جمهورية العراق
وزارة التربية
المديرية العامة للتعليم المهني

التدقيق والرقابة

الصف الثاني التجاري

تأليف

د.عمر علي كامل محي مجيد حسين

نضال صبحي صالح جابر خلف عيسى

الطبعة الثانية

1433هـ-2012م



(يسبح لله ما في السموات وما في الارض له الملك
وله الحمد وهو على كل شيء قدير)



الاهـــــداء

نهدي كتابنا هذا الى كل من يساهم في بناء العراق الجديد

المؤلفون

المقدمة

تستمد مهنة التدقيق والرقابة اهميتها من مهنة المحاسبة كون الاولى تكمل الثانية ولان التدقيق يمنح صلاحية الاستخدام لمخرجات المحاسبة من لدن المستفيدين وامكانية الاعتماد عليها من لدنهم من خلال تاكد المدقق من مدى صدق وصحة وعدالة البيانات المالية او مخرجات العملية المحاسبية وتصديقه عليها لكي تصبح صالحة للاستخدام والاعتماد عليها من لدن متخذي القرارات. لذا برزت اهمية مهنة التدقيق والرقابة وازدادت هذه الاهمية في العقود الاخيرة بسبب عمليات الغش والتلاعب والاختلاس المالي التي سادت العالم فضلاً عن التداعيات الاقتصادية الدولية التي ساهمت في سحب الثقة من البيانات المالية وزادت في الحاجة الى من يؤيد صحة وسلامة تلك البيانات.

ونتيجة لتطور المعاملات التجارية في العالم بشكل عام وفي العراق بشكل خاص وزيادة تعقيداتها وتفرعاتها ومشاكلها ازدادت الحاجة الى مهنة التدقيق والرقابة و عظمت اهميتها مما دفعنا الى تاليف هذا الكتاب واضافته الى منهج فرع المحاسبة ضمن دراسة اعداديات التجارة في العراق محاولة منا لدعم هذه الدراسة وهذا التخصص الحيوي في الاقتصاد العراقي وزيادة قدرات وامكانات ومهارات الطالب في هذا المجال لكي يخرج الى الحياة العملية كفوءا ومزوداً بالعلم والخبرة في كل ما يتعلق بمجال تخصصه .

هذا وينصب جهدنا المتمثل بتاليف هذا الكتاب ووضعه بين يدي المدرس والطالب بهذا التخصص كله في خدمه التخصص التجاري بشكل خاص وخدمة الاقتصاد والبلد بشكل عام. وأملنا ان نكون قد وفقنا في تقديم كتاب منهجي يساعد ابناءنا الطلبة على دراسة التدقيق والرقابة دراسة تفيد بلدنا العراق وتساعدهم في الوقت نفسه على ان يكون دليلاً لهم في عملهم .

والله من وراء القصد

المؤلفون

الفصل الاول

مدخل الى تدقيق الحسابات

- التطور التاريخي للتدقيق
- تعريف ومفهوم التدقيق
- اهمية التدقيق
- اهداف التدقيق
- مزايا التدقيق
- عيوب التدقيق
- اوجه الاختلاف بين المحاسبة والتدقيق
- اوجه الاختلاف بين التدقيق والفحص
- انواع التدقيق
- تصميم عينات التدقيق
- مبادىء التدقيق

الفصل الاول

مدخل الى تدقيق الحسابات

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي ان يكون الطالب قادراً على :

١- تحديد اهم النقاط التي يمكن ان تشتق من تعريف التدقيق

٢- التعرف على اهمية واهداف التدقيق

٣- تحديد الاهداف الرئيسة للتدقيق

٤- بيان مزايا وعيوب التدقيق

٥- مناقشة اوجه التشابه والاختلاف بين التدقيق والمحاسبة

٦- التعرف على انواع التدقيق

٧- تحديد عينات التدقيق

٨- شرح مبادىء التدقيق

الفصل الاول

مدخل الى تدقيق الحسابات

التطور التاريخي للتدقيق

يرجع اصل التدقـــيق الى العصور الوســـطى، والتدقـــيق في المعنى الحديث يعود الى عصر دخول الشركات الصناعية الكبرى الى حيز الوجود وتطور التدقيق مع تطور تلك الصناعة ويعود التدقـــيق في شكله البسيط الى التطور في النظام المحاسبي الموحد بشكل رئيسي حيث انه اصبـــح من الضروري ان يعهد الى شخص يقوم بالتحقق من حسن استغلال الموارد المتاحة لدى شـــخص اخر ،حـــيث ان القدماء من المصريين كانوا يقومون بتعيين شخصين لتسجيل الاموال الاميرية الواردة ،ويقوم شخص اخر بعملية التدقيق لما تم تسجيله من اموال من هذين الشخصين ، كما ان قدماء اليونان كانوا يعينون موظفاً لتدقيق وحفظ سلامة الحسابات العامة بعد الانتهاء من عملية التســـجيل ، كذلك الرومان قاموا بوضع نظام يفصل بين الشخص المسؤول عن المصروفات والشخص المسؤول عن المقبوضات .نلاحظ مما تقدم ان مهنة تدقيق الحسابات قـــديمة منذ عصر الفراعنة واليونان والرومان كذلك في العصور اللاحقة كان هناك دور لتدقيق الحسابات عندما عين سيدنا يوسف (عليه السلام) اميناً على خزائن مصر.

ان كلمة تدقيق مشتقة من اللغة اللاتينية من كلمة (Audir) والتي تعني (Tohear) يســـتمع ،حيث انه في العصور القديمة كان صاحب العمل (المالك) عندما يشك في وجود خيانة يعين شخصاً للتحقق من الحسابات وكان هذا الشخص يجلس مع محاســـب رب العمل ليســـتمع الى ما يقـــوله المحاسب بخصوص الحسابات الخاصة بالعمل ،لقد كان الايطالي (باشيليو) أول من أوجد نظام القـــيد المزدوج في عام ١٤٩٤م،وقام بالتنويه والوصف لواجبات ومسؤوليات مدقق الحسابات وفصل من عملية التسجيل في الدفاتر.

مفهوم التدقيق:

ان مفهوم التدقيق بشكله العام هو فحص البيانات الختامية للمنشأة لغرض ابـــداء الرأي بشـــأنها فالمدقق ، بعد ان يعتمد لتدقيق الحسابات ،يقوم بسلسلة من الاعمال والخطوات التي تمثل الاجراءات المتعارف عليها في التدقيق .فعند فحصه للبيانات الختامية يتحقق من مطابقتها للسجلات وانها تعكس الوضع المالي بوضوح في تاريخ معين هو تاريخ انتهاء السنة المالية وان الحسابات الختامية تعكس نتيجة اعمالها للمدة المنتهية وقتئذ .فيجب عليه ان يقوم بفحص السجلات والمستندات ومراقبـــة الكيفية التي تم فيها تسجيل القيود في السجلات وماهية الرقابـــة الداخلية التي وضعت لضمان ســـير العمل والنظام الحسابي.

ويعتمد المدقق في عمله على الامتحان الاختياري للقـــيود والســـجلات وفحـــص الموجودات والحصول على تأييدات ذات العلاقة بشأن علاقاتهم المالية ، والاستفسار من الادارة حول المبادىء المحاسبية التي تتبعها والسياسات المالية التي تعتمدها ،كما يقوم المدقق بتحـــضير ما يجب من بـــيانات واجراء المطابقات ويجب احتسابه من معلومات سواء ظهرت هذه المعلومات في مستندات القيد ام في المستندات الثبوتية.

والتدقيق هو مجموعة الخطوات والاجراءات التي تتخذ من لدن المدقق للتحقق من ان الحسابـــات الختامية وقائمة الميزانية تعكسان الوضع المالي ونتيجة الاعمال بوضوح وانها قد حضرت بشكل يتفق مع الاصول المحاسبية المعتمدة والتي اتبعت وطبقت بشكل متناسق من سنة الى اخرى مع اعطاء الرأي الفني المحايد من لدنه استناداً لذلك . وعند مباشرة المدقق بمهمته يستلم نسخة من الحسابات الختامية التي تعد في العادة من قبل الادارة على الرغم من ان هناك حالات قد تطلب فيها الادارة مســـاعدة المدقق في تحضير تلك الحسابات.

ان عمل المدقق ينحصر في فحص الحسابات الختامية لغرض ابداء الرأي الاجمالي بشأنها وعليه فمن واجب المدقق اتخاذ الخطوات اللازمة في التدقيق حسب الاجراءات المتعارف عليها.

واذا ما قام بهذا العمل فانه لا يعتبر مسؤولاً عن اكتشاف الاخطاء او الاختلاسات او التزويرات

التي قد تحدث طالما اتبع في اجراءات عمله الخطوات المتعارف عليها عند فحصه للسجلات .اما اذا كان الخطأ او التزوير او الاختلاس قد تم بشـــكل يؤثر تاثيراً مادياً على الوضع المالي ونتيجة اعمال المنشأة فيصبح المدقق مسؤولاً بسبب عدم اكتشافه للخطأ او التزوير او الاختلاس.

وعند قيام المدقق بعمله نجد ان فحص السجلات والمستندات لايتم بصورة كاملة وانما على اساس اختيار عينة(Sample) فاذا وجد من خلال فحصه للعينة بانها لاتحتوي على أي نوع من انواع الاخطاء او أي اختلاس او تزوير فمن الممكن ان يعتمد على تلك النتائج ويوسع هذه النتيجة بـــان يفرض ان المتبقي من القيود هي مطابقة من حيث النتائج مع ما حصل عليه من فحـــص العينة. اما اذا وجد نتيجة فحصه للعينة انها تحوي على اخطاء او تزويرات او اختلاســـات فيجب في هذه الحالة ان يوسع حجم العينة للتحقـــيق من ان الخطأ او التزوير او الاختلاس لم يكن نتيجة وقـــوعه عن طريق الصدفة في تلك العينة . اما اذا تأكد لديه وجود الاخطاء او التزويرات او الاختلاسات نتيجة فحصه للعينة الموسعة فيجب عليه هنا ان يتعمق في عمله والا اعتبر مهملاً ومسؤولاً عنه.

ان عملية التدقيق تشمل الفحص (Examination) والتحقيق (Verification) والتقرير (Reporting) ويقصد بالفحص التأكد من صحة وسلامة قـــياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها أي فحص القـــياس الحســـابي للعمليات المالية الخاصة بالنشـــاط المحدد للمنشأة.

اما التحقيق فيقصد به امكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير ســـليم عن نتيجة اعمال المنشأة لفترة مالية معينة ، وكدلالة على وضعه المالي في نهاية تلك الفترة ،وهكذا فان الفحص والتحقيق وظيفتان مترابطتان يقصد بهما تمكين المدقق من ابداء رأيه فيما اذا كانت عمليات القياس للمعاملات المالية قد افضت الى اثبات صورة عادلة لنتيجة اعمال المنشأة ومركزها المالي.

اما التقرير فيقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق واثباتها في تقرير يقدم الى من يهمه الامر داخل المنشأة وخارجها ،وهو ختام عملية التدقيق ، اذ يبين فيه المدقـــق رأيه الفني المحايد في القـــوائم المالية ككل من حيث تصويرها لمركز المنشأة المالي وبيان عملياتها بصورة سليمة وعادلة.

يعرف التدقيق بانه عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الاحـــداث

الاقتصادية ، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ،ثم توصيل نتائج ذلك الى الاطراف المعنية.

من التعريف السابق نجد ان التدقيق يتضمن النقاط الاتية:

١ – ان التدقيق هو عملية منتظمة ،أي ان عملية التدقيق تعتمد على التخطيط المسبق لما سوف يقوم به المدقق.

٢ – اهمية حصول مدقق الحسابات على الادلة والقرائن الملائمة وتقييمها من قبله بطريقة موضوعية.

٣ – مدى الالتزام بالعناصر محل الفحص للمعايير الموضوعية كأساس للتقييم وابداء الرأي الشخصي.

٤ –ان عملية التدقيق تنتهي بأيصال نتائج فحص المدقق للاطراف المعنية مما يعني ان التدقيق هو وسيلة اتصال.

كذلك عرف التدقيق بأنه فحص للدفاتر والسجلات والمستندات لتمكن المدقق من التحقق بان الميزانية العمومية تمثل بصور عادلة وصحيحة المركز المالي للمنشأة.

وينظر البعض الى التدقيق على انه علم له قواعده واصوله وفن له اساليبه واجراءاته يهتم بالفحص الفني المحايد لحسابات وسجلات الوحدة محل التدقيق بقصد ابداء الرأي في مدى صحة وعدالة الارقام الواردة بالقوائم المالية المنشورة لهذه الوحدة.

كما عرف التدقيق على انه فحص منتظم ومستقل للبيانات والقوائم والسجلات والعمليات والفعاليات (المالية وغير المالية) لاي منشأة وان يقوم المدقق بجمع الادلة والقرائن وتقييمها وابداء الرأي الفني من خلال تقريره.

نلاحظ ان التعريف السابق للتدقيق يؤكد على:

١ – المعلومات تحت التدقيق ليست بالضرورة ان تكون معلومات محاسبية ولكن يجب ان تكون هناك قابلية لاثباتها.

٢ – يجب ان تكون هناك أداة لقياس تلك المعلومات.

٢ – لا يكفي ان يكون الشخص مهني ولكن يجب ان يتصف بالاستقلالية.

نستطيع ان نعرف التدقيق على انه فحص منتظم من قبل شخص فني محايد للدفاتر والسجلات والمستندات والحصول على الادلة والقرائن اللازمة لابداء الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة القوائم المالية وكفاءة الاداة في استغلال الموارد المتاحة لديها.

مماسبق نجد ان التدقيق يشتمل على وظيفتين رئيستين هما!

١ – الفحص للدفاتر والسجلات والمستندات.

٢ –ايصال المعلومات التي يحصل عليها المدقق من خلال عملية التدقيق وهو ما يسمى بالمنتج النهائي للتدقيق والذي يتمثل في تقرير مدقق الحسابات.

اهمية التدقيق Importance of Auditing

يعتبر التدقيق وسيلة تخدم العديد من الاطراف ذات المصلحة في المنشأة وخارجها ولا يعتبر غاية بحد ذاتها ،حيث ان القيام بعملية التدقيق يجب ان يخدم العديد من الفئات التي تجد لها مصلحة في التعرف على عدالة المركز المالي للمنشأة ومن هذه الاطراف.

أ.ادارة المنشأة:

يعتبر التدقيق مهماً لادارة المنشأة حيث ان اعتماد الادارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية والرقابة على التدقيق يجعل من عمل المدقق حافزاً للقيام بهذه المهام ،كذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية الى توجيه الاستثمار لمثل هذه المنشأة.

ب.المؤسسات المالية والتجارية والصناعية:

يعتبر التدقيق ذات اهمية خاصة لمثل هذه المؤسسات عند طلب العميل قرض معين او تمويل المنشأة حيث ان تلك المؤسسات تعتمد في عملية اتخاذ قرار منح القرض او عدمه على القوائم المالية المدققة. بحيث توجه اموالها الى الطريق الصحيح والذي يضمن حصولها على سداد تلك القروض في المستقبل.

جـ.الجهات الحكومية :

تعتمد الجهات الحكومية على القوائم المالية المدققة في كثير من الاغراض مثل الرقابة والتخطيط ،فرض الضرائب ،منح القروض والدعم لبعض النشاطات فضلاً عن الاتحادات، والنقابات فهي تعتمد على القوائم المالية المدققة في حالة نشوب خلاف بين المنشأة واي طرف اخر.

لقد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين عند اصدار المعايير في عام ٢٠٠٢ ان اهمية التدقيق (المصلحة العامة) تكون على سبيل المثال في الاتي:

- يساعد مدققي الحسابات المستقلين في المحافظة على امانة وكفاءة البيانات المالية المقدمة الى المؤسسات المالية وذلك كدعم جزئي للقروض وحاملي الاسهم للحصول على رأس المال.
- يساعد المدراء الماليين التنفيذيين في الادارات المالية المختلفة في المؤسسات على العمل والمساهمة باستغلال الموارد المتاحة للمؤسسات بفعالية وكفاءة.
- يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي.
- يساعد في وضع القرارات الادارية السليمة.

اهداف تدقيق الحسابات Objcts of Auditing

المقدمة

التطور في اهداف التدقيق صاحب التطور في الشركات نفسها وفي اعمالها ،سابقاً عندما كانت شركات الاعمال صغيرة الحجم ونشاطها التجاري كان بسيطاً كان الهدف في ذلك الوقت من اجراء عملية التدقيق هو اكتشاف الغش والسرقة لتي تتم من قبل الموظفين وكان المدقق يقوم بعمله فقط لمصلحة المالك وليس لمصلحة الاطراف الاخرى حتى تتعرف على كيفية اداء الادارة للمنشأة.

بعد الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر تطورت الشركات واتسعت اعمالها وزادت الحاجة الى رؤوس الاموال مما ادى الى نشوء الشركات المساهمة .هذا التطور ادى الى زيادة الحاجة الى شخص يقوم بعملية التحقق من حسن اداء الادارة للاموال التي تقوم باستثمارها في تلك الشركات ،والذي يتم عن طريق مدقق الحسابات والذي يجب ان يكون شخص مهني محايد يقدم تقريره باستقلال وحياد.

اهداف التدقيق

من خلال استعراض التطور التاريخي لاهداف التدقيق ومضمونه المهني يمكن ان نلاحظ التغير الهائل الذي طرأ على الاهداف وبالتالي المضمون ، فقديماً ، كانت عملية التدقيق مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من اخطاء وغش او تلاعب او تزوير.

ولكن هذه النظرة لعملية التدقيق تغيرت عندما قرر القضاء الانكليزي صراحة عام ١٨٩٧م من ان اكتشاف الغش والخطأ ليس هدفاً من اهداف عملية التدقيق وانه ليس مفروضاً في المدقق ان يكون جاسوساً او بوليساً سرياً. كذلك كان هدف التدقيق مقتصراً على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات وما تحويه من بيانات ، ومطابقة القوائم المالية مع تلك الدفاتر والسجلات دون ابداء رأي فني محايد حول اكثر من ذلك . ولكن الهدف هنا ايضاً قد تغير ، اذ اصبح من واجب المدقق القيام بمراجعة انتقادية منظمة للدفاتر والسجلات ،واصدار رأي فني محايد ضمن تقريره الذي يقدمه للمساهمين (او من قام بتعينيه) عن نتيجة فحصه.

ويمكن ، بوجه الاجمال حصر الاهداف التقليدية للتدقيق في نواح عدة اهمها:

١ – التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بدفاتر وسجلات المنشأة ، وتقرير مدى الاعتماد عليها.

٢ – الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات.

٣ – اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من اخطاء او غش.

٤ – تقليل فرص ارتكاب الاخطاء او الغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمنشأة وتدعيم انظمة الرقابة الداخلية بالمنشأة.

اما اليوم ، فقد تعدت عملية التدقيق هذه الاهداف التقليدية الى اهداف واغراض اخرى اهمها:

١ –مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها.

٢ –تقييم نتائج اعمال المنشأة بالنسبة الى الاهداف المرسومة.

٣-تحقيق اقصى قدر ممكن من الكفاية الانتاجية عن طريق محو الاسراف في جميع نواحي نشـــاط المنشأة.

٤- تحقيق اقصى قدر ممكن من الرفاهية لافراد المجتمع الذي تعمل فيه المنشأة.

ويأتي هذا الهدف الاخير نتيجة التحول الذي طرأ على اهداف المنشـــأة بـــصورة عامة ، اذ لم يعد "تحقيق اكبر قدر من الربح" الهدف الاهم بـــل شـــاركته في الاهمية اهداف اخرى منها "العمل على رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه المنشـــأة" والجدول الآتي يوضح مراحـــــل تطور اهداف واجراءات التدقيق:

جدول رقم(١) مراحل تطور اهداف واجراءات التدقيق

الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحقق او الفحص	اهمية الرقابة الداخلية
ما قبل عام١٨٥٠م	اكتشاف الغش والاختلاس	تفصيلي	غير مهمة
ما بين١٨٥٠ــ١٩٠٥	اكتشاف الغش والخطأ والاختلاس	بعض الاختبارات تفصيلي مبدئي	غير مهمة
ما بين١٩٠٥ــ١٩٣٣	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والاخطاء	فحص اختباري تفصيلي	درجة اهتمام بسيطة
ما بين١٩٣٣ــ١٩٤٠	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والاخطاء	اختباري	اهتمام قوي وجوهري
مابين ١٩٤٠ــ١٩٦٠	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والاخطاء	اختباري	اهتمام قوي وجوهري
بين١٩٦٠ــحتى الان	مراقبة الخطط ،تقييم نتائج الاعمال،تحقيق الرفاهية الاجتماعية وغيرها	اختباري	اهمية جوهرية للبدء بعملية التدقيق

مزايا التدقيق Advantages of Audit

هناك العديد من المزايا لتدقيق الحسابات والتي من الممكن ان تكون ذات فائدة للمنشأة محل التدقيق وهي كالآتي:

١- يؤدي التدقيق الى الالتزام من قبل المسجل في الدفاتر والمحاسبين في المنشأة ، والحرص في اداء عملهم.

٢-يقوم التدقيق بأكتشاف الاخطاء والتلاعب **التي** من الممكن ان تحدث من قبل الموظفين في المنشأة.

٣-يمكن للمنشأة ان تحصل على القروض والسلف بسهولة اذا كانت حساباتها مدققة.

٤-يمكن تحديد ضريبة الدخل على المنشأة بعدالةوبوضوح عند قيامها بتدقيق حساباتها.

٥-عند بيع المنشأة يمكن بسهولة تحديد ثمن شرائها بسهولة في حالة وجود سجلات وحسابات قد تم تدقيقها.

٦-تساعد الحسابات المدققة في حالة نشوء خلاف بين المنشأة والعاملين حول الاجور والرواتب.

٧-في حالة تعرض المنشأة لخسائر نتيجة الكوارث (الحريق ، الفيضانات وغيرها) فانه يسهل على شركة التأمين تحديد التعويضات عند وجود حسابات تم تدقيقها في المنشأة.

٨-يسهل اكتشاف الضعف والخلل في نظام الرقابة الداخلية من قبل المدقق ويتم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسينه.

٩-التدقيق هو افضل وسيلة للحكم على مدى التزام المنشأة بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والقوانين والتشريعات المعمول بها في دولة المنشأة.

١٠- يمكن للمنشأة ان تستفيد من خبرات المدقق الذي يقوم باستمرار بتدقيق الحسابات ويستطيع تقديم النصح والمشورة فيما يخص الخلل او مواطن الضعف في النظام المحاسبي او الاداري للمنشأة.

اوجه الاختلاف بين المحاسبة والتدقيق

يمكن تعريف علم المحاسبة على انه مجموعة النظريات والمبـــادىء التي تحكم تســـجيل وتبـــويب العمليات المختلفة التي تجريها المنشأة ، ويكون لها تأثير على مركزها المالي في صورة نقـــدية ،ثم عرض نتائج هذه العمليات في قوائم مالية تبين نتيجة اعمال المنشأة من ربـــح او خســـارة خلال فترة معينة ،ومركزها المالي في نهاية هذه الفترة.

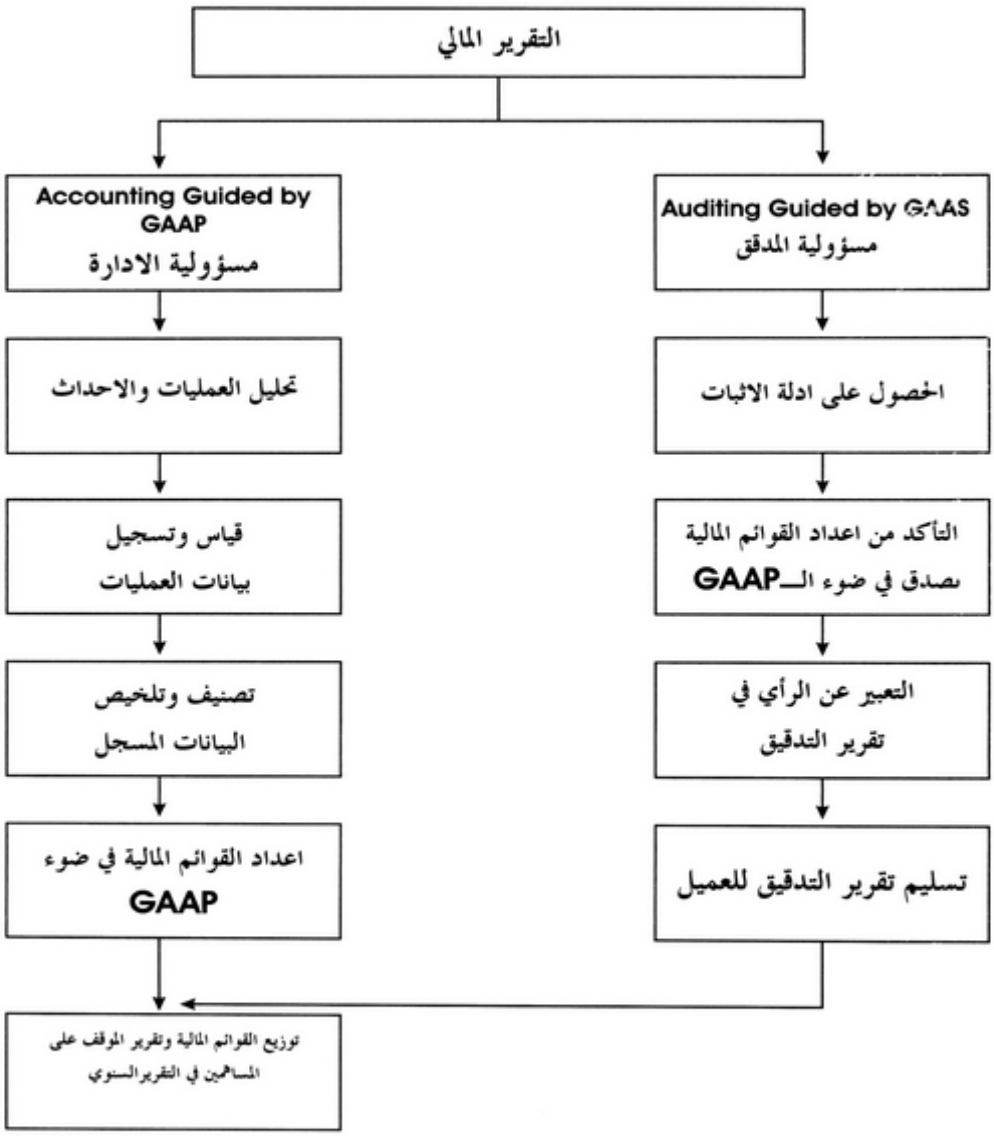
اما علم تدقيق الحسابات فهو عبارة عن مجموعة النظريات والمبادىء التي تنظم فحص البـــيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من صحة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليه ، ومدى دلالة القوائم المالية على نتيجة اعمال المنشأة ومركزها المالي.

ويجب التفريق بين المحاسبة والتدقيق حتى لايكون هناك خلط ،حـــيث ان الفرق بينهما يكمن في النقاط الاتية:

ت	المحاسبة	التدقيق
١-	علم تجميع وتبويب وتلخيص وايصال المعلومات من خلال القوائم المالية.	علم تحليل وفحص انتقادي للســـجلات والقوائم المالية.
٢-	تقوم بقياس الاحداث المالية في المنشأة من خلال اعداد قـــائمة الدخل وتوصيل الاوضاع المالية للاطراف المعنية.	تقوم بفحص القياس المحاسبي والمعلومات المالية التي تم الافصاح عنها حـــول نتيجة أعمال المنشأة
٣-	المحاسب موظف يتبع لادارة المنشـــأة ويتقاضى اجره من الادارة.	المدقق شخص محايد مستقـــل من خارج المنشأة يقوم بعمله مقابل اجر يحدد في العقـــد الموقع بينه وبين المنشأة.

ت	المحاسبة	التدقيق
٤-	المحاسب ربما لايكون لديه معلومات حول التدقيق واجراءاته.	بينما المدقق يجب ان يكون لديه معرفة بالمبادىء المحاسبية وطرقها.
٥-	المحاسب غير ملزم بتقديم تقرير حول القوائم المالية التي تم اعدادها.	بينما المدقق مطالب بتقديم تقرير يتضمن رأيه حول عدالة القوائم المالية وتمثيلها للوضع المالي الحقيقي للمنشأة.
٦-	المحاسب موظف دائم في المنشأة يقوم بعمله بانتظام.	بينما المدقق يعين كل سنة بعقد وليس دائم العمل في المنشأة.
٧-	لايتمتع المحاسب باستقلال كامل في عمله لانه خاضع لسيطرة الادارة.	يتمتع المدقق باستقلال كامل في عمله نتيجة عدم وجود سلطة عليه من جانب الادارة فهو يتمتع بحرية في العمل واستقلال في التفكير.
٨-	ان مسؤولية المحاسب تكون تجاه الادارة التي عينته	ان مسؤولية المدقق تكون تجاه الهيأة العامة او الجهة التي عينته والتي يرفع تقريره لها.

شكل رقم(٢) العلاقة بين المحاسبة والتدقيق



GAAP= Generally Accepted Accounting Principles المبادئ المحاسبية المتعارف عليها
GAAS= Generally Accepted Auditing Standards معايير التدقيق المتعارف عليها

انواع التدقيق

يمكن تصنيف التدقيق الى عدة تبويبات وكل تبويب يشـــتمل على انواع مختلفة منه ، لكن مفهوم تدقيق الحسابات ومبادئه العلمية لاتختلف باختلاف **الزاوية** التي ينظر منها الى **عملية** التدقيق.

وبناءً على ما تقدم يمكن حصر انواع التدقيق في التبويبات **وفق المخطط الآتي:**

انواع التدقيق في التبويبات وفق المخطط الآتي:-

اولاً.من حيث نطاق عملية التدقيق scope of Audit

يصنف التدقيق الى:

أ.تدقيق كامل Complete Audit

ب.تدقيق جزئي Partial Audit

ثانياً.من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق: Timing of Audit

يصنف التدقيق الى:

أ.تدقيق نهائي final (Balance sheet) Audit

ب.تدقيق مستمر Continuous Audit

ثالثاً.من حيث الهيأة التي تقوم بعمليات التدقيق: Staff of Audit

يصنف التدقيق الى

أ.تدقيق داخلي Internal Audit

ب.تدقيق خارجي External Audit

رابعاً.من حيث درجة الالزام بعملية التدقيق:- degree of Compulsion

يصنف التدقيق الى

أ.تدقيق الزامي Statutory (Comp ulosory)Audit

ب.تدقيق اختياري Optional Audit

خامساً.من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ:

Comprehensiveness

او من حيث مدى الفحص :يصنف التدقيق الى:

أ.تدقيق عادي او شامل Ordinary Audit

ب.تدقيق اختباري او لغرض معين Investigation

فيما يأتي شرح لجميع هذه الانواع المتباينة:

اولاً:التدقيق الكامل والجزئي:

أ.التدقيق الكامل: يقصد به قيام المدقق بفحص القيود والمستندات والسجلات في المنشأة بقصد التوصل الى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل.

وقد كان هذا النوع من التدقيق هو السائد عندما كان حجم المشروعات صغير وعملياتها قليلة العدد ،وبعد التطور الذي حصل ونشوء الصناعات الكبيرة والشركات المساهمة اصبح من غير المعقول ان يقوم المدقق بتدقيق العمليات والسجلات والمستندات كافة ،لذا ظهر اسلوب العينات والاختبار في التدقيق الذي زاد من اهتمام المشروعات بانظمة الرقابة الداخلية لان كمية الاختبارات تعتمد على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية فكلما كان نظام الرقابة الداخلية ضعيفاً وفيه ثغرات كلما زاد المدقق من نسبة الاختبارات والعكس بالعكس.

هذا ولا يمكن الحد من سلطة المدقق في ظل هذا النوع من التدقيق.

ب.التدقيق الجزئي: ويقصد به قيام المدقق بتدقيق جزء معين من النشاط كتدقيق المشتريات او المبيعات او المصروفات او النقدية او جرد المخازن وهنا يقتصر رأي المدقق على ما حدد له من موضوعات.

وفي هذا **النوع** من التدقيق تكون حرية المدقق محددة بما كلف به. ويفضل ان يحصل **المدقق على** كتاب يحدد به نطاق عملية التدقيق خوفاً من ان ينسب اليه أي تقصير او اهمال خارج نطاق ما كلف به وبذلك يحمي نفسه. ومما تقدم يتضح بأن الاختلاف بين كلا النوعين السابقين من التدقيق هو في نطاق عملية التدقيق فقط.

ثانياً.التدقيق النهائي والمستمر:

أ.التدقيق النهائي:- يكلف المدقق للقيام بعملية التدقيق بعد انتهاء المدة المالية المطلوب تدقيقها وبعد الانتهاء من اعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي وذلك لضمان عدم حدوث تلاعب عن طريق تعديل في البيانات بعد تدقيقها لان الحسابات تكون قد اقفلت مسبقاً وهذا النوع من التدقيق يصلح للتطبيق في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم اذ يقتصر في اغلب الاحيان على تدقيق عناصر المركز المالي وخاصة قائمة الميزانية ولهذا يطلق على هذا النوع من التدقيق تدقيق الميزانية ومن عيوب هذا النوع من التدقيق:

أ.عدم التمكن من اكتشاف الخطأ او الغش حال وقوعه.

ب.تأخير تقديم التقرير من قبل المدقق وذلك لان عملية التدقيق تستغرق وقتاً طويلاً.

جـ.التضحية بالدقة في الاداء وذلك لان تواريخ غلق الدفاتر واحدة في كثير من المشروعات التي يقوم المدقق بتدقيق حساباتها مما يتطلب منه تدقيقها معاً والتضحية بالدقة في سبيل اختصار الوقت هذا وان التدقيق المستمر لايغني عن التدقيق النهائي بل ويمكن اجراء التدقيق النهائي دون التدقيق المستمر ، اما ما هو معمول به فعلاً فهو اما تدقيق مستمر ونهائي معاً او تدقيق نهائي فقط.

ب- التدقيق المستمر:- في هذا النوع من التدقيق يقوم المدقق باجراء عملية التدقيق على مدار السنة، اذ يقوم بزيارات مستمرة ومتعددة للمنشأة ويقوم في نهاية الفترة المالية بتدقيق الحسابات الختامية وقائمة الميزانية.

وان هذا النوع هو الذي يصلح في المشروعات الكبيرة وذلك: للاسباب الاتية:-

أ- وجود وقت كاف للمدقق للتعرف على مجريات الامور في المنشأة.

ب- اكتشاف الخطأ والغش وفي وقت قصير لتوفر الوقت للفحص والدراسة المتأنية.

ج- التقليل من فرص التلاعب في الدفاتر وذلك للزيارات المتكررة من قبل المدقق.

د. انتظام العمل في الدفاتر والسجلات وانجاز الاعمال دون تاخير وذلك لتردد المدقق المستمر على المنشأة من أثر الا انه بالرغم من ذلك هناك بعض السلبيات التي تظهر اثناء تطبيق هذا النوع من التدقيق وهي:-

أ. احتمال قيام بعض موظفي المنشأة بالتغيير من خلال الشطب او الحذف بالارقام او في المستندات والسجلات بعد تدقيقها سواء بحسن نية او بسوء نية بقصد تغطية اختلاس معين باعتبار ان المدقق لايعود ثانية لتدقيق تلك المستندات والسجلات وهنا يستطيع المدقق ان يستخدم رموزاً او علامات امام الارصدة التي قام بتدقيقها او اخذ مذكرة بأرصدة الحسابات التي انتهى من تدقيقها حتى تاريخ التدقيق.

ب. نظراً للزيارات المتكررة الى المنشأة يخشى ان تنشأ علاقة بين المدقق وبين الموظفين الامر الذي يؤدي الى احراج المدقق في تثبيت ملاحظاته عند اكتشافه لغش او خطأ في دفاتر المنشأة.

جـ. المدقق عند قيامه بالزيارات المتعددة الى المنشأة يؤدي الى ارباك وتعطيل في انجاز موظفي الحسابات لاعمالهم لكن بالامكان التغلب على هذا عن طريق اختيار المدقق للاوقات التي يراها مناسبة للزيارة.

د. قد تتحول عملية التدقيق الى عمل روتيني آلي وبامكان المدقق التغلب على هذا عن طريق ادخال تعديلات في برنامج التدقيق الذي يتصف بالمرونة.

هـــ.قد يسهو المدقق عن انجاز بعض الاعمال التي تركها مفتوحة ، في آخر زيارة له للمنشأة الامر الذي يتطلب انجازها وهنا يمكن التغلب على هذا الامرعن طريق الرجوع الى دفتر الملاحظات الذي ثبتت فيه ملاحظاته وكذلك بالرجوع الى برنامج التدقيق الذي اشر المرحـــلة التي وصل اليها في اخر زيارة له.

ثالثاً:التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي:

أ.التدقيق الداخلي: يقوم به اشخاص او هيأة او مدققون تابعون للمنشأة وذلك لاجل الاطمئنان من قبل ادارة المنشأة اولاً باول على حسن سير العمل وحماية اموال المنشأة ولتحقيق اهداف الادارة في اكبر كفاية انتاجية وادارية ممكنة وتشجيع الالتزام بالسياسات الادارية وقد يقوم بعملية التدقيق شخص من داخل المنشأة بعملية فحص للدفاتر والسجلات ومدى الالتزام بالمعايير المحاسبـــية خلال عملية التسجيل في الدفاتر والسجلات ،وفي هذه الحالة يسمى هذا التدقيق بالتدقـــيق الداخلي وهو يعتبر احدى ادوات الرقابة ويعتبر اداة بيد الادارة كونه يتم التدقيق من قبل شخص يعتبر موظف في المنشأة ويخضع لسلطة الادارة .ومن واجبات التدقيق الداخلي فيما يخص تزويده للادارة بالمعلومات الاتية:

١-دقة انظمة الرقابة الداخلية.

٢-الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من اقسام المنشأة.

٣-كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاســبي،وذلك كمؤشـــر يعكس صدق نتائج العمليات والمركز المالي.

ب.التدقيق الخارجي : يقوم به اشخاص من خارج المنشأة ليست لهم اية علاقة وظيفية او مصلحة مادية مع المنشأة ويطلق على هذا النوع من التدقيق المحايد او المستقـــل . وان الغرض الرئيس من هذا النوع من التدقيق اعطاء رأياً فنياً محايداً حول عدالة تصوير الميزانية والحسابات الختامية للمركز المالي ونتائج الاعمال عن الفترة المالية المعينة.

ومن الجدير بالذكر هنا ان وجود نظام تدقيق داخلي سليم لايغني عن التدقـــيق الخارجي وذلك لانعدام الحياد والاستقلال في التدقيق الداخلي.

ومما تقدم لطبيعة واهداف كل من التدقيق الداخلي والخارجي نبين ادناه اهم اوجه الاختلاف بين دور كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي كالآتي:

جدول رقم(٢)الاختلافات بين التدقيق الداخلي والخارجي

ت	البيان	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
١	الهدف	١-تحقـــــيق اعلى كفاية ادارية وانتاجية من خلال القـــــضاء على الاســـــراف واكتشـــــاف الاخطاء والتلاعب في الحسابات. ٢-التأكد من صحـــــة المعلومات المقدمة للادارة للاسترشاد بها في رســـم الخطط واتخاذ القرارات وتنفيذها	ابداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة التقارير المالية عن فترة محاسبية معينة وتوصيل النتائج الى الفئات المستفيدة منها.
٢	علاقة القائم بـــعملية التدقيق بالمنشأة	موظف من داخل المنشأة	شخص طبيعي او معنوي مهني من خارج المنشأة (مستقل)
٣	نطاق وحـــــــدود التدقيق	تحدد الادارة نطاق عمل المدقـــق ، كما ان طبـــيعة عمل المدقـــق الداخلي يسمح له بتوســـيع عمليات الفحـــص والاختبـــارات بما لديه من وقـــــت وامكانات تساعده على تدقـــيق جميع عمليات المنشأة.	يتحدد نطاق وحدود العمل وفقـــاً للعقـــد الموقع بين المنشأة والمدقـــق الخارجي ، والعرف السائد ، ومعايير التدقـــيق المتعارف عليها ، وما تنص عليه القوانين المنظمة لمهنة التدقيق وغالباً ما يكون التدقيق الخارجي تفصيليا او اختيارياً وفقاً لطبيعة وحجم عمليات المنشأة محل التدقيق.

ت	البيان	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
٤	التوقيت المناسب للاداء	١-يتم الفحص بصورة مستمرة طوال السنة المالية. ٢- اختيارية وفقاً لحجم المنشأة	١-يتم الفحص مرة واحدة (نهائية) او خلال فترة دورية او غير دورية طوال السنة المالية (مستمرة). ٢-قد يكون كاملاً او جزئياً. ٣-الزامية وفقاً للقانون السائد.
٥	المستفيدون	ادارة المنشأة	١-قرّاءَ التقارير المالية. ٢-اصحاب المصالح. ٣-ادارة المنشأة

رابعاً: التدقيق الالزامي والتدقيق الاختباري:

أ.التدقيق الالزامي: أي وجود نص قانوني يلزم الشركة القيام بالتدقيق ونجد ذلك واضحاً في العراق من خلال قانون الشركات العراقي الذي ألزم الشركات كافة بتدقيق حساباتها اما من قبل ديوان الرقابة المالية او من قبل مراقب حسابات تعينه الهيئأة العامة للشركة لذا يطلق ايضاً على هذا النوع من التدقيق بالتدقيق القانوني.

ب.التدقيق الاختياري: وهو القيام بعملية التدقيق دون وجود نص ملزم بذلك ،وهذا يتوقف على رغبة اصحاب المنشأة او ادارتها . ونجد ان التدقيق في البداية كان اختيارياً الا انه بعد فترة اصبح الزامياً اذ نجد ان القائمين على اقتصاد البلد وجدوا ضرورة توفير عنصر التدقيق الخارجي المحايد.

خامساً:التدقيق الشامل والتدقيق الاختباري:

أ.التدقيق الشامل :وهو فحص البيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والتأكد من صحة القوائم المالية ومدى دلالتها على نتيجة الاعمال والمركز المالي وابداء الرأي الفني المحايد حول ذلك.

وهنا يتم التدقيق لكافة العمليات محل التدقيق ، وهذا النوع اكثر انتشاراً في حالة اتباع التدقيق الجزئي. ويصعب اتباعه مع اسلوب التدقيق الكلي.

ب. التدقيق الاختباري:

ان يقوم المدقق الخارجي بفحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية المطبق في المنشأة موضوع التدقيق ، وذلك عن طريق فحص عينة من العمليات وبشكل دقيق فأذا وجد العينة سليمة وخالية من الاخطاء جاز له ان يفترض بأن باقي العمليات سليمة وصحيحة وعلى هذا الاساس يبني رأيه الاجمالي اما اذا وجد العكس فان الامر يستلزم منه التوسع في فحصه والتعمق في ذلك الى ان تتولد لديه القناعة الكافية بأن السجلات والحسابات ستعكس رأيه النهائي الذي سيظهره في تقريره ولعل من اهم اسباب اللجوء الى هذا النوع من التدقيق هو ان المنشآت بعد نموها وازدياد حجم القيود المحاسبية اصبح التدقيق الشامل ذا تكلفة باهظة مما اضطر المدققين الى الاعتماد على التدقيق الاختباري ، مما تقدم يعرف التدقيق الاختباري : هو التدقيق الذي يقوم المدقق باختيار عدد من المفردات (عينة) ليقوم بعملية الفحص وعند الوصول للنتائج يتم تعميم النتائج على المجتمع الذي اخذت منه العينة ولم يتم استخدام هذا النوع من التدقيق الا بعد عام ١٩٣٣م. ويستطيع المدقق اتباع احد الاساليب الآتية عند القيام بهذا النوع من التدقيق.

الاسلوب الشخصي (المدخل الحكمي): وهو ان يعتمد المدقق على الحكم الشخصي لمدقق الحسابات عند قيامه بتحديد حجم عينة الاختبار ، واختيار المفردات وكذلك تقييم نتائج الاختبار.

الاسلوب الاحصائي (المدخل الاحصائي): هو ان يعتمد المدقق على الطرق الاحصائية (العينات) عند قيامه بتحديد حجم العينة واختيار مفرداتها وكذلك عند تقييم النتائج التي يتم التوصل اليها.

التدقيق من حيث الغرض من عملية التدقيق:

مما سبق نلاحظ اختلاف انواع التدقيق بأختلاف الزاوية التي ينظر منها اليه ، اذ يقسم الى كامل وجزئي من حيث النطاق ،كما يقسم الى مستمر ونهائي من حيث وقت القيام به ، والى داخلي وخارجي من حيث الهيئة التي تقوم به ، والى اجباري واختياري من حيث درجة الالزام القانوني ، والى عادي ولغرض معين من حيث الشمولية. ومن الملاحظ ان هذه التقسيمات متداخلة الى حد كبير ،

فمثلاً يمكن للتدقيق ان يكون كاملاً ومستمراً وخارجياً واجبارياً وعادياً في آن واحد، كما يمكن ان يكون كاملاً وداخلياً ولغرض معين .. الخ.

ومن هنا نضيف التصنيف الآتي الذي لاتداخل فيه علاوة على انه يتفق والهدف او الغرض المنشود من القيام بعملية التدقيق. فالتدقيق من حيث الغرض يصنف كالآتي:

١-التدقيق المالي: Financial Audit

ويقصد به فحص انظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمنشأة تحت التدقيق فحصاً انتقادياً ، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المنشأة في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى عدالة تصويرها لنتائج اعماله من ربح او خسارة عن تلك الفترة،ويعتبر هذا النوع من اكثر انواع التدقيق شيوعاً في الاستعمال. ويبدومن التعريف اعلاه انه يشمل:

الفحص والتحقق والتقرير.

٢-التدقيق الاداري: Management Audit

ويقصد به تدقيق النواحي الادارية للمنشأة للتأكد من ان الادارة تسير بالمنشأة نحو تحقيق اقصى منفعة او عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة ، ومن هنا يطلق عليه البعض تدقيق الكفاءة الادارية ، حيث يركز هذا النوع بالفعل في البحث في كفاءة الادارة في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة كالموارد الاقتصادية والبشرية وغيرها من الموارد بحيث تحقق اقصى منفعة ممكنة ،وهو ما يطلق عليه الاستخدام الاقتصادي.

٣-تدقيق الاهداف: Effectiveness Audit

ويقصد به التحقق من ان اهداف المنشأة المرسومة سابقاً والمخطط لها قد تحققت فعلاً ، وان الهدف من عملية التدقيق ليس تصيد الاخطاء وانما تحسين الاداء وتحقيق الاهداف بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

٤-التدقيق القانوني : Compliance Audit

ويقصد به تأكد المدقق من ان المنشأة قد طبقت النصوص القانونية والانظمة المالية والادارية سواءًالتي اصدرتها السلطة التشريعية او السلطة التنفيذية في الدولة . ومثال على هذا النوع هو ما تقوم به دواوين المحاسبة في الدول المختلفة ،وفي العراق بالذات حيث يقوم ديوان الرقابة المالية بالتدقيق على الدوائر والمؤسسات الحكومية حيث يتركز اهتمامها على التاكيد من ان الصرف من مخصصات الدائرة المعنية قد تم وفق الموازنة العامة للدولة والانظمة المعمول بها.

٥-التدقيق الاجتماعي: Social Audit

ان تعظيم الربحية لم يعد الهدف الوحيد لوجود اية مؤسسة واستمراريتها ،بل شاركه في ذلك اهداف اخرى مهمة منها تحقيق الرفاهية للمجتمع الذي تعمل فيه تلك المؤسسة .اي انه اصبح على المؤسسة واجب وطني تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ، وهذا النوع من التدقيق يعني التاكد من قيام المؤسسة بمثل هذا الواجب ، اما كيفية تحقيق التدقيق الاجتماعي فانها عملية صعبة.

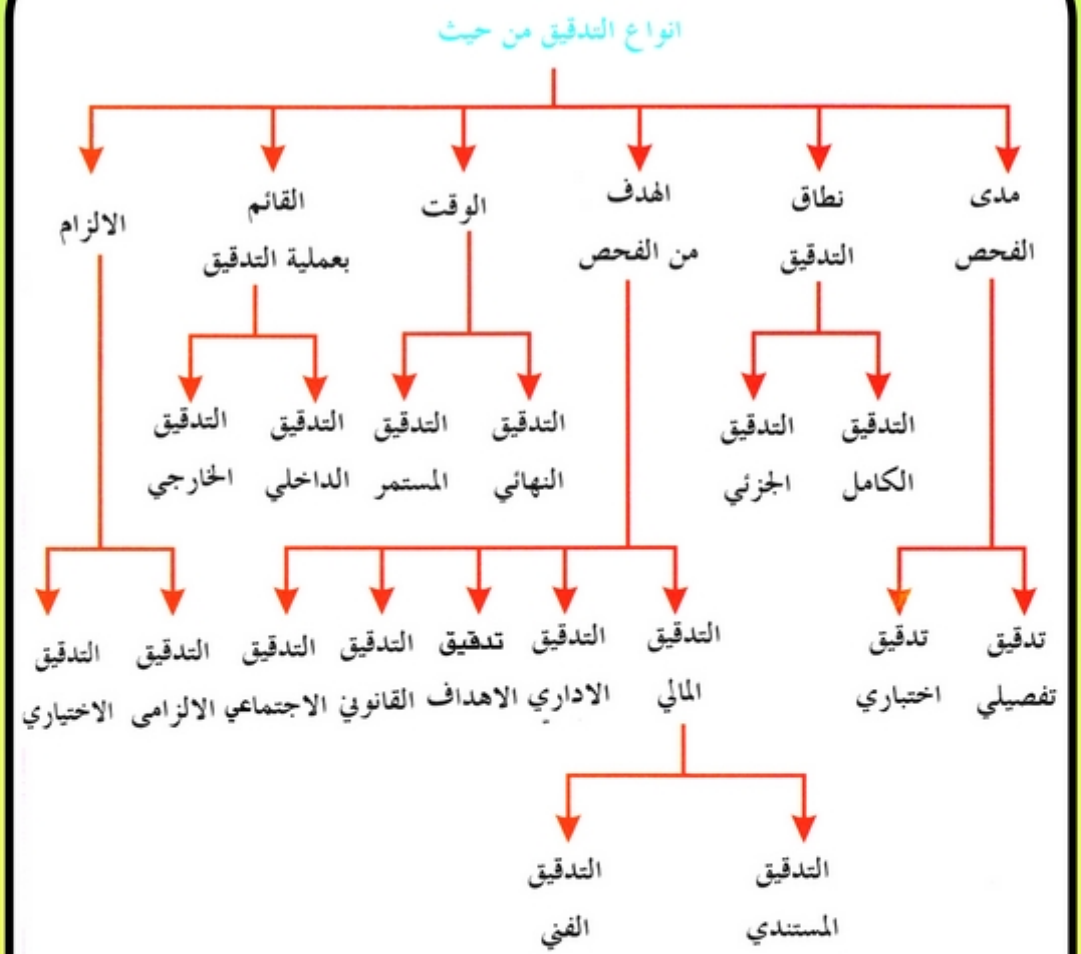
ولكل نوع من انواع التدقيق السابقة اجراءاته المحددة ،ولكن يتركز الاهتمام دوماً حول التدقيق المالي حيث يستأثر هذا النوع بمعظم عمل مكاتب التدقيق.وينقسم هذا النوع من التدقيق بدوره الى:

١-التدقيق المستندي Vouching

ويركز في تدقيق النواحي الشكلية والموضوعية والقانونية للمستندات المؤيدة للعمليات التجارية بما في ذلك تدقيق البيانات الحسابية التي تحتويها تلك المستندات من حيث العمليات الحسابية الاربعة (الجمع والطرح والضرب والقسمة).

٢-التدقيق الفني Technical Audit

ويركز في البحث حول قيام المؤسسة او عدم قيامها بتطبيق المبادىء المحاسبية المتعارف عليها ،ويكون اغلب الحوار هنا بين ادارة المؤسسة والمدقق في قضايا الاستهلاك والاحتياطيات ، ومدى اقتناع المدقق بعدالة تصوير القوائم المالية للمركز المالي للمؤسسة ونتائج اعماله.



الشكل رقم (٣) انواع التدقيق

مبادىء التدقيق

ان تناول مباد ئ تدقيق الحسابات يتطلب تحديد اركانه وهي:

١ – ركن الفحص.

٢ – ركن التقرير.

وبناءاً على ذلك يمكن تقسيم مبادىء تدقيق الحسابات الى مجموعتين هما:

اولاً: المبادىء المرتبطة بركن الفحص:

١ –مبدأ تكامل الادراك الرقابي : ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة احداث المنشـــأة واثارها الفعلية والمحتملة على كيان المنشأة وعلاقاتها بالأطراف الاخرى من جهة ، والوقوف على احتياجات الاطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الاثار من جهة اخرى.

٢ –مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري : ويعني هذا المبدأ ان يشمل مدى الفحـــص جميع اهداف المنشأة الرئيسة والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بوساطة المنشـــآت، مع مراعاة الاهمية النسبية لهذه الاهداف وتلك التقارير.

٣ –مبدأ الموضوعية في الفحص: ويشير هذا المبدأ الى ضرورة التقـــليص الى ادنى حـــد ممكن من عنصر التقدير الشخصي او التمييز اثناء الفحص وذلك بالاستناد الى العدد الكافي من ادلة الاثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصاً تجاه العناصر والمفردات التي تعد ذات اهمية كبيرة نسبـــياً ، وتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها اكبر من غيرها.

٤ –مبدأ فحص مدى الكفاية الانسانية: ويشـــير هذا المبـــدأ الى وجوب فحـــص مدى الكفاية الانسانية في المنشأة الى جانب فحص الكفاية الانتاجية ـــ لما لها من اهمية في تكوين الرأي الصحـــيح لدى المدقق عن احداث المنشأة ، وتعتبر هذه الكفاية مؤشراً للمناخ السلوكي للمنشـــأة ويعتبر هذا المناخ تعبيراً عما تحتويه المنشأة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

ثانياً: المبادىء المرتبطة بركن التقرير:

١-مبدأ كفاية الاتصال : ويشير هذا المبدأ الى مراعاة ان يكون تقرير او تقارير مدقق الحسابات اداة لنقل اثر العمليات الاقتصادية للمنشأة الى جميع المستخدمين لهذه التقارير بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الاهداف المرجوة من اعداد هذه التقارير.

٢-مبدأ الافصاح :ويشير هذا المبدأ الى مراعاة ان يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الاهداف للمنشأة ، ومدى التطبيق للمبـــادىء والاجراءات المحاسبـــية والتغير فيها ، واظهار المعلومات التي قد تؤثر على دلالة التقارير المالية ، وابراز جوانب الضعف ان وجدت في انظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.

٣-مبدأ الانصاف : ويشير هذا المبدأ الى مراعاة ان تكون محتويات تقرير المدقق ، وكذا التقـــارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمنشأة الداخلين منهم والخارجين.

٤-مبدأ السببية :ويشير هذا المبدأ الى مراعاة ان يشمل التقرير تفسيراً واضحاً لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق ،وان تبنى تحفظاته ومقترحاته على اسباب حقيقية وموضوعية.

وما هو جدير بالذكر هنا هو ان المبدأ عبارة عن نتائج او تعميمات مشتقة من مفاهيم وبـــديهيات وان تكون متناسقة مع هذه المقومات ، وتكون قادرة على تفسير الاجراءات والطرق المحاسبية المتبعة فعلاً في التطبيق العملي.

اما عن رأي (نظرة) الاتحاد الدولي للمحاسبين (TFAC) بالمبادىء المحاسبية فقد اكد هذا الاتحاد في المعيار الدولي للتدقيق رقم (٢٠٠) الفقرة (٤) منه على ان المبادىء العامة للتدقـــيق التي يجب ان يلتزم بها المدقق هي:

أ. الاستقلالية Independence

ب. الكرامة Integrity

جـــ. الموضوعية Objectivity

د. الكفاءة المهنية والعناية المطلوبة Professional competence Due Care

هـ – السرية Con fidentiality

و – السلوك المهني professional behavior

ز – المعايير الفنية tec hin cal standards

هذا فضلا عن ان قيام المدقق بعملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تحتوي على المبـــادى الاساسية والاجراءات الضرورية والادلة المرتبطة بها (التغـــيرات – الجوانب المادية) مع مراعاة انه يقوم المدقق بتخطيط وتنفيذ التدقيق بنظرة الحذر المهني . مع الاخذ بنظر الاعتبـــار الظروف التي ربما تؤدي الى الاخطاء المادية في القوائم المالية.

اسئلة الفصل

س١ :وضح معنى التدقيق الشامل وما هي اهداف التدقيق؟

س٢ :ما المقصود بالتدقيق الالزامي؟ وما هو الفرق بينه وبين التدقيق الاختياري.

س٣ :ما هي مزايا التدقيق؟

س٤ :وضح اوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي؟

س٥ :وضح ما المقصود بقولنا ان المحاسبة علم انشائي بينما التدقيق علم تحليلي.

س٦ :يبدأ عمل المدقق عندما ينتهي عمل المحاسب ، ناقش اوجه الاختلاف بين المحاسبة والتدقيق؟

س٧ :ما المقصود بالتدقيق المستمر ؟ وما هي المنشـــأت التي يصلح لها هذا النوع من التدقـــيق ؟ ولماذا؟

س٨ :التدقيق الداخلي يعتبر اداة مساعدة للتدقيق الخارجي وضح ذلك.

س٩ :وضح ما الفرق بين التدقيق والفحص لاغراض خاصة؟

س١٠ :ما هي عيوب التدقيق؟

س١١ :ضع علامة (صح) امام العبارة الصحيحة وعلامة (خطأ) امام العبارة الخاطئة ،وصحح الخطأ ان وجد :

١-التدقيق الالزامي يطبق في الشركات المساهمة العامة فقط.

٢-لاتعتبر الادلة والقرائن رئيسة عند اعداد المدقق لتقريره حول عدالة القوائم المالية.

٣-الصدق في محتويات التقرير ليس اساساً للاعتماد على تقرير المدقق.

٤-يجب ان يفترض المدقق عدم ثبات حقائق الماضي عند القيام بتدقيق القوائم المالية.

٥-قوة او ضعف نظام الرقابـــة الداخلية في المنشـــأة محل التدقـــيق ســـوف لن يؤثر على نطاق واجراءات التدقيق.

٦-تعريف التدقيق الحديث يشمل فحصاً تفصيلياً للدفاتر والسجلات.

٧-التدقيق الداخلي هو اداة من ادوات الرقابة في المنشأة.

٨-يؤدي التدقيق النهائي الى زيادة التواطؤ بين الموظفين والمدقق.

٩-يؤدي التدقيق المستمر الى ارباك العمل في مكتب التدقيق.

١٠-المدخل الحكمي هو ان يعتمد المدقق على الاساليب الاحصائية عند تحديد حجم العينة.

س١٢ :املاء الفراغات بما يناسبها في الجمل الآتية:

أ.التدقيق الذي يقوم من خلاله المدقق بفحص القيود والمستندات والسجلات في المنشأة للتوصل الى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل يعرف بـــ .....

ب.التدقيق الذي يتضمن بعض القيود على نطاق عمل المدقق يعرف بالتدقيق.....

جـــ.يبوب التدقيق وفقاً للهدف من الفحص الى:

١- .....٢-.....٣-.....

٤-.....٥-.....

س ١٣ .ضع دائرة حول الاجابة الصحيحة:

١-يعتبر التدقيق علم:

أ.انشائي

ب.تحليلي

جـــ. وصفي

د.كل ما ذكر

٢-يقصد بالتحقق في تعريف التدقيق:

أ.البحث عن وجود اخطاء في الدفاتر

ب.القيام بالاستفسار عن طريق الادارة

جـــ.التحقق من صحة قياس العمليات

د.الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لاعمال المنشأة

٣-يعتمد التدقيق الاختباري على:

أ.العينات الاحصائية

ب.الفحص التفصيلي

جـ.الفحص المفاجيء

د.لاشيء مما ذكر

٤-ينقسم التدقيق من حيث مدى الفحص الى:

أ.تدقيق كامل وتدقيق جزئي

ب.تدقيق شامل وتدقيق اختياري

جـ.تدقيق الزامي وتدقيق غير الزامي

٥-المميزات الاتية هي من مميزات التدقيق المستمر ما عدا:

أ.انتظام العمل بمكتب التدقيق

ب.انتظام العمل في المنشأة محل التدقيق.

جـ.انجاز الاعمال في اوقاتها دون إهمال او تأخير

د.لاشيء مما ذكر.

٦-الهدف الرئيس للتدقيق الخارجي التي يقوم بها مدقق محايد ومستقل هو:

أ.اكتشاف الاخطاء والتلاعب

ب.ابداء الرأي عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية.

جـ.ابداء الرأي عن مدى صحة العمليات المسجلة بالدفاتر.

د.التأكد من الافصاح عن الوثائق الجوهرية بالقوائم المالية.

٧-اي من الاجراءات اكثر احتمالا لان يؤديها المدقق عند القيام باختيارات الالتزام.

أ.الحصول على مصادقات.

ب.التدقيق التحليلي.

جـ.المطابقات بين القيم الدفترية.

د.الفحص المستندي ومستندات واردة من خارج المنشأة

الفصل الثاني

الرقابة الداخلية

مقدمة

تعريف الرقابة الداخلية

اهداف الرقابة الداخلية

انواع الرقابة الداخلية

المقومات الاساسية لنظام الرقابة الداخلية

التدقيق الداخلي

دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

الفصل الثاني

الرقابة الداخلية

اهداف الفصل

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي ان يكون الطالب قادراً على:

١-شرح مفهوم الرقابة الداخلية

٢-تحديد تعريف الرقابة الداخلية

٣-مناقشة اهداف الرقابة الداخلية.

٤-بيان انواع الرقابة وشرحها موضحاً الفرق بين كل من الرقابة الادارية والرقابة المحاسبية.

٥-التعرف على اهم الوسائل المستخدمة لتحقيق الرقابة الادارية

٦-تحديد اهم الاساليب المستخدمة لتحقيق اهداف الرقابة المحاسبية.

٧-شرح الضبط الداخلي وتحديد الترتيبات اللازمة لمنع الاخطاء والغش.

٨-التعرف على المقومات الاساسية لنظم الرقابة الداخلية.

٩-اعداد الشكل التخطيطي الذي يوضح مقومات نظام الرقابة.

١٠-شرح التدقيق الداخلي وتحديد اقسام عمل المدقق الداخلي.

الفصل الثاني

الرقابة الداخلية

Internal Control

مفهوم وتعريف الرقابة الداخلية

مقدمة:

لقد ادى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي صاحب هذا العصر الى تحقيق المنشأة اغلب اهدافها وفضلاً عن تعقد المشاكل الادارية الناتجة عن تنوع نشاطها وزيادة حجم اعمالها،و لتأخر نتائج التدقيق الخارجي ،كانت الرقابة الداخلية امراً حتمياً تقتضيه الادارة العلمية الحديثة للمحافظة على الموارد المتاحة ،حيث ان قوة او ضعف نظام الرقابة الداخلية يتوقف عليه توسيع نطاق التدقيق او عدم توسيع هذا النطاق ، كما يتوقف على هذا النظام ايضاً نوع التدقيق المناسب لحالة المنشأة.

لقد تطورت عملية تدقيق الحسابات من حيث النطاق ، فبعد ان كانت كاملة تفصيلية اصبحت كاملة اختبارية ، اما سبب التحول هذا فيرجع الى ان كبر حجم المشروعات وتعدد عملياتها جعل من المتعذر على المدقق القيام بالتدقيق التفصيلي بحيث لو قام به لا تتفت المنفعة المتوخاة بسبب ضخامة التكلفة من حيث الجهد والوقت والمال اللازمة للقيام بمثل ذلك النوع من التدقيق.

ويعتمد التدقيق الاختباري على اسلوب العينة الاحصائية والقيام باختبارات متعددة ، ويكتفي المدقق بتلك العينات اذا ما اطمأن الى سلامة ما تحويه من بيانات ، ويعتمد حجم العينة ، وكمية الاختبارات على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المنشأة موضوع التدقيق . ومن هنا كان على المدقق ومساعديه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المستعمل وذلك من اجل تحديد اسلوب التدقيق وحجم العينة . ولقد نصت معايير التدقيق المتعارف عليها على وجوب قيام المدقق بذلك ،حيث ينص المعيار الثاني من معايير العمل الميداني على ما يأتي:

يجب القيام بدراسة واقعية واجراء تقييم شامل لنظام الرقابة الداخلية المعمول به ليكون اساساً للاعتماد عليه اثناء القيام بمهمة التدقيق ، وليجري على ضوئه تحديد نطاق الفحوصات التي يجب ان

تقتصر عليها اعمال التدقيق!

وهنا يجب على المدقق دراسة النظام المطبق وتقييمه وذلك ليحـــدد نطاق عملية التدقـــيق ومدى الاختبارات التي يجب ان تقتصر عليها عملية تدقيق الحسابات ، وان تحديد النطاق عائد لتقدير المدقق وحكمه الشخصي ،واما تقدير كفاية نظام الرقابة الداخلية فيتطلب معرفة الاجراءات والاســـاليب المقررة وتفهمها مع التحقق الى درجة معقولة من ان هذه الاجراءات والاساليب مطبقة فعلاً وحسب الخطة المرسومة لها. ويتعذر في بداية عملية التدقيق ان تحدد بـــصورة كاملة درجة الثقـــة التي يمكن وضعها في نظام الرقابة الداخلية عند تقرير مدى الاختبارات التي يجب ان تقـــتصر عليها اجراءات التدقيق ، اذ ان هذه الثقة قد تكون مبنية على فروض لا تؤيدها الاختبارات عن ان الحالة تختلف عما وصف له في البداية ، وهذا بدوره قد يقتضي اعادة النظر في برنامج التدقيق وتنقيحه لان الاختبارات اثبتت عدم صحة الفروض الاولية التي بنى عليها المدقق برنامجه الاصلي . وقد يؤدي هذا التنقيح الى توسيع نطاق اختبارات التدقيق او تعديل التركيز من مرحلة الى غيرها من مراحل التدقيق أو تعديل مواعيد اجراءات التدقيق.

وهكذا نرى ان دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المستعمل لدى المنشأة موضوع التدقيق يعتبر بحق نقطة البـــداية التي ينطلق منها عمل المدقـــق الخارجي، وهي ايضاً المرتكز الذي يركن اليه عند اعداده لبرنامج التدقيق وفي تحديد نسب الاختبـــارات والعينات .فكلما كان نظام الرقابـــة قـــوياً ومتماسكاً ،كلما زاد اعتماد المدقق على اسلوب العينة في الحصول على ادلة وقرائن الاثبات .وكلما كان ضعيفاً ،كلما لجأ المدقق الى زيادة حجم العينة المختارة.

Meaning Internal Control

تعريف الرقابة الداخلية

تعد الرقابـــــة الداخلية ،مجموعة النظم والاجراءات والطرق التي تتخذها الادارة لحماية اصول المنشأة ولضمان دقة وسلامة البيانات المالية وزيادة درجة الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة التشـــغيلية وضمان الالتزام بالسياسات الموضوعة من قبل الادارة.

ويعرف نظام الرقابة الداخلية على انه نظام للفحص والتدقيق الداخلي المطبق من جانب المنشـــأة لتمكين ادارة المنشأة من الســـيطرة على النشـــاطات التشـــغيلية والمالية التي تعد من مســـؤوليتها وللمحافظة على اصول (موجودات) المنشأة.

ويمكن ان تعرف بانها الخطة التنظيمية والاجراءات والوسائل المتبـــعة من قبـــل ادارة المنشـــأة للمحافظة على موجودات المنشأة ،والتاكد من صحة البيانات المحاسبية ، وزيادة الكفاءة الانتاجية ، وزيادة الالتزام بالسياسات المحاسبية.

اهداف الرقابة الداخلية

يعتبر التعريف السابق للرقابة الداخلية شاملاً كونه يتضمن اهدافها من خلال تناوله النقاط الاتية:

أ.انظمة الضبط والتدقيق الداخلي.

ب.انظمة الرقابة المالية وغير المالية ، وذلك لتحقـــيق الرقابـــة الوقـــائية (لمنع الاخطاء والغش والتلاعب) وسرعة اكتشافها عند حدوثها.

جـــ.السيطرة على مواطن الاسراف في استخدام الموارد المتاحة وزيادة الكفاءة الانتاجية.

وعليه فان لنظام الرقابة الداخلية عدة اهداف منها:

١-ضمان توفير الحماية اللازمة لاصول (موجودات) المنشاة من أي تلاعب او اختلاس او سوء استخدام.

٢-ضمان توفير الدقة في البيانات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها قبل اتخاذ اية قرارات او رسم أي خطط مستقبلاً.

٣-ضمان زيادة الكفاءة الانتاجية والتشغيلية.

٤-ضمان التحقق من الالتزام بالسياسات الادارية الموضوعية.

٥-تنظيم المشروع (المنشأة)لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات.

وعليه فقد عرف معيار التدقيق الدولي وقسم (٤٠٠) نظام الرقابة الداخلية على انه كافة السياسات والاجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها ادارة المنشأة لمساعدتها قدر الامكان في الوصول الى هدفها في ضمان ادارة منظمة وكفؤة للعمل (النشاط).

ادوات الرقابة الداخلية

تعتبر الاهداف العامة والتفصيلية لنظام الرقابة الداخلية اساساً لدراسة وتقييم هذا النظام ،وتحقيقاً لهذه الاهداف فان نظام الرقابة الداخلية ينقسم الى ثلاثة انظمة فرعية ومتكاملة او متبادلة التاثير.

وتعتبر هذه الانظمة الفرعية الادوات لنظام الرقابة الداخلية وهي:

١-نظام الرقابة الادارية Administrative Control

٢-نظام الرقابة المحاسبية Accounting Control

٣-نظام الضبط الداخلي Internal Check

وان مسؤولية مدقق الحسابات حول هذه الانظمة تتضح في الاتي:

١-نظام الرقابة الادارية : Administrative Control

لايعد مدقق الحسابات مسؤولاً عن دراسة وتقييم نظام الرقابة الادارية في المنشأة محل الفحص ،حيث ان هذا النوع من الرقابة يهدف الى تنفيذ السياسات الادارية وفقاً للخطة التي تم وضعها ،وان الزام المدقق بفحص نظام الرقابة الداخلية سيوسع من مسؤولياته ويلقي عليه عبئاً كبيراً خاصة وان وجود او عدم وجود نظام رقابة ادارية لايؤثر على برنامج التدقيق الذي يقوم بوضعه مدقق الحسابات.

ويشمل نظام الرقابة الادارية الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والاجراءات الهادفة لتحقيق اكبر قدر ممكن من الكفاية الانتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الادارية.

ومن اهم الاساليب التي تستخدمها المنشأة لتحقيق اهداف الرقابة الادارية عن طريق الوسائل الاتية:

أ. الموازنة التخطيطية.

ب. التكاليف المعيارية.

جـ. الرسوم البيانية والكشوف الاحصائية.

د. تقارير اداء الكفاية الدورية.

هـ. دراسة الحركة والوقت (الزمن).

و. الرقابة على الجودة.

ز. البرامج التدريبية

ي. نظام تقييم الاداء.

وتتضمن الرقابة الادارية السياسات والخطط التنظيمية والسجلات والتي تكون متعلقة باتخاذ القرارات المتعلقة بتنفيذ العمليات المالية. وتهدف هذه الاساليب الى زيادة الكفاءة التشغيلية وتنمية روح الالتزام بتطبيق السياسات والتعليمات والاجراءات الادارية بالمنشأة ، وقد عرفت لجنة معايير التدقيق الرقابة الادارية بأنها خطة التنظيم وما يرتبط بها من اجراءات واساليب تختص بالعمليات القرارية، والتي تقود الادارة الى فرض سلطتها وتحكمها في هذه العمليات.

من هذا التعريف نجد ان الرقابة الادارية هي خطة التنظيم والطرق والاجراءات المتعلقة بالكفاءة ومدى الالتزام بالسياسات الادارية.

مما تقدم نجد ان الرقابة الادارية ترتبط باقسام التشغيل وليس بقسم الحسابات او القسم المالي في المنشأة والسبب في ذلك ان هذه الاقسام غير مرتبطة مباشرة بالقسم المالي بمعنى غير خاضعة لمسؤولية المدير المالي مما يعني عدم قيام مدقق الحسابات الخارجي بتقييمها.

٢-نظام الرقابة المحاسبية Accounting Control

يعتبر مدقق الحسابات مسؤولاً عن نظام الرقابة المحاسبية كونها ذات صلة بعملية التدقيق ومدى دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ومدى امكانية الاعتماد عليها ، ومدى دلالة القوائم المالية للوضع المالي الفعلي للمنشأة عن الفترة المالية محل الفحص ، كذلك حماية اصول (موجودات) المنشأة النقدية وغير النقدية من الاختلاس والتلاعب، واكتشاف الاخطاء، كما يجب على مدقق الحسابات

ان يبذل عناية خاصة لهذا النظام كونه ذو اثر جوهري في عملية التدقيق المرتقبة. لذلك اوضحت معايير التدقيق بأنه على المدقق فهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية لغرض التخطيط لعملية التدقيق والتعرف على تصميم النظام المحاسبي وطريقة عمله ويجب على المدقق ان يحصل على فهم النظام المحاسبي لتشخيص وفهم:

أ. المعاملات الرئيسية لعمليات المنشأة.

ب. كيفية بدء هذه العمليات.

ج. السجلات المحاسبية المهمة والمستندات المؤيدة والحسابات التي تتضمنها البيانات المالية.

د. طريقة معالجة التقارير المحاسبية والمالية ، منذ نشوء المعاملات الهامة والحالات الاخرى لغاية تضمينها عن البيانات المالية.

ومن اهم الاساليب التي تستخدمها المنشأة لتحقيق اهداف نظام الرقابة المحاسبية مايأتي:

أ. اتباع نظرية القيد المزدوج.

ب. استخدام حسابات المراقبة.

ج. استخدام موازين التدقيق الدورية والفرعية.

د. استخدام اسلوب المصادقات.

هـ. استخدام مذكرات التوفيق مع البنك.

و. اتباع نظام الجرد المستمر والجرد المفاجئ.

ز. فصل واجبات إدارة الحسابات عن الادارات الاخرى.

ي. توافر نظام مستندي سليم.

والرقابة المحاسبية ـ هي رقابة مانعة في طبيعتها ، حيث انها مجموعة اجراءات ومقاييس الرقابة والامن التي يمكن ان تحول دون حدوث الاخطاء في البيانات والاخطاء في الاجراءات المحاسبية واللوائح. لقد عرفت لجنة معايير التدقيق الرقابة الداخلية المحاسبية بأنها الخطة التنظيمية وما يرتبط بها من اجراءات واساليب تهدف الى حماية الموجودات ، والتأكد من دقة البيانات المحاسبية المستخدمة في السجلات المحاسبة.

نلاحظ من هذا التعريف ان الرقابة المحاسبية تتكون من الاجراءات الاتية:

ـــ الاجراءات العامة للرقابة.

ـــ اجراءات الرقابة على التطبيقات.

نجد ان الرقابة الداخلية المحاسبية يمكن ان تسمى الرقابة الوقـــائية(المانعة) وذلك كونها تمكن من حماية الموجودات والموارد من سوء الاستخدام وكذلك التحقق من صحة الحسابات ومصداقـــيتها ومدى امكانية الاعتماد عليها من قبل الاطراف المعنية . لذلك يتم تصميم نظام الرقابـــة المحاسبـــية للتاكد من:

ـــ تنفيذالعمليات عن طريق تصريح عام من الادارة.

ـــ تســـجيل العمليات كما يجب وذلك لتسهيل اعداد القوائم المالية وفقاً للمبـــادئ المحاسبية المتعارف عليها وكذلك لتسهيل المساءلة المحاسبية عن الموجودات.

ـــ ان لايسمح بحيازة الموجودات الا بتصريح من الادارة.

ـــ ان تتم عملية مطابقة الموجودات الموجودة مع ســـجلات هذه الموجودات خلال فترات مالية محددة ويجب اتخاذ الاجراءات اللازمة عند عدم المطابقة.

٣-الضبط الداخلي Internal Check

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والاجراءات الهادفة الى حماية اصول (موجودات) المنشأة من الاختلاس والضياع او سوء الاستعمال.

ويعتمد الضبط الداخلي في سبـــيل تحقـــيق اهدافه على تقســـيم العمل ، وتحديد الصلاحـــيات والمسؤوليات ، والفصل بين المسؤوليات او الاختصاصات الوظيفية ،حـــيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف اخر يشاركه تنفيذ العملية،لضمان حسن سير العمل.

ومن المبادىء العامة التي يمكن الاسترشاد بها عند وضع نظام الضبط الداخلي:

١-الدراسة التفصيلية لطبيعة اعمال المنشأة وانشطتها.

٢-البساطة والبعد عن التشعب او التعقيد.

٣-اتباع المرونة مع الثبات النسبي للتكيف في ظل الظروف المستجدة.

٤- استخدام اقتصاديات النظام (العائد يبرر التكلفة).

ويقصد بالضبط الداخلي ذلك النظام الذي يهدف الى تدقيق العمليات المحاسبية والمالية بهدف خدمة الادارة،والضبط الداخلي له اثر فعال في وجود نظام رقابة داخلية فعال.

ويحتاج نظام الضبط الداخلي الى ترتيبات خاصة للواجبات لمنع الاخطاء والغش واكتشافها فضلا عن القيام بما يأتي:

أ-تحديد اختصاصات الادارات بشكل يمكن معه تكامل الجهود وعدم تعارضها ،وكذلك تحديد الاختصاصات على مستوى الافراد داخل الاقسام والادارات الفرعية ،بحيث لايقوم شخص واحد بعملية من بدايتها حتى نهايتها ،وانما يجب ان تقسم العملية الى مراحل ويقوم كل موظف باول مرحلة ، مما يعني مراقبة الموظف اللاحق لاداء عمل الموظف في المرحلة السابقة ،ذلك يؤدي الى تحديد المسؤولية عند اكتشاف خطأ او غش ما.

ب.تحدد الاجراءات التفصيلية لخطوات العمليات التي تقوم بها المنشأة والتي تختلف وفقاً لاختلاف التنظيم الاداري للمنشأة ،بحيث يكون المسؤول عن اداء عملية ما لديه المعلومات الكاملة عن الاجراءات الواجب اتباعها في هذه العملية.

جـ.ان يتم ابدال الواجبات المعطاة لكل عامل بما لا يتعارض مع مصلحة العمل وكفاءة العامل واختصاصه ،بحيث لا يؤدي هذا التغيير الى صعوبة اكتشاف الغش والاخطاء التي ارتكبها الموظف السابق.

تتضمن الترتيبات المحاسبية عدد من الاجراءات التي تزيد من فعالية النظام المحاسبي في الرقابة والحماية منها:

- تحديد مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط المعدة من قبل الادارة.
- تحديد مستوى الادارة فيما يتعلق بتنفيذ مسؤولياتها.
- مدى الاعتماد على البيانات المحاسبية وغيرها.
- التحقق من مدى ملاءمة وتطبيق الرقابة المحاسبية

المقومات الرئيسة لنظام الرقابة الداخليةBasic Elements:

يجمع الباحثون في التدقيق على انه لابد من توافر المقومات الرئيسة الاتية في نظام الرقابة الداخلية السليم:

١-هيكل تنظيم اداري: يراعى في وضعه تسلسل الاختصاصات ، وتوضيح الادارات الرئيسة مع تحديد السلطات والمسؤوليات لهذه الادارات بدقة تامة.والهيكل التنظيمي لابد منه خاصة في المشروعات الكبيرة التي تتعذر اداراتها العمل عن طريق الاتصال الشخصي، بل لابد من وجود ادارات فرعية متعددة تتولى ادارة المشروع ضمن صلاحيات ومسؤوليات معينة.ويتوقف الهيكل التنظيمي من حيث التصميم على نوع المشروع وحجمه وشكله القانوني ،ولابد ان تراعي فيه البساطة والمرونة لمقابلة أي تطورات في المستقبل كذلك يجب ان تحقق الخطة التنظيمية (الهيكل التنظيمي)استقلال الادارات التي تقوم بالعمل عن الادارات التي تحتفظ بالموجودات وعن تلك التي تجري فيها المحاسبة عن تلك العمليات والموجودات.

والمقصود باستقلال الادارات هو منع أي ادارة من المحاسبة عن نتائج اعمالها أي الا يقوم شخص واحد بمراقبة جميع نواحي النشاط الذي يشرف عليه دون تدخل شخص اخر حتى لايحدث تلاعب او تغيير في السجلات يجعل اكتشافه امرا صعبا ان لم يكن مستحيلاً.وعندما يتحقق استقلال الوظائف ينبغي بعدها تحديد المسؤوليات داخل كل قسم او ادارة ، وتفويض السلطات التي تتناسب مع المسؤوليات ، وذلك عن طريق دليل مطبوع تصدره الشركة ليكون مرشداً ومرجعاً لجميع المختصين ، فلا يحدث تضارب او تداخل او تكرار للاختصاصات.

٢-نظام محاسبي سليم : يعتمد النظام المحاسبي السليم على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تفي باحتياجات المشروع ، وتصميم لدورات محاسبية مستندية تحقق رقابة فعالة ، ويجب ان يراعى في السجل او المستند البساطة والوضوح حتى يسهل فهمه على من يستعمله ويعتبر ذلك السجل او المستند هدفاً من اهداف ادارة المشروع كما يجب ان يراعى في تصميمه كافة استخداماته المحتملة حتى نقلل من تغيير النماذج كل حين.

هذا كما يجب ان يراعى في تصميمه ما يكفل تحقيق رقابة داخلية فعالة في المراحل التي يمر فيها المستند.

اما الدليل المحاسبي فيجب ان يراعى في تصميمه تيسير اعداد القوائم المالية بأقل جهد وكلفة ممكنة ،وان يتضمن الحسابات اللازمة والكافية لتمكين الادارة من اداء مهمتها الرقابية على العمليات واستخراج النتائج .فضلاً عن ضرورة اعطاء كل حساب مدلوله الدقيق الواضح.ووجوب وجود تعليمات واضحة لما يجب تضمينه تحت كل بند او حساب واشتمال الدليل على حسابات مراقبة (حسابات اجمالية) والفصل الواضح بين العناصر الايرادية والرأسمالية من نفقات وايرادات ،وتضمين الدليل نظاماً دقيقاً لترقيم الحسابات بما يكفل السرعة والاختصار ويساعد على تسهيل استخدام انظمة المحاسبة الالية .اما الدورات المستندية المرتبطة بالنظام المحاسبي فيختلف تصميمها باختلاف العمليات والمستندات مما يصعب معه وضع تصميم موحد لدورات مستندية يطبق على جميع المنشآت او الشركات.

٣-الاجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات : يجب مراعاة تقسيم الواجبات بين الدوائر المختلفة بحيث لا يستأثر شخص واحد بعملية ما من اولها لاخرها، أي انشائها والاحتفاظ بالاصول المترتبة عليها والمحاسبة عنها ،لان الجمع بين هذه المراحل في يد واحدة يشكل خطراً على المنشأة بوجود تلاعب او اختلاس .لذلك على الادارة توزيع العمل بشكل يضمن لها وجود رقابة ذاتية او تلقائية في اثناء تنفيذ العملية وذلك بوساطة ما يحققه موظف رقابة من رقابة على موظف اخر ،وهكذا تقل فرص التلاعب والغش والخطأ.

٤-اختيار الموظفين الاكفاء ووضعهم في مراكز مناسبة: وما يتضمنه ذلك من توصيف دقيق لوظائف المنشأة المختلفة،وبرنامج مرسوم لتدريب العاملين في المنشأة بما يضمن حسن اختيارهم ووضع كل موظف او عامل في المكان المناسب له حتى يمكن الاستفادة من الكفاءات المختلفة.

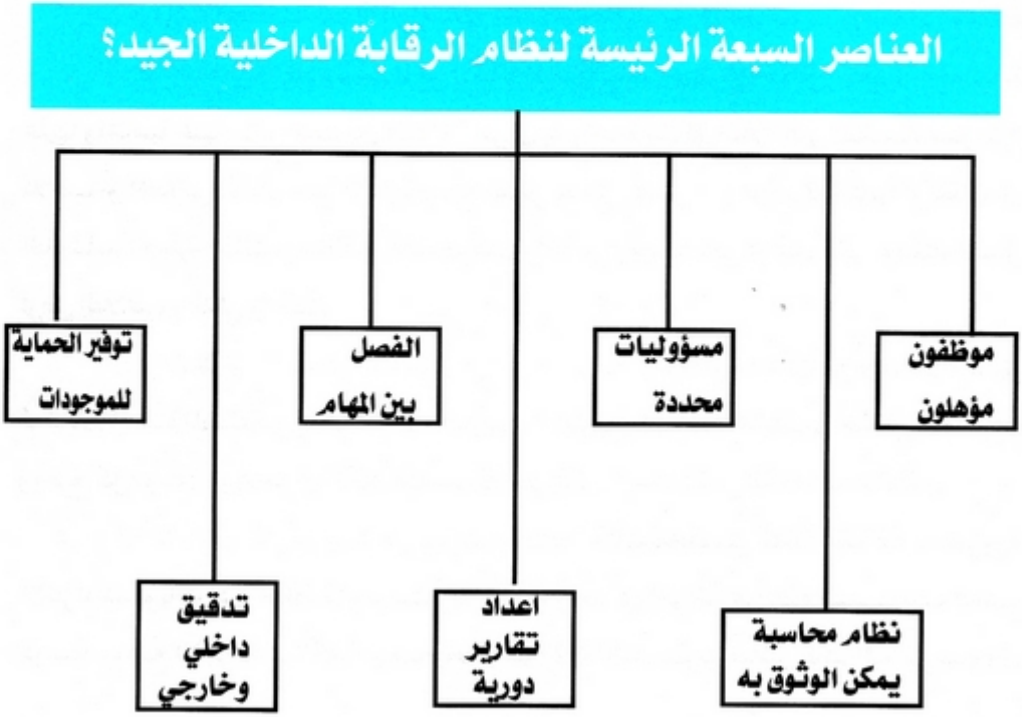
٥-رقابة الاداء في ادارات المنشأة ومراحله المختلفة وذلك لتحقيق كفاية عالية فيه ، وضرورة الالتزام بمستويات اداء مخطط لها ومرسومة واذا ما وجد أي انحراف عن هذه المستويات فيجب دراسته ووضع الاجراءات الكفيلة بتصحيحه.وتتم رقابة الاداء بطريق مباشر كاشراف كل مسؤول

عن عمل من هم دونه ، او بطريق غير مباشـــر كاســـتعمال ادوات الرقابـــة المختلفة مثل موازنات التقديرية والتكاليف المعيارية ،وتقارير الكفاية ،والتدقيق الداخلي ،وما شابه.

٦-استخدام كافة الوسائل الالية بما يكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبـــية المســـجلة بالدفاتر والسجلات والحفاظ على موجودات المنشأة من أي تلاعب او اختلاس.

هذه هي المقومات الرئيسة لنظام الرقابة الداخلية السليم ، وهي تختلف من منشأة لاخرى حـــيث لايمكن توافرها الا في المنشآت الكبيرة التي تملك الامكانات المادية والتي يتوفر فيها عدد كبـــير من الموظفين يسهل معه تقسيم العمل بالشكل المثالي .اما المنشـــآت الصغيرة فيتعذر وجود ذلك فيها ، ولكن الرقابة الشخصية واستخدام الالات الحديثة في العمل تساعد على جعل نظام الرقابة الداخلية مقبولاً لدى المدقق بشرط انتفاء ما يثير شكه وريبته فيما يدقق.

شكل رقم (٤) مقومات نظام الرقابة الداخلية



التدقيق الداخلي

Internal Auditing

ويقصد به وجود مجموعة معينة من موظفي المنشأة تقوم بتدقيق العمليات بقصد خدمة الادارة.

والتدقيق الداخلي هو احد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية ، ويمكن تعريفه بأنه.

"مجموعة من انظمة او اوجه نشاط مستقل داخل المنشأة تنشؤه الادارة للقيام . بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر ـــ لضمان دقة البيانات المحاسبية والاحصائية.

ـــ لضمان التأكد من كفاية الاحتياطيات المتخذة لحماية موجودات وممتلكات المنشأة

ـــ التحقق من اتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والاجراءات الاداريةالمرسومة لهم.

ـــ قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الاخرى من اداء اغراضها واقتراح التحسينات اللازم ادخالها عليها،وذلك حتى تصل المنشأة الى درجة الكفاية الانتاجية القصوى "ويتضح من هذا التعريف ان اهداف التدقيق الداخلي تنحصر فيما يأتي:

١ –متابعة تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة وتقييمها :وذلك من اجل اكتشاف نقاط الضعف او النقص في النظم او الاجراءات المستعملة بقصد التعديل والتحسين اللازمين ،وعلى سبيل المثال يجب ان يتعدى التدقيق الداخلي رؤية وضع الاشخاص الامناء على الخزينة الى مراقبة طريقة التعامل بالنقدية والاجراءات المتبعة في القبض والصرف .وفي جميع الحالات ،على المدقق الداخلي اطلاع ادارة المنشأة على مدى مسايرة التطبيق العملي للخطط والسياسات لتحقيق الاهداف المرجوة .

٢ –التحقق من قيم الموجودات ومطابقتها مع الدفاتر:وذلك من اجل حماية اموال المنشأة ،وهذا النشاط الوقائي يتطلب:

ـــ ضرورة احكام الرقابة على العمليات النقدية وعمليات المخازن.

ـــ ضرورة التأكد من وجود التخمين اللازم وبالقيمة الكافية.

ـــ تفادي الخسائر الناشئة عن الاهمال او عدم الكفاية ومن الامثلة على ذلك:

ـــ خسائر التخزين غير السليم للمواد او البضائع مما يعرضها للتلف.

ـــ تداول المواد في المصانع دون اخذ الاحتياطيات اللازمة للمحافظة عليها من الاختلاس وسوء الاستعمال.

ـــ عدم مراعاة الاستفادة من الخصم المكتسب بالرغم من توفر النقدية.

٣-التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها : ويتطلب هذا الامر من المدقق الداخلي القيام بعملية تدقيق مستمر مستندياً وحسابياً وما شابه ، للتحقق من صحة البيانات والارقام وملاءمتها للاغراض التي ستستخدم فيها. كذلك على المدقق الداخلي ان يقوم بتحليل تلك البيانات بالربط وللمقارنة وما شابه لاستنتاج علاقات معينة بين تلك البيانات يمكن الاستفادة منها في توجيه المنشأة.

٤-رفع الكفاية عن طريق التدريب مع مراعاة التزام الموظفين بالسياسات والاجراءات المرسومة: ان ادارة التدقيق الداخلي بحكم المامها بجميع اوجه نشاط المنشأة وعملياتها اقدر من غيرها من الدوائر واقسام المنشأة على المساهمة الفعالة في البرامج التدريبية من حيث اقتراح اللازم منها ، وربما صياغة بعض موارده ، كذلك فان المدقق الداخلي هو الشخص الذي يعمل على توحيد التفسيرات والتطبيق لجميع الاجراءات المرسومة بواسطة الادارة ، وعليه مراعاة مدى تماشي الموظفين مع روح تلك السياسات وعدم الاخلال بها في أي مرحلة.

ومما سبق يتضح ان وظائف التدقيق اشبه ما تكون بالخدمات الوقائية لانها تحمي اموال المنشأة وتحمي الخطط الادارية من الانحراف.

كذلك هي انشائية لانها تضمن دقة البيانات المستعملة من قبل الادارة في توجيه السياسة العامة للمنشأة ،ولانها تدخل التحسينات والتعديلات اللازمة على الاجراءات الادارية والرقابية تماشي مع التطورات الحديثة.

مجالات التدقيق الداخلي:يمكن تقسيم عمل المدقق الداخلي الى قسمين رئيسيين هما:

أ.التدقيق المالي.

ب.التدقيق الاداري (التنفيذي)

أ.التدقيق المالي: يتناول التحقق من وجود الاصول (الموجودات) ووجود الحماية المناسبة لها لمنع الاختلاسات والاهمال او الحيلولة دونها. كما يتناول فحص النظام المحاسبي وفعاليته. هذا ويقوم المدقق الداخلي بكافة عمليات التدقيق والفحص باستقلال تام من دائرة او قسم المحاسبة بالمنشأة.

ب.التدقيق الاداري: يتجاوز دور المدقق الداخلي هنا الناحية المحاسبية الى جميع اقسام الشركة ،لرؤية مدى التقيد بسياسات المنشأة المرسومة وخططها وعليه هنا ممارسة الحذر كله عند تعرضه للنواحي الادارية لانها تبعده عن مجاله الرئيسي،فعليه مثلاً عدم التعرض لنواحي تقنية تكون في الواقع ابعد من حدود معرفته.

اما اسلوب تنفيذ العمل في التدقيق الداخلي فيمكن تلخيصه بالاتي:

١-معرفة العمل المراد انجازه والهدف منه.

٢-بناء برنامج تدقيق يناسب الهدف الموضوع ووضع الخطط للتنفيذ.

٣-فحص عينة للتأكد من سلامة الانجازات.

٤-مقارنة التنفيذ مع الخطط النظرية الموضوعة.

٥-تقديم تقرير لمختلف المستويات الادارية المعنية عن الانجازات والفروقات واسبابها وطرق حل المشكلات.

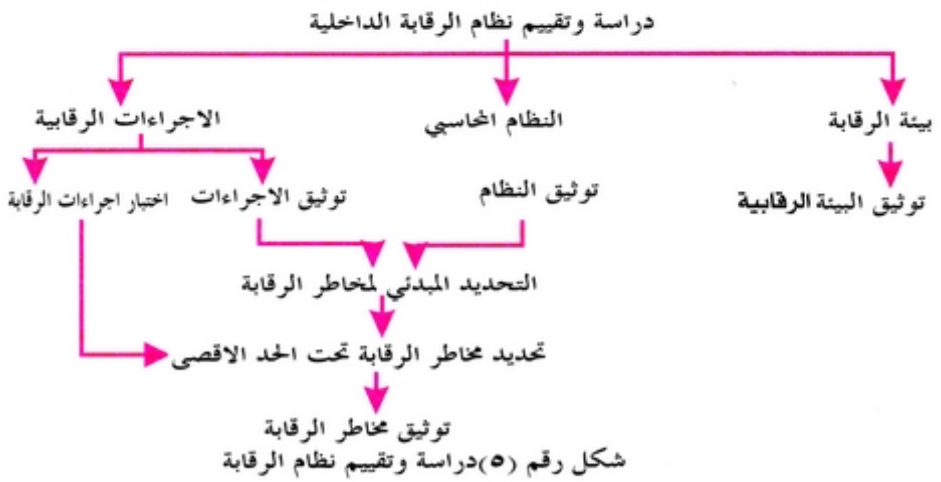
دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية

مقدمة

تعتبر دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من اهم مراحل عمل مدقق الحسابات وذلك لكون عملية المحافظة على اموال المنشأة وضمان كفاءة استخدام تلك الاموال والتي تعتبر من اهم عوامل استقرار المنشأة وتطورها من واجبات مدقق الحسابات . ويعتمد نظام الرقابة الداخلية على عملية الفصل بين المسؤوليات في المنشأة لاسيما ان المنشأة تعتمد على العنصر البشري في عملية المعالجة المحاسبية (التسجيل ، التلخيص ، الترحيل ، العرض ، النتائج) وكذلك الاحتفاظ بالسجلات والمستندات.

لذلك ولكي تتمكن اية منشأة من بلوغ اهدافها المتمثلة في تحقيق ربح او تقديم خدمة او انتاج منتج معين بمواصفات ذات جودة عالية فلابد لها من ان توجه مواردها المالية والبشرية لتحقيق هذه الاهداف ولا يتم ذلك الا اذا وضعت المنشاة خطة معينة يلتزم بها جميع الاطراف ويتم تحديد مسؤولية كل طرف فيها ، ولكي يتم تنفيذ الخطة وفقاً لما هو موضوع لها لابد من متابعة تنفيذها والالتزام بها وهذا ما يسمى بالرقابة الداخلية.

وقد تناول معيار التدقيق الدولي رقم (٤٠٠)تقدير المخاطر والرقابة الداخلية ، ومن الممكن ان يظهر هيكل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية على ما هو عليه في هذا الفصل على الشكل الاتي:



شكل رقم (٥)دراسة وتقييم نظام الرقابة

ان البيانات المالية يتم اعدادها من جانب المنشأة ولكي يتم الاعتماد على هذه البيانات لابـــد من وجود نظام للرقابة يكفل ذلك، وهناك عدد من العوامل التي تساهم في نشوء مايسمى بنظام الرقابة هي:

أ. كبر حجم المنشأة وزيادة اعمالها مما ادى الى انفصال الملكية عن اشخاص مدربـــين ومختصين ، وكذلك حاجة الملاك الى البيانات المالية الموثوق بها للتأكد من حسن استغلال وادارة تلك الاموال ، لذلك يتم اللجوء الى المدقق الخارجي والذي بدوره يعتمد على نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.

ب. التعقيد الهيكلي والاداري للمنشأة ،مما ادى الى وجود عدد من الادارات داخل المنشـــأة وفي كل دائرة عدد من الاقسام والفروع مما زاد حاجة الادارة العليا الى بيانات دقيقة وموثوق بها عن اداء الادارات والاقســـام والفروع ،وكذلك اتخاذ الاجراءات لزيادة الكفاءة في اســـتخدام الموارد في الاقسام والفروع.

جـــ. ادى ازدياد حاجة الحكومة الى بيانات مالية ـــ دقيقة وموثوق بها حول نشاط المنشآت لمعرفة مساهمة المنشآت في الاقتصاد القومي الى نشوء نظام الرقابة.

د. مسؤولية الادارة عن حماية اصول المنشـــأة ومنع الغش والاخطاء وتقـــليل فرص ارتكابها ، مما استدعى منها انشاء نظام فعال للرقابة الداخلية يمكنها من خلاله الوفاء بالمسؤوليات الملقاة عليها.

هـــ. يعتمد المدقق الخارجي على نظام الرقابة الداخلية في الاختبارات التي سيقوم بها وتحديد حجم العينة الذي يمكن ان يستخدمه عند الفحص.

و. تطور التدقيق وتحول عملية التدقيق من فحص شامل الى فحص اختياري يقوم على اســـتخدام الادوات الاحصائية لاختيار عينات واجراء الفحـــص لها ، وبـــعد ذلك يتم تعميم النتائج التي يتم التوصل لها ، وحتى يتم ذلك ويتمكن المدقق من استخدام العينات لابد من وجود نظام رقابة قـــوي وفعال والا اضطر المدقق الى القيام بالفحص الشامل .فضلا عن التكاليف المرتفعة لعملية التدقـــيق الشاملة وضعف وقوة نظام الرقابة الداخلية.

مسؤولية مدقق الحسابات فيما يخص نظام الرقابة الداخلية:

كان التدقيق سابقاً يتم بشكل تفصيلي للدفاتر والسجلات وبعد تطور الاقتصاد واتساع اعمال المنشآت وحدوث اعداد كبيرة من العمليات في المنشأة تحولت عملية التدقيق من تفصيلية الى اختيارية ، ولكن لكي يقوم المدقق باستخدام نظام التدقيق الاختياري لابد من وجود نظام رقابة داخلي فعال وكما ذكرنا ان نظام الرقابة الداخلية يقسم الى:

١-الرقابة الادارية.

٢-الرقابة المحاسبية.

٣-الضبط الداخلي.

١-الرقابة الادارية:

لايعتبر مدقق الحسابات مسؤولاً عن دراسة وتقييم نظام الرقابة الادارية في المنشأة محل الفحص ،حيث ان هذا النوع من الرقابة يهدف الى تنفيذ السياسات الادارية وفقاً للخطة التي تم وضعها ، وان الزام المدقق بفحص نظام الرقابة الادارية سيوسع من مسؤولياته ويلقي عليه عبئاً كبيراً خاصة وان وجود او عدم وجود نظام رقابة ادارية لا يؤثر على برنامج التدقيق الذي يقوم بوضعه مدقق الحسابات.

ب.الرقابة المحاسبية :يعتبر مدقق الحسابات مسؤولاً عن نظام الرقابة المحاسبية كونها ذات صلة بعملية التدقيق ومدى دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ومدى امكانية الاعتماد عليها ، ومدى دلالة القوائم المالية للوضع المالي الفعلي للمنشأة عن المدة المالية محل الفحص ، كذلك حماية موجودات المنشأة النقدية وغير النقدية.

من الاختلاس والتلاعب واكتشاف الاخطاء ، كذلك يجب على مدقق الحسابات ان يبذل عناية خاصة لهذا النظام كونه ذات اثر جوهري في عملية التدقيق المرتقبة.

جـ.نظام الضبط الداخلي:

يعتبر مدقق الحسابات مسؤولاً عن فحص وتغيير انظمة الضبط الداخلي ، ويمثل نظام الضبط

الداخلي انظمة الضبط والرقابة على العمليات اليومية للمنشأة والذي يؤدي الى ان عمل أي موظف يتم اكماله والتحقق من صحته من قبل موظف اخر حيث ان ذلك يؤدي الى اكتشاف الاخطاء والغش بسهولة ،وبما ان مدقق الحسابات مسؤول عن عملية اكتشاف الاخطاء والغش والاختلاس فانه بذلك يعتبر مسؤول عن فحص نظام الضبط الداخلي.

تقييم نظام الرقابة الداخلية

بعد ان يقوم مدقق الحسابات بالانتهاء من عملية فحص واختبار نظام الرقابة الداخلية يقوم بعملية تقييم ما توصل اليه حول نظام الرقابة التي تعتبر الخطوة المبدئية للقيام بعملية التدقيق وذلك ان المراحل القادمة تعتمد على هذه المرحلة من حيث نطاق الاختبارات الاتية ، فكلما كان نظام الرقابة الداخلية قوياً وفعالاً كلما قام المدقق بتصنيف حجم الاختبارات وكلما كان النظام ضعيفا وكلما قام بتوسيع اجراءاته في تلك المناطق .للقيام بتقييم نظام الرقابة الداخلية يجب على المدقق القيام بما يأتي:

١-ان يتعرف المدقق على مكونات نظام الرقابة الداخلية من انظمة فرعية.

٢-التعرف على اساليب الرقابة الرئيسة التي يتضمنها النظام.

٣-ان يحدد الاخطاء المحتملة الحدوث.

٤-ان يأخذ انواع الرقابة المتكافئة في الاعتبار.

اسئلة الفصل

س١ :ما المقصود بنظام الرقابة الداخلية

س٢ :بين العوامل التي ساهمت في نشوء وتطورالرقابة الداخلية مع الشرح

س٣ .ما هي اهداف نظام الرقابة الداخلية

س٤ :ما هو المقصود بالرقابة المحاسبية

س٥ :بين اجراءات الرقابة المحاسبية

بين اساليب الرقابة المحاسبية

س٦ :يتم تصميم نظام الرقابة المحاسبية للتأكد من امور معينة بينها.

س٧ :بين معنى الرقابة الادارية

س٨ .اذكر مقومات نظام الرقابة الداخلية

س٩ :يشتمل الهيكل التنظيمي الكف على بعض الامور اذكرها

س١٠ :ما المقصود بنظام الضبط الداخلي

س١١ :يحتاج نظام الضبط الداخلي الى ترتيبـــات معينة خاصة بالواجبـــات لمنع الاخطاء والغش واكتشافها اذكرها

س١٢ :بين مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي عن تقييم نظام الرقابة المحاسبية

س١٣ :بين مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي عن تقييم نظام الرقابة الادارية

س١٤ :بين مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي عن تقييم نظام الضبط الداخلي

س١٥ :بين خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

الفصل الثالث

الاخطاء والغش

مقدمة

تعريف واسباب الاخطاء

انواع الاخطاء

تعريف الغش وانواعه

مواطن الاخطاء والغش ومجالات ارتكابها

تصحيح الاخطاء

مدى مسؤولية المدقق عن اكتشاف الاخطاء والغش

الفصل الثالث

الاخطاء والغش

اهداف الفصل

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي ان يكون الطالب قادراً على :

١-تعريف الاخطاء والاسباب التي تؤدي الى هذا الخطأ.

٢-تحديد انواع الاخطاء من خلالها نقاط.

٣-تحديد الفرق بين كل خطأ من انواع الاخطاء التي تحصل (تقع).

٤-مناقشة الطريقتين المطولة والمختصرة المستخدمة في معالجة الاخطاء.

٥-اعداد القيود اللازمة لمعالجة الاخطاء بالطرق المطولة والمختصرة.

٦-شرح مفهوم الغش وما هي اقسامه.

٧-بيان اهم الامثلة للتلاعب في الدفاتر والسجلات والحسابات.

٨-تحديد المراحل التي يمكن ان يحصل فيها الخطأ او الغش.

٩-توضيح كيفية القيام بتصحيح الاخطاء.

١٠-بيان مدى مسؤولية المدقق في اكتشاف الاخطاء والغش

الفصل الثالث

الاخطاء والغش

Errors and Fraud

مقدمة

كما مر معنا في الفصل الاول من هذا الكتاب ان من اهداف التدقيق الرئيسة حتى عام ١٩٣٣م هو اكتشاف الخطأ والغش ،ولكن بعد ذلك اصبح هذا الهدف من الاهداف الثانوية التي يكتشفها المدقق خلال اجراءاته العملية ويكون مسؤولاً عنها اذا لم يبذل العناية المهنية الواجبة ، وكما هو معروف ان حدوث خطأ ما او غش هو وارد، وقد يتصور البعض ان المدقق مسؤول عن أي غش او خطأ يقع.

هذا وتكمن مسؤولية المدقق في ابداء الرأي في عدالة البيانات (التقارير والقوائم) المالية المقدمة له وهل تمثل حقيقة الواقع المالي للمنشأة ، وحتى يقوم المدقق بابداء رأيه في تلك البيانات فأنه يتعين عليه التحقق من عدم وجود اخطاء او غش في البيانات المقدمة له حيث ان هذه الاخطاء او هذا الغش تؤثر بشكل جوهري على صدق وعدالة البيانات المالية.

ومن الممكن ان يصل المدقق الى مؤشرات خلال قيامه بعملية التدقيق مما يثير شكوكه عن وجود حالة غش او احتيال ، وفي حال اكتشاف حالة الغش ــ حتى لو لم تكن ذات تاثير جوهري ــ فان من واجبه ان يرفع الامر الى الادارة مع تقديم ارشاداته بخصوصها.

الاخطاء: Errors

ينظر للاخطاء عادة على انها عن غير قصد لاول مرة ، ولكن يتضح بعد ذلك انها ناتجة عن عملية احتيال مقصودة ، لذلك يجب على المدقق ان يبذل العناية الخاصة عند اكتشاف أي خطأ.

وتعرف الاخطاء وفقاً لمعايير التدقيق الدولية بأنها التحريفات غير المقصودة في البيانات المالية بما في ذلك حذف مبلغ او خطأ في جمع البيانات او معالجتها ، او تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو او

تفسير خاطيء للحقائق ، او خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس او الاعتراف او التصنيف او العرض او الافصاح.

أسباب الاخطاء:ـــ

يمكن تلخيص اسباب حدوث الاخطاء في الاتي:

١-الجهل وعدم المعرفة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها نتيجة نقص او انعدام الخبرة المحاسبية لدى المحاسب في تسجيل وتبويب وعرض البيانات المحاسبية.

٢-تقصير واهمال الموظفين في تأدية الواجبات المناطة بهم أي عدم بذل العناية المطلوبة في اداء العمل من قبل موظفي الحسابات.

٣-الرغبة في اخفاء اختلاس او اخفاء عجز في الخزينة او اخفاء اختلاس سابق مما يؤدي بالموظف الى ارتكاب الاخطاء لاخفاء تلك المخالفات.

انواع الاخطاء:

يمكن ان تقسم الاخطاء من الناحية المحاسبية الى الانواع الاتية

أ.اخطاء الحذف (السهو) Errors of Omission

يمكن ان ترتكب اخطاء الحذف او السهو اما عن قصد او عن غير قصد ، وهي تنتج عن عدم قيد او تسجيل عملية بالكامل او احد طرفيها في دفتر اليومية ، او عدم القيام بترحيلها الى دفتر الاستاذ كلياً او جزئياً ، او حذف العملية بالكامل وفي هذه الحالة فان هذا الحذف لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة او دفتر الاستاذ / بسبب حذف الطرفين المدين والدائن ، اما الحذف او السهو الجزئي يمكن اكتشافه بسهولة لانه يؤدي الى عدم توازن ميزان المراجعة مما يسهل معه اكتشاف الخطا ويمكن ان تكون اخطاء الحذف او السهو على النحو الاتي:

ـــ عدم قيد عملية بيع آجل او شراء آجل.

ـــ عدم احتساب المخصصات اللازمة لمقابلة التزامات مستقبلية.

ـــ عدم احتساب الاستهلاك للاصول (الموجودات) الثابتة.

ـــ عدم قيد مقبوضات نقدية.

٢-الاخطاء الارتكابية:ـــ Errors of Commision

هي الاخطاء التي تحدث في العمليات الحسابية ، او نتيجة اجراء القيود المحاسبية للعمليات بطريقة غير صحيحـــــة كلياً (لايتأثر بها ميزان المراجعة) او جزئياً(يتأثر بها او لايتأثر ميزان المراجعة) مثل مشتريات **بمبلغ** (١٢٥٠) دينار يتم تسجيلها في دفتر المشتريات بملغ(١٥٢٠) دينار ، ويمكن ان تكون الاخطاء الارتكابية على احد **الأشكال** الاتية:

ـــ جمع الارقام.

ـــ قلب الارقام (٨٧) دينار بدلاً من (٧٨) دينار.

ـــ اخطاء عند القيام بالترحيل الى حساب محمود بدلاً من محمد.

يمكن اكتشاف مثل هذه الاخطاء عن طريق المراجعة الحسابية ، والاخطاء الجزئية تكتشـــف عن طريق عدم توازن ميزان المراجعة ، ويمكن تخفيض هذه الاخطاء عن طريق ايجاد نظام رقابـــة داخلي فعال ، حيث ان المدقق غير ملزم بتدقيق جميع عمليات البيع والشراء ، كذلك يمكن تقـــليل مثل هذه الاخطاء عن طريق استخدام الالآت الحاسبة الحديثة وادوات التكنولوجيا مثل اجهزة الحاسبـــات وغيرها.

٣-الاخطاء الفنية : (اخطاء تطبيق المبادئ) Errors of Principle

هي تلك الاخطاء التي تحدث نتيجة عدم فهم المبـــادئ المحاسبـــية وطرق تطبيقـــها لذلك سميت بالاخطاء الفنية ، وهذه الاخطاء قد تكون عمدية او غير عمدية مثلاً اخطاء تحدث عند التســـجيل في دفتر اليومية دون اتباع المبادئ المحاسبية كالخلط بين المصروف الايرادي والرأسمالي أو عدم احتساب الاستهلاك للاصول (الموجودات) الثابتة ، او عدم تكوين احتياطيات ، ان مثل هذه الاخطاء لاتؤثر على ميزان المراجعة لذلك يجب على المدقق بذل عناية حتى يستطيع اكتشافها عن طريق الرجوع الى المستندات وتحليل الارقام ومقارنتها مع ارقام السنوات السابقة وكذلك عن طريق الاستفســـارات من الموظفين.

٤ –اخطاء متكافئة (معوضة): Compensating Errors off - Setting Errors

وهي الاخطاء التي تعوض بعضها عن البعض الاخر، أي ان الخطأ الذي يرتكب قـــد يحدث خطأ آخر بالقيمة نفسها وبالجانب المعاكس للخطأ الاول مما يؤدي الى التكافؤ بـــين الخطئين ، ان مثل هذه الاخطاء لاتؤثر على ميزان المراجعة مما يؤدي الى صعوبة اكتشافها الا اذا بذل المدقـــق عناية خاصة وفيما يأتي مثالاً حول هذا النوع من الاخطاء:

اذا باعت المنشأة بضاعة لاحد العملاء بمبلغ (٧٠٠٠)دينار وقد ســـجل في دفتر اليومية بمبـــلغ (٧٠٠) دينار ،ثم يرحل هذا الحساب الى دفتر الاستاذ بمبـــلغ (٧٠٠) دينار ، نلاحـــظ ان مثل هذا الخطأ لايؤثر على توازن ميزان المراجعة ، ولكنه يؤثر على قيمة صافي المبـــيعات وكذلك يخفض مجمل الربح وصافي الربح بالفرق بين المبلغين (٧٠٠–٧٠٠٠) وهو (٦٣٠٠) دينار ويمكن تصحيح مثل هذا الخطأ بأحدى الطرق الاتية:

أ.الطريق المطولة (غير المباشرة):

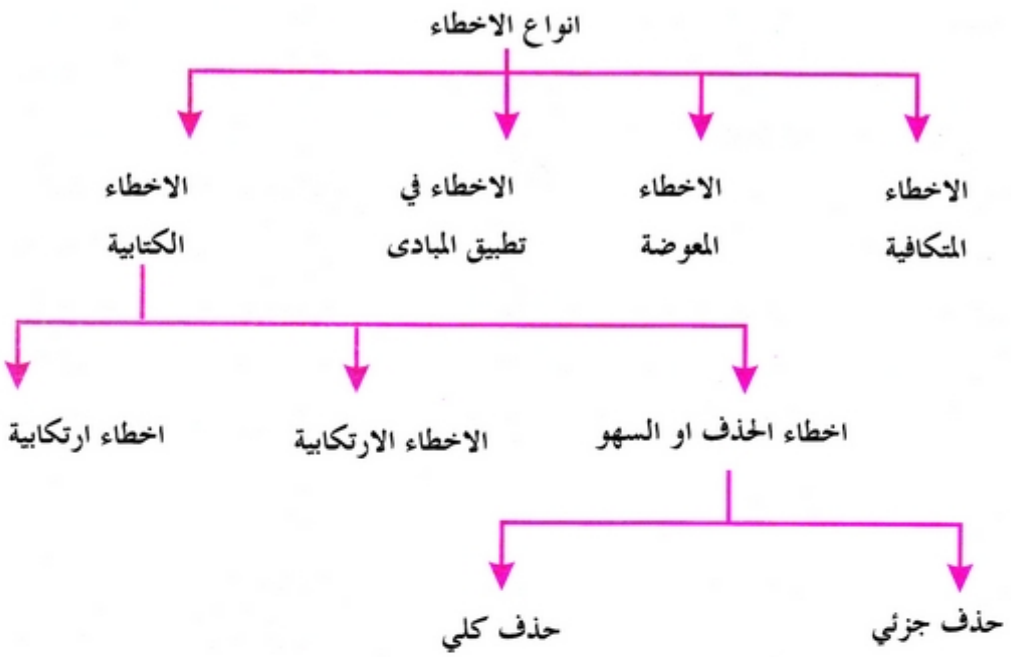
ويتم فيها الغاء القيد الاصلي ومن ثم يتم تسجيل القيد الصحيح

٧٠٠ من حـــ/المبيعات

٧٠٠ الى حـــ /العميل

٧٠٠٠ من ح/ العميل

٧٠٠٠ الى حـــ/المبيعات



شكل رقم(٦)انواع الاخطاء

ب.الطريقة المختصرة : (المباشرة)

ويتم فيها اثبات قيد واحد بالفرق بين المبلغ

المسجل والمبلغ الحقيقي

٦٣٠٠منحـــ/العميل

٦٣٠٠الى حـــ/ المبيعات

مما سبق نجد ان الاخطاء التي تؤثر على ارصدة حسابات العملاء في دفتر الاستاذ ، يجب تصحيحها باحدى الطرق السابقة،والاخطاء التي لاتؤثر على دفتر الاستاذ لاتحتاج الى قيود تصحيح.

٥-الاخطاء الكتابية : **Clerical Errors**

تنشأ هذه الاخطاء نتيجة الترحيل لمبلغ في الجانب نفسه ولكن لحساب اخر مثل ترحيل مشتريات اجلة من المورد (حسين) بالجانب الدائن ولكن بحساب المورد (حسام) ،في هذه الحالة نجد ان مثل هذا الخطأ لا يؤثر على ميزان المراجعة ،وفي حالة اخرى ترحيل المبلغ نفسه الى الحساب نفسه ولكن بالجانب المدين مثلاً بدلاً من الجانب الدائن ،في هذه الحالة يمكن اكتشاف مثل هذا الخطأ حيث ان ميزان المراجعة لن تتساوى اطرافه.

الغش : **Fraud**

الغش هو نوع من الاخطاء التي ترتكب عن قصد او تعمد بهدف اخفاء تلاعب في الدفاتر او الحسابات او بأصول (موجودات) المنشأة.

ويمكن ان يعرف الغش بأنه فعل مقصود من قبل شخص او اكثر في الادارة ، واولئك المكلفين بالرقابة والموظفين او اطراف خارجية.ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من اجل الحصول على مصلحة غير عادلة او غير قانونية.

كما عرف بأنه تعمد اخفاء او تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة ، او لتضليل طرف اخر والحيلولة بينه وبين الحصول على حقوقه المشروعة ، او تحميله بما يزيد عن التزاماته الحقيقية ، او الحصول على موجودات وممتلكات الوحدة الاقتصادية لاستخدامها في الاغراض الخاصة.

ويمكن تقسيم الغش او التزوير الذي قد يوجد في الدفاتر والحسابات الى مجموعتين:

١-التلاعب في الدفاتر والسجلات بقصد اخفاء سرقة او اخفاء عجز او اختلاس او سوء استعمال لاصل من اصول (موجودات) المنشأة ، ومن اسباب حدوث هذا الغش ضعف نظام الرقابة الداخلية ، والذي يتطلب تعديل هذا النظام ليصبح اكثر فعالية حتى لايكون هناك مجال لمثل هذه

التصرفات ، فكلما كان النظام قويا صعب حدوث مثل هذا التلاعب وبالعكس ، وهذا يلقي على عاتق المدقق او مراقب الحسابات مسؤولية فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لتلافي حدوث هذا التلاعب اذ ان نتيجة فحصه هذه سوف يترتب عليها توسيع نطاق التدقيق او تخفيضه لاقصى درجة ممكنة .وان هذا النوع من الغش يمكن ان يتم عن طريق:

أ.حذف او اخفاء عمليات معينةمنالدفاتر والمستندات مثل سرقة مبالغ نقدية تم قبضها من العملاء ولم يتم اثباتها في الدفاتر على الاطلاق.

ب.اثبات عمليات وهمية (صورية) في الدفاتر ، مثل مدفوعات اجور عمال او مصاريف قرطاسية واختلاس قيمتها.

جـ.عدم اثبات بضاعة في دفاتر وسجلات المخازن بقصد اختلاسها.

د.اثبات اذون صرف بضائع وهمية من المخازن وسرقتها.

هـ.القيام بعمليات تلاعب وتزوير في الدفاتر والسجلات.

و.التعمد في تطبيق المبادىء والطرق المحاسبية بصورة خاطئة.

٢-التلاعب في الدفاتر والسجلات والحسابات بهدف تشويه صورة نتيجة اعمال المنشأة ومركزها المالي ، بقصد التأثير على مدى دلالة القوائم المالية عن نتيجة اعمال المنشأة خلال مدة زمنية معينة.

وهذا ما يطلق عليه التلاعب في الحسابات ويكون عادة اقل حدوثاً من الاختلاسات ولكنه اشد خطراً لانه يتم بموافقة الادارة نفسها وبتوجيهاتها ،ويحتاج مراقب الحسابات في اكتشافه لهذا النوع من التلاعب للدقة والعناية في فحصه لدفاتر وسجلات المنشأة كما يتطلب منه دراية كاملة بالمبادىء المحاسبية المتعارف عليها.

ومن الامثلة على هذا النوع من التلاعب:

أ.تضخيم الارباح لتحقيق اغراض معينة مثل زيادة حصص اعضاء مجلس الادارة من هذه الارباح على شكل مكافآت ،وكذلك ايهام المساهمين على ان ادارتهم للمنشأة ناجحة ويمكن ان يتم ذلك عن طريق:

١-اظهار مخزون اخر المدة بأكثر من قيمته الحقيقية.

٢-اثبات قيود صفقات بيع صورية لم تحدث فعلاً.

٣-تخفيض المصاريف باقل من مبالغها الحقيقية.

٤-عدم اثبات بعض عمليات الشراء.

ب. تخفيض الارباح بهدف تحقيق اغراض معينة

قد تكون من قبل الادارة مثل اظهار ان المنشأة تحقق خسائر مالية مما سيؤدي الى التاثير على سعر السهم والمضاربة في بورصة الاوراق المالية او بهدف تكوين احتياطيات سرية ، او التهرب الضريبي عن طريق تخفيض الربح الفعلي للمنشأة.

ويمكن للمنشأة ان تلجأ الى الاساليب الاتية لتحقيق هدف تخفيض الربح:

١-اظهار مخزون اخر المدة من البضاعة بأقل من القيمة الحقيقية.

٢-تكوين مخصصات اكثر مما يجب ان تكون.

٣-زيادة قيمة المشتريات والمصاريف.

٤-تخفيض قيمة المبيعات عن طريق عدم اثبات بعضها والتي تتم في نهاية السنة المالية.

جـ. اظهار المركز المالي بصورة غير حقيقية عن طريق التلاعب في قيم الاصول (الموجودات)والخصوم (المطلوبات) بهدف تضليل المستثمرين والمضاربة في السوق المالي ، او للحصول على قرض معين.

مما سبق يمكن ان تعزى عمليات الغش التي تتم في المنشأة بشكل عام الى الاسباب الاتية:

١-الظروف الاقتصادية (المالية) السيئة للموظفين في المنشأة.

٢-وجود ضعف في كفاءة العاملين مما يدفعهم للظهور بصورة افضل.

٣-الطمع في الحصول على مكافأت وحوافز افضل.

مواطن الاخطاء والغش ومجالات ارتكابها

تمر البيانات المحاسبية بثلاث مراحل ،وفي كل مرحلة من هذه المراحل هناك فرص عديدة لوقوع الخطأ والغش في هذه البيانات ، وهذه المراحل هي:

١-مرحلة القيد الاولي للبيانات المحاسبية في الدفاتر والسجلات وفيها:

أ.تحليل غير سليم للعمليات :مثل الخلط بين المصروفات الايرادية والرأسمالية.

ب.حذف عمليات كان يجب تسجيلها :مثل عدم تسجيل بضاعة مشتراة في اخر العام ،ثم تسجيلها في اوائل العام القادم.

جـ.تسجيل عمليات كان يجب حذفها: مثل تسجيل المتحصلات النقدية التي تحدث في اوائل الفترة المالية التالية ضمن عمليات الفترة المالية السابقة بقصد اظهار مركز مالي اقوى.

٢-مرحلة التجميع والترحيل:

قد يحدث الخطأ في تجميع اليوميات الفرعية (المساعدة) المتعددة افقياً او رأسياً او في ترصيد الحسابات المختلفة بدفاتر الاستاذ او عند اعداد قوائم الجرد والكشوف التفصيلية او اثناء اعداد موازين المراجعة.

٣-مرحلة اعداد القوائم المالية:

تكون فرص ارتكاب او حدوث الاخطاء في هذه المرحلة متعددة ، نذكر منها الاتي:

أ.ادراج بنود او قيم غير حقيقية في القوائم المالية ،كاظهار الاصول بقيم متضخمة.

ب.حذف بعض البنود من القوائم المالية كعدم ادراج التزامات على المنشأة.

ج.اعطاء مسميات لبعض بنود هذه القوائم لا تعبر تعبيراً صادقاً عن طبيعة البند ، مثل ادراج احتياطيات ضمن مجموعة الارصدة الدائنة الاخرى.

د.تبويب غير سليم لعناصر هذه القوائم كالخلط بين الاصول (الموجودات) الثابتة والاصول المتداولة.

هـ.عدم الافصاح عن كل ماله تاثير على المركز المالي من معلومات اوبيانات.

وفيما يأتي مثالاً محلولاً حول الاخطاء واكتشافها وتصحيحها:

مثال: بفرض ان الشركة التي تقوم بفحص وتدقيق حساباتها عن السنة المالية المنتهية في ٣٠ /٦ /٢٠٠٩ استلمت بضاعة مرتدة من احد العملاء بمبلغ (١٠٠٠٠) دينار ، وقيدت هذه المردودات بالخطأ بمبلغ (١٠٠٠٠٠)دينار،ورحلت الى حساب العميل بالجانب الدائن بالمبلغ نفسه.

المطلوب:

١-بيان نوع الخطأ الذي ترتب على هذه العملية وبيان موطن ارتكابه.

٢-اجراء القيود التصحيحية اللازمة لتصحيح هذا الخطأ وفقاً لـ:

أ. الطريقة المطولة.

ب. الطريقة المختصرة.

الحل:

١-يعتبر هذا الخطأ من الاخطاء المتكافئة وقد تم ارتكابه في مرحلة القيد الاولي في الدفاتر.

٢-يتم تصحيح هذا الخطأ على النحو الاتي:

اولاً. وفقاً للطريقة المطولة:

أ. الغاء القيد الخطأ والذي سجل بالدفاتر بمبلغ (١٠٠٠٠٠)دينار

١٠٠٠٠٠ من حـ/العميل

١٠٠٠٠٠ الى حـ/مردودات المبيعات

ب. اجراء القيد الصحيح للعملية بالمبلغ الحقيقي للعملية:

١٠٠٠٠ من حـ/مردودات المبيعات

١٠٠٠٠ الى حـ / العميل

ثانياً.وفقاً للطريقة المختصرة:

وتتم عن طريق الغاء الزيادة في قيمة العملية والبالغة (٩٠٠٠٠)دينار في كل من حساب العميل ، وحساب مردودات المبيعات وذلك بقيد واحد كالاتي:

٩٠٠٠٠من حـ/العميل

٩٠٠٠٠الى حـ/مردودات المبيعات

تصحيح الاخطاء

كيفية تصحيح الاخطاء:

بعد التعرف على الاخطاء التي قد تقع في البيانات المحاسبية ،نود ان نبين موقف المدقق او مراجع الحسابات تجاه تلك الاخطاء عند اكتشافها ،يكمن موقف مراجع الحسابات في الاتي:

أ.ان يقرر مدى الحاجة الى تصحيح تلك الاخطاء.

ب.اذا قرر ان الخطأ يستلزم التصحيح يجب ان يقرر كيفية اجراء التصحيح.

وليس من الضروري اجراء قيد تصحيح لكل خطأ يتم اكتشافه ، ويمكن الحكم على هذه الاهمية من خلال الخبرة الفنية للمدقق او لمراجع الحسابات.

هذا واذا ما كانت هذه الاخطاء تتصف بالاهمية حيث يكون لها تاثير فعال على المركز المالي ونتيجة الاعمال فان الامر هنا يستدعي اجراء قيود تصحيح لها وذلك كله طبقاً للاصول المحاسبية السليمة والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

ولما كانت الاخطاء متعددة ومتنوعة ،و لكي نتعرف على كيفية تصحيحها يجب ان يتم تقسيمها لمجموعتين رئيسيتين هما كالاتي:

١-اخطاء تؤثر على ارصدة حسابات الاستاذ العام ، وهذا النوع من الاخطاء يحتاج الى اجراء قيود في دفتر اليومية لغرض تصحيحها.

٢-اخطاء لم تؤثر على ارصدة حسابات الاستاذ العام ، وبالتالي لايحتاج الى اجراء قيود في دفتر اليومية بل يتم تصحيحه في المرحلة التي اكتشف فيها ، والسبب في ذلك ان المدقق او مراجع

الحسابات في العادة يبدأ عمله من حيث انتهى عمل المحاسب والذي يكون قـــواعد حسابـــاته واتم ترصيدها.

واذا ما قرر المدقق او مراجع الحسابات اجراء قيد لتصحيح الخطأ بدفتر اليومية ، يتعين عليه ان يستخدم احدى الطريقتين لتصحيح الخطأ وهما الطريقة المطولة او الطريقة المختصرة.

وتقسم قيود التصحيح التي ينصح المدقق او مراجع الحسابات باجرائها الى مجموعتين رئيسيتين هما كالاتي:

١-قيود تسوية: وهي تلك القيود التي يجد المدقق عند قيامه بالتدقيق ضرورة اثباتها في الدفاتر لما لها تاثير على صحة وسلامة نتائج الاعمال فيما يأتي:

أ. في حالة اكتشاف خلط بين المصروفات الرأسمالية والمصروفات الايرادية.

ب. او في حالة اكتشـــاف مصروفات مصرفية لم تثبـــت في الدفاتر على الرغم من انها وردت في كشف حساب البنك.

٢-قيود اعادة التبويب: وهي القيود التي تجرى بقصد اعداد القوائم المالية بشكل ســـليم ،وهي ليست ملزمه للمنشأة بل قد يكتفي باثباتها في اوراق التدقيق التي يحتفظ بها المدقق.

وفيما يأتي بعض الحالات العملية للاخطاء وكيفية اجراء القيود المصححة لها.

الحالة الاولى: بمراجعتك لبند الرواتب والاجور المستحقة في دفاتر الشركة التي تقـــوم بتدقـــيق حساباتها عن السنة المالية المنتهية في ٣١/ ١٢ /٢٠٠٨تبين ان هذا البند اثبت بقيمة اقل من حقيقته بمبلغ (٢٠٠٠٠٠) دينار نتيجة اخطاء حسابية.

المطلوب:

ابداء رأيك في كيفية تصحيح هذا الخطأ حـــتى يعبر البـــند عن حقيقـــته في المركز المالي ونتيجة الاعمال.

الحل:

يترتب عن هذا الخطأ ان تظهر المرتبات الخاصة بالسنة المالية بقيمة اقل من حقيقتها مما يترتب عليه زيادة صافي ربح الشركة، كما يظهر بند المرتبات المستحقة والتي تمثل التزام على المنشأة بقيمة اقل من حقيقتها .مما يترتب عنه انخفاض في حجم الالتزامات بالميزانية مما يجعلها لاتدل على حقيقة المركز المالي للشركة ،ومن المناسب ان يجري القيد الاتي لتصحيح هذا الخطأ:

٢٠٠٠٠٠ من حـــ /الرواتب والاجور

٢٠٠٠٠٠ الى حـــ /الرواتب والاجور المستحقة

ويترتب عن هذا القيد زيادة رصيد الرواتب والاجور

بمقدار الاجور المستحقة مما ينعكس اثره على صافي ربح الشركة ، فينخفض ربح الشركة بمقدار هذه الاجور ، ويعبر عن نتيجة الاعمال الحقيقية للشركة ، كما يترتب عن هذا القيد تصحيح بـــند الاجور المستحقة ويظهر في الميزانية بقيمته الحقيقية وتدل الميزانية على حقيقة المركز المالي للشركة.

الحالة الثانية: اتضح من عمليات الفحص والتدقيق في دفاتر الشركة التي تقوم بفحـــص ومراجعة دفاتر حسابـــاتها عن الســـنة المنتهية في ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٧ ان الرصيد الظاهر في الميزانية للارصدة المدينة يشتمل على قيمة مبـــيعات اجلة من المنتجات الرئيســـة للشـــركة لاحـــد العملاء بمبـــلغ (٥٠٠٠٠)دينار ادرجت عن طريق الخطأ ضمن الارصدة المدينة الاخرى.

المطلوب: ابداء رأيك الفني حول الاجراءات المحاسبية الواجب اتخاذها لتصحيح هذا الخطأ.

الحل:

تعتبر هذه الحالة خطأ في تبويب قائمة المركز المالي ،ويؤثر هذا الخطأ على المعلومات المتعلقة ببـــنود حسابات قائمة المركز المالي.وهذا الخطأ لايؤثر على قـــيمة ارصدة حسابـــات الاســـتاذ ولايحتاج تصحيحه اجراء قيود تسوية ولكن يكتفي بتعديله في المرحلة التي وقع فيها وهي مرحلة اعداد القوائم المالية فتنخفض الارصدة المدينة الاخرى بمقدار هذه المبيعات الاجلة ، وتضاف قـــيمتها على بـــند المدينين او العملاء والمدرج بالاصول (الموجودات) الثابتة.

مدى مسؤولية المدقق عن اكتشاف الاخطاء والغش

ان خطة التدقيق التي يقوم مدقق الحسابات بوضعها قبل البدء بعملية التدقيق وفقاً لمتطلبات معايير التدقيق المتعارف عليها يمكن ان تتاثر باحتمال وجود اخطاء او غش جوهري مما يعني ان خطة المدقق يجب ان تتغير الى اجراءات تنفيذ في عملية الحصول على الادلة والقرائن المؤيدة لحالة الغش والخطأ.

يقع على عاتق مدقق الحسابات مسؤولية منع او تقليل الاخطاء والغش عن طريق حث الادارة في المنشأة على ان تلعب دوراً فعالاً في الحد من التلاعب وذلك عن طريق الاجراءات الاتية:

١ –تقوية شخصية العاملين:

بغض النظر عن الضغوط المتزايدة في بعض المواقـــف على العاملين او وجود فرص لاتمام التلاعب .فسوف تظهر وبصفة مستمرة التصرفات غير الامينة لبعض العاملين ،ومن الطبيعي ان يقوم المجتمع بمحاسبة كل فرد على سلوكه ،وكلما توافر دليل واضح لاداب المهنة ومتابعة مســـتمرة لمدى التزام الافراد به كلما انخفض احتمالات قيامهم بالتلاعب ،لذلك يمكن مراعاة الاعتبارات الاتية:

أ.يجب ان تنشر الادارة العليا تعليمات الامانة والسلوك القويم عن طريق التأثير والقدوة.

ب.وضع اسس لاداب المهنة توضح وتحدد السلوك الامين والسلوك غير الامين.

جـــ.اختيار العاملين المشهود لهم بالامان لشغل الوظائف التي تحتاج الى الثقة في شاغليها.

د.تهيئة بيئة العمل مع التركيز على اهمية الامانة وذلك عن طريق اشاعة جو يمكن الادارة العليا من الاعتراف باخطائها ونشرها في النشرة الدورية للشركة.

هـــ.يجب الا يحتفظ بتبعات عدم الالتزام بالقواعد والعقوبـــات المفروضة على المتلاعبـــين طي الكتمان.

٢ –تخفيض الضغوط:

غالباً ما يكون هناك ضغوط من الادارة على العاملين لتحقيق اهدافها مما يؤدي في بعض الاحـــيان الى تزايد هذه الضغوط ، ولتخفيف هذه الضغوط يمكن الاسترشاد بما يأتي:

أ.تجنب اعداد تنبؤات غير واقعية لاداء العاملين.

ب.تجنب المعوقات غير الضرورية والتي تؤثر على الاداء مثل استخدام الات قديمة او خامات منخفضة الجودة، او رأس مال عامل غير كاف.

جـ.اعداد برامج خدمات للعاملين لمعاونتهم وقت مواجهتهم للمشاكل المالية.

د.اتباع سياسات عادلة وموحدة في ادارة القوى البشرية.

٣-تقليل فرص اتمام التلاعب:

ان تخفيض التلاعب يتطلب فرض اجراءات امن ورقابة داخلية والمخطوطات الاتية تساهم في تخفيض فرص اتمام التلاعب:

أ.متابعة العمليات الاقتصادية في الوحدة والعلاقات الشخصية داخلها وبين العاملين والموردين وغيرهم.

ب.امساك سجلات محاسبية دقيقة وكاملة مع مجموعة من المحاسبين المؤهلين.

جـ.تصميم نظام للمنشأة للمحافظة على اصولها (موجوداتها) الاقتصادية.

د.عدم الاعتماد على شخص واحد لاداء وظيفة هامة.

هـ.امساك سجلات دقيقة للعاملين تتضمن خبراتهم السابقة وانشطتهم المالية الحالية.

و.تكوين قيادات وفرق عمل قوية.

اسئلة الفصل

س١ :ما الفرق بين الخطأ والغش؟وما هي اسباب حدوث الخطأ ودواعي حدوث الغش

س٢ :"قد يؤثر " أو لايؤثر ،الخطأ او الغش على.

أ.ميزان المراجعة

ب.الحسابات الختامية.

س٣:قارن بين طرق ارتكاب الاخطاء وطرق ارتكاب الغش،مدللاً بـــأمثلة تطبيقـــية على كل طريقة.

س٤ :بين مواطن ارتكاب الاخطاء والغش

س٥ :ماهي الطرق التي يمكن ان يتبعها المدقق لاكتشاف الاخطاء

س٦ :ما هي الاجراءات الواجب اتباعها من قبل الادارة للحد من التلاعب

س٧:بين مسؤولية المدقق عن اكتشاف الاخطاء والغش

الفصل الرابع
معايير التدقيق

- مقدمة
- معايير التدقيق واجراءات التدقيق
اطار نظرية التدقيق
- فروض التدقيق
- مفاهيم التدقيق
- معايير التدقيق
- اهداف التدقيق
- اجراءات التدقيق
- معايير التدقيق العامة
- مكونات المعايير العامة
- التدريب والكفاءة
- تقييم نظام الرقابة الداخلية
- كفاية ادلة وقرائن الاثبات
- معايير التدقيق الدولية
- المعايير العراقية

الفصل الرابع
معايير التدقيق

اهداف الفصل

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي ان يكون الطالب قادراً على :

١-التمييز بين معايير التدقيق واجراءاته.

٢-تذكر ميزتين من المزايا التي تحققها معايير التدقيق.

٣-شرح اطار نظرية التدقيق وبيان عناصره الاساسية.

٤-مناقشة الفروض التجريبية للتدقيق.

٥-تعداد اهم الاهداف التي يحققها التدقيق والتي تكون بمثابة حلقة الوصل بين معايير التدقيق واجراءاته.

٦-التعرف على معايير التدقيق العامة وتحديد مكوناتها.

٧-بيان اهم معايير العمل الميداني.

٨-شرح معايير اعداد التقارير.

٩-اعداد المخطط البياني لمعايير التدقيق.

١٠-مناقشة معايير التدقيق الدولية وتعريفها.

١١-اعداد جدول باهم معايير التدقيق الدولية.

١٢-تذكر اهم معايير التدقيق العراقية واعدادها من خلال جدول يوضح ذلك.

الفصل الرابع

معايير التدقيق

مقدمة

المعايير بمعناها العام هي مقاييس يستفاد منها بالتفرقة بين الجيد والرديء ، ويمكن القول بأن نشأة المقاييس بدأت منذ نشأة الخليقة ، وما صراع الخير والشر بين بني ادم الا ترجمة للمقـــاييس المختلفة التي كانا يحملانها.

وفي مهنة المحاسبة والتدقيق فان هذه المعايير والمقاييس اخذت ابعاداً عميقة ، فقـــد اخذت المعايير المحاسبية تشكل الاطار الفلسفي العام لاي نظام محاسبي ، ومصدرالاحكام فيه فهي التي تحدد مساراته وتوجه احكامه وتحكم اجراءاته ، وتهدف الى ضمان جودة العمل المحاسبي.

اما معايير التدقيق فأنها تحتوي على المبـــادىء والاجراءات الرئيســـة فضلاً عن احـــتوائها على الارشادات ذات العلاقة ،والتي يتم تطبيقها عند تدقيق القوائم المالية ، او تطبيقـــها بـــعد تكييفها ـــ حسب الضرورة ـــ لمراجعة المعلومات الاخرى والخدمات ذات العلاقة.

معايير التدقيق واجراءات التدقيق:

يجب التفريق بين معايير التدقيق واجراءات التدقيق حيث ان المعيار (وفقـــاً لما ورد عن قـــاموس اكسفورد) بأنه النمط او المعيار او المقياس الذي يمكن بواسطته فحص النوعيات المطلوبـــة من أي شيء والمستوى المطلوب لبعض هذه النوعيات ، كذلك المعايير مرتبطة بطبـــيعة التدقـــيق واهدافه ، وتهدف الى مستوى الجودة المطلوبة من مدقق الحسابات اثناء ادائه للمهام المطلوبة منه.

اما الاجراءات فهي الخطوات التي يقوم بها مدققوا الحسابات خلال عملية التدقـــيق للمنشـــأة ، بالرغم من الاختلاف في المعنى الا انهما مرتبطان بعمل المدقق اذ لابد وان يراعي المدقـــق ملاءمة هذه الاجراءات للمعايير الموضوعة .ولكي تتم عملية التدقيق بكفاءة وفاعلية يجب الالتزام بها دون ان يتم

تعديلها او عدم الاهتمام بها.

وقد تم اصدار المعايير العامة للتدقيق من قبل مجمع المحاسبين الامريكيين في عام ١٩٥٤ وقد ساهمت المعايير في تحقيق المزايا الاتية لمهنة تدقيق الحسابات.

١-تدعم الثقة في التدقيق كمهنة معترف بها.

٢-تساعد هذه المعايير في جعل مهنة التدقيق ذات كيان مستقل ،وبدونها تصبح مزاولة المهنة وظيفة غير مفيدة.

٣-في غياب المعايير تصبح مهنة التدقيق في غير مكانها الملائم ،مما قد يجعل الحكومات تقوم بسن تشريعات وقوانين تحول مهنة التدقيق من مهنة خاصة الى وظيفة حكومية.

اطار نظرية التدقيق

تمثل الفروض في أي مجال للمعرفة نقطة بداية لاي تفكير منظم،بغية التوصل الى نتائج تساهم في اطار عام للنظرية التي تحكم هذا المجال . وتوفر النظرية الاساس لتنظيم افكار الفرد وتحقيق وضبط ما يتبع هذا من تصرفات.

لذا فان نظرية التدقيق تساعد على وصف وشرح وتحديد او تشخيص قرارات المدقق الواجب اتخاذها عند اداء التدقيق ، أي ان المدقق يعتمد على نظرية التدقيق عند اتخاذ القرارات المتعلقة بكل خطوة من خطوات التدقيق . وتتكون هذه النظرية من خمسة عناصر ، وان كل عنصر منها يتحدد كنتيجة منطقية للعنصر السابق له كما موضح في الشكل الاتي:

عناصر نظرية التدقيق



شكل رقم (٧) عناصر نظرية التدقيق

وفيما يلي توضيح لهذه العناصر:

اولاً:فروض التدقيق

Postulats of Auditing

يمكن ان تعرف الفروض بانها متطلبات او معتقدات تستند عليها المقترحات والقواعد والافكار.

ويعرف الفرض بأنه قاعدة تحظى بقبول عام ، وتعبر عن التطبيق العملي ، وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل او في ترشيد السلوك ، وتمثل الفروض في أي مجال للمعرفة نقطة بداية لاي تفكير منظم بغية التوصل الى نتائج تساهم في وضع اطار عام للنظرية التي تحكم هذا المجال ، ومن ثم فأن ايجاد فروض للتدقيق عملية ضرورية لحل مشاكل التدقيق والتوصل الى نتائج تساعدنا في ايجاد نظرية شاملة لها . ومن الملاحظ ان فروض التدقيق لم تلق الاهتمام الكافي كما هو الحال في مجال فروض المحاسبة ، ولذلك فان وضع مجموعة من الفروض التي تأخذ في الاعتبار طبيعة التدقيق ونوعية المشاكل التي تتعامل معها ، هو بمثابة ايجاد مجموعة من الفروض التجريبية التي يجب ان تخضع للدراسة الانتقادية حتى يمكن ان تلقى القبول العام من المهنة.

الفروض التجريبية للتدقيق :تتمثل الفروض التجريبية للتدقيق في الاتي:

١-قابلية البيانات المالية للفحص.

٢-عدم وجود تعارض حتمي (ضروري) بين مصلحة كل من مراقب الحسابات (المدقق الخارجي) والادارة.

٣-خلو القوائم المالية وأية معلومات اخرى تقدم للفحص من أية اخطاء غير عادية أو تواطئية.

٤-وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد (يلغي)احتمال حدوث الاخطاء.

٥-التطبيق المناسب لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها،يؤدي الى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الاعمال.

٦-العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي ، سوف تكون كذلك في المستقبل ، مالم يوجد الدليل على عكس ذلك.

٧-عند مزاولة مراقب الحسابات لعمله فيما يتعلق بأبداء الرأي بشأن البيانات المالية فانه يقوم

بعمله بصفته هذه فقط.

٨-يفرض المركز المهني لمراقب الحسابات التزامات مهنية تتناسب وهذا المركز.

ثانياً.مفاهيم التدقيق:

تستنتج مفاهيم التدقيق من الفروض السابق ذكرها ،وتعني التعميم العقـــلي والذهني او الافكار الرئيسة.وتتمثل هذه في التعميمات العريضة التي تمثل الاساس لتحديد المبادىء والاجراءات.ويمكن تحديد خمسة مفاهيم رئيسة في مجال التدقيق هي:

١ – الاستقلالية.

٢-السلوك الاخلاقي.

٣-العناية المهنية الواجبة

٤-ادلة الاثبات.

٥-العرض الصادق والعادل.

ثالثاً.معايير التدقيق:

هي عبارة عن الانماط التي يجب ان يحتذي بها المدقق اثناء ادائه لمهمته،لانها تمثل الاطار العام لعملية التدقيق.

وينص المدقق صراحة في تقريره عن التزامه بمعايير التدقـــيق المتعارف عليها عند اجراء تدقيقـــه للدفاتر والحسابات والقوائم المالية ، وكذلك عند اعداد تقريره عن نتيجة تدقيقه.

وتعتبر هذه المعايير من المقومات الرئيسة لمهنة التدقيق ،بشرط ان تكون واضحـــة ودقيقـــة ، وان تصاغ في شكل مبـــادىء عامة يتفق عليها بـــين اعضاء المهنة. وتصدر هذه المعايير عادة عن طريق التشريع او من قبل المنظمة المهنية ، بحيث تكون ملزمة لجميع ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق.

رابعاً.اهداف التدقيق:

الاهداف هي الغايات التي يرجى تحقيقها في نشاط معين.ويتمثل الهدف الرئيس للمدقق المستقـــل في التعبير عن رأيه في القـــوائم المالية ، ذلك الرأي الذي يمثل محصلة لاجراءات طويلة استنبـــاطية واستقرائية واجتهادات منطقية .ويتوصل المدقق الى تكوين رأي محدد بعد تحقيقه اهداف التدقـــيق

الستة الاتية ، عند مراجعة ارصدة حسابات القوائم المالية والتحقق منها:

١-الوجود

٢-التقويم

٣-الملكية

٤-استقلال الفترة الحالية

٥-شرعية وصحة المعاملات المالية.

٦-عرض القوائم المالية بصدق وعدالة.

وتكون هذه الاهداف كحلقة وصل بين معايير التدقيق واجراءاتها ،او هي الوسيلة التي تتحول من خلالها معايير التدقيق الى اجراءات.

خامساً.اجراءات التدقيق:

تعكس اجراءات التدقيق تصرفات وممارسات محددة يجب اداؤها لتحقيق النشـــاط وتنفيذه ،ولا يمكن للمدقق وضع قائمة محددة تبين اجراءات التدقيق التي يجب اتباعها في كافة عمليات التدقـــيق ،لان من غير الممكن وضع مجموعة من الاجراءات النموذجية التي تصلح للتطبـــيق في جميع الحالات ،بل يتم وضعها طبقاً لاجتهاد المدقق وخبرته وظروف الحالة المعروضة عليه.

ولكن يؤكد ذلك على المدقق ان يذكر في تقريره بانه قد استخدم اجراءات التدقـــيق التي راها مناسبـــة وضرورية لاتمام عملية التدقيق ، وبهذه العبارة يوضح المدقق استقلاله في ان الاجراءات التي قام بها ، وللمدى الذي رأه ملائماً ،كانت من وحي تقديره الشخصي، ولم تتاثر بأي اعتبارات خاصة بالعميل او بغيره وفي الوقت نفسه تدل هذه العبارة على ان المدقق يحمل على عاتقه كل المســـؤولية المهنية عند اختياره للاجراءات التي اتبعها.

معايير التدقيق العامة

مفهوم معايير التدقيق العامة

يعرف المعيار (طبقاً لقاموس اوكسفورد) بأنه " علم مميز يعطى له الولاء والطاعة ، كما انه يستخدم لاختيار او قياس الدرجة المطلوبة من الميزة او انه لمواصفات التي يمكن بواسطتها اختبار النوعيات المطلوبة لشيء ما ، او الدرجة المطلوبة لنوعية ما.

كما تعد المعايير مقاييساً او قواعد حازمة لقياس مستوى نوعية / جودة الاداء او النشاط المهني الممكن قبوله.

ومن جانب اخر، يعرف المعيار بأنه " ما هو الا انعكاس او تمثيل لظاهرة وحل للمشكلة التي تعرضها."

ان المنطق الرئيس والمعتقد هنا هو ان " الظاهرة تستدعي معيار وبالتالي على المعيار ان يكون انعكاساً للظاهرة"، ولان هذا المنطق مطلوب ومعتمد في كافة حقول المعرفة وبالتحديد التطبيقية منها فمن المؤكد ان يكون مطلوب من قبل كل من المحاسبة والتدقيق.

المعايير العامة: General Standards

تتعلق المعايير العامة بالتكوين الشخصي للقائم بعملية التدقيق ، والمقصود بهذه المعايير ان الخدمات المهنية يجب ان تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بوساطة اشخاص مدربين ، وتوصف هذه المعايير بأنها (عامة) لانها تمثل مطالب رئيسة يحتاج اليها المدقق لمقابلة معايير العمل الميداني واعداد التقرير بصورة مناسبة ، وتعتبر (شخصية) لانها تنص على الصفات الشخصية التي يجب ان يتحلى بها المدقق الخارجي . وبالتالي فانه يمكن القول بانه للحصول على تقرير يتضمن رأياً فنياً محايداً له اهميته ومغزاه يتعين على يكون المدقق على درجة من الكفاءة وان يتمتع بالاستقلال المطلوب ، ويتبع قواعد السلوك المهني المتعارف عليها.

انواع المعايير العامة

اولاً المعايير العامة الشخصية

ثانياً معايير العمل الميداني

ثالثاً معايير اعداد التقارير

اولاً المعايير العامة الشخصية وتتكون من

المعيار الاول : التدريب والكفاءة:

وهو يعني ان الشخص الذي يقوم بفحص القوائم المالية يجب ان يكون لديه كفاءة معينة. ويتوفر

لديه مواصفات فنية تظهر تلك الكفاءة . ولكي تعطي هذه المواصفات اثرها لابد ان يتمتع صاحبها بالتدريب والتأهيل المناسبين . وحتى تكون هناك ثقة لدى الاطراف الذين يعنون المدقق بكفاءة المدقق يجب ان تتوافر لديه شروط التأهيل العلمي والمهني والاستقلال عند ابـــداء الرأي. ولتحـــديد معيار الكفاءة لابد من تحديد القدر المناسب من التأهيل العلمي (الفني)والتأهيل العملي.

أ.التأهيل العلمي (الفني).

وهو ان يكون لدى المدقق مؤهلاً جامعياً في المحاسبة والتدقيق وكذلك الحصول على قدر كافٍ من جوانب المعرفة المرتبطة بالعلوم الاخرى التي تمكنه من ابداء الرأي وتقـــديم النصح فيما يعرض عليه خلال عملية التدقيق .فمثلاً يجب على مدقق الحسابات ان يكون ملماً بالجوانب السلوكية والادارة وغيرها مثل الاقتصاد والاحصاء . ولا يكفي التأهيل العلمي الذي يحصل عليه مدقـــق الحســابـــات خلال سنوات الدراسة فقط وانما يتطلب الامر منه متابعة ما يستجد من معلومات وعلوم مرتبطة بـــعمله وكذلك زيادة معرفته الفنية عن ما يستجد في المحاسبة والتدقيق وتعديل المعايير.

ب.التأهيل العملي (الخبرة المهنية).

مهنة التدقيق كأي مهنة اخرى تحتاج الى التدريب العملي والتمرن عن طريق الممارســـة ، بمعنى انه يجب على الشخص الذي يرغب في ان يكون مدققاً قـــضاء مدة من الزمن في التدريب العملي ومعرفة اصول المهنة كغيرها من المهن مثل (المحاماة ، الهندسة ،الطب)تحت اشراف شخص مهني لديه خبرة في هذا المجال .

المعيار الثاني:الاستقلال (الحياد).

لكي تصل مهنة التدقيق الى درجة ثقة مستخدمي القـــوائم المالية التي يتم تدقيقـــها يجب ان تتوفر بعض المعايير الرئيسة التي تدعم هذه المهنة ، ولكي تعتمد الاطراف المستفيدة من القـــوائم المالية على هذه القوائم يجب ان يتم تدقيقها من قبل شخص يتمتع بالاستقلال والحياد عند ابداء الرأي ، خاصة وانه يكون هناك في بعض الاحيان تعارض بـــين الادارة والملاك ، وهذا التعارض يحتاج الى رأي محايد حول عدالة القوائم المالية.

اذن الاستقلال هو احد اهم المفاهيم في مهنة التدقيق وهو يعني قـــدرة المدقـــق على العمل بـــنزاهة

وموضوعية دون التحيز الى طرف من الاطراف . يمكن تعريف الاستقلال بانه يجب ان يكون المدقق اميناً نزيهاً صادقاً ويكشف عن كل الحقائق في تقريره للمالكين ، لا يجامل ولا يداري ولا يتأثر بمصلحة شخصية او قرابة او نفوذ ، ولا يغير قراره ورأيه نتيجة خصومه ، وانما يجب عليه ان يبدي رأيه الفني العلمي الموضوعي عن اقتناع ، بعد ان تطمئن نفسه لما يتوصل اليه وعليه ان لايكتم او يحرف او يزيف ما يصل الى علمه من وقائع او مخالفات.

وبرى البعض ان استقلال المدقق يتحدد من خلال التركيز على ثلاثة جوانب:

١-الاستقلال عند وضع برنامج التدقيق.

٢-الاستقلال عند القيام بالفحص.

٣-الاستقلال عند اعداد التقرير.

المعيار الثالث : العناية المهنية اللازمة:

وهو ان يبذل مدقق الحسابات العناية الواجبة في عملية التدقيق وعند اعداد التقرير النهائي لعملية التدقيق ،والهدف من ذلك هو الحكم على درجة جودة اداء المدقق اثناء القيام بعمله . والعناية المهنية تتطلب الالتزام بمستوى اداء معين وفقاً لما تنص عليه المعايير والتشريعات المختلفة . وكذلك تتطلب ممن يعمل في مكتب تدقيق الحسابات الالتزام بمعايير العمل الميداني ومعايير اعداد التقرير.

وبرى البعض انه يجب توافر عدد من الشروط العامة في المدقق الحكيم او المدقق الحذر ومنها:

١-ان يبذل المدقق جهده لتطوير نفسه عن طريق الحصول على انواع المعرفة المتاحة والتي ترتبط بالتدقيق والتنبؤ بالاخطار التي من الممكن ان تلحق بالعميل مثل تقييم نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة.

٢-ان يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي من الممكن ان تحدث عند قيامه بعملية التخطيط لعملية التدقيق او اثناء القيام بعملية التدقيق نفسها.

٣-ان يعطي اهمية اكبر للمخاطر التي تظهر من خلال خبرته السابقة في التعامل مع العميل.

٤-ان يقوم بازالة اية شكوك او استفسارات تتعلق بالعناصر المهمة في ابداء الرأي.

٥-ان يعمل دائماً على تطوير خبرته المهنية.

٦-الاهتمام بتدقيق عمل مساعديه على ان يكون مقتنع في ذلك.

ثانيا: معايير العمل الميداني:

تعتبر معايير العمل الميداني بمثابة الارشادات اللازمة لقيام المدقق باجراءات عملية الفحص مثل جمع الادلة والقرائن وغيرها وتتمثل معايير العمل الميداني في ثلاثة معايير هي:

المعيار الاول : الاشراف والتخطيط

يتطلب هذا المعيار ان يقوم مدقق الحسابات بعملية التخطيط لما سوف يقوم به عند البدء بعملية التدقيق ، ويتمثل التخطيط الملائم بتخصيص العدد المناسب من المساعدين والاشراف عليهم ومتابعة ما يوكل اليهم من اعمال . وللقيام بعملية التخطيط والاستفادة منها يفضل تعيين مدقق الحسابات في وقت مبكر قبل نهاية السنة المالية للعميل ،حيث انه يساعد في ان تكون الكفاءة افضل لدى المدقق . وعملية التخطيط التي يجب ان يقوم بها المدقق يمكن ان تشمل تخطيط ومتابعة عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية ، وكذلك التحقق من موجودات ومطلوبات المنشأة ، والفحص المستندي. وكذلك قائمة نتيجة اعمال المنشأة.

نلاحظ ان معيار الاشراف والتخطيط قد ازدادت اهميته في الوقت الحاضر بسبب:

أ.ان المدقق يعتمد بدرجة اكبر في الوقت الحالي على نظام الرقابة الداخلية عند قيامه بعملية التدقيق.

ب.الاعتماد المتزايد على استخدام طرق المعاينة الاحصائية.

جـ.تغيير اساليب ومفاهيم التدقيق عما كانت عليه في السابق مثل استخدام التدقيق المستمر.

د.بسبب التغير في نظم تشغيل البيانات المستخدمة في المنشآت محل التدقيق.

المعيار الثاني : تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يعتبر تقييم نظام الرقابة الداخلية المعيار الثاني من معايير العمل الميداني والذي يحث المدقق بأن يجري دراسة وتقييم لنظام الرقابة الداخلية المستخدم في منشأة العميل حيث ان نظام الرقابة الداخلية يعتبر الاساس الذي يحدد مدى الاختبارات التي سوف يطبقها المدقق لان قوة او ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤثر على حجم وطبيعة ادلة الاثبات وكذلك مدى الفحص المطلوب لتلك الادلة فضلا عن

انه يؤثر على تحديد الوقت الملائم للقيام بعملية التدقيق.

ويمر تقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يقوم به مدقق الحسابات بثلاث خطوات:

الخطوة الاولى :الاطار بالنظام الموضوع للرقابة والذي يتحقق عن طريق قائمة الاستقصاء النموذجية لتحديد الكيفية التي يعمل بها النظام.

الخطوة الثانية : تحديد مدى دقة وملاءمة الاجراءات الموضوعة والمستخدمة بالمقارنة بالنموذج الامثل لتلك الاجراءات مع اخذ الظروف الواقعية بعين الاعتبار.

الخطوة الثالثة : تحديد الكيفية التي يعمل بها النظام،حيث انه من الممكن ان يكون النظام سليماً نظرياً ولكنه غير مطبق بسبب عدم الالمام من لدن العاملين به.

المعيار الثالث: كفاية ادلة وقرائن الاثبات:

ينص المعيار الثالث من معايير العمل الميداني على ضرورة حصول المدقق على ادلة وقرائن اثبات كافية من خلال قيامه بالفحص والملاحظة وارسال المصادقات حتى يستند اليها لابداء الرأي في القوائم المالية.حيث ان الدليل أو قرينة الاثبات يعتبر رئيس في عملية التدقيق ويدعم معايير العمل الميداني.

يعتمد مفهوم ادلة الاثبات على فرض القابلية للتدقيق والتحقق فاذا لم تكن البيانات المالية قابلة للتحقق والتدقيق فان عملية التدقيق لايكون لوجودها معنى او سبب ، ومن ثم فان فرض :ان المدقق يحاول ان يفحص او يختبر يجب ان يدعمها كفاية ادلة اثبات تعتمد على قناعة المدقق بادلة وقرائن الاثبات على كميتها ونوعيتها وجودها .ويجب ان تكون كمية الادلة التي يحصل عليها المدقق لتدعيم رأيه مناسبة . كذلك يجب ان يكون الدليل ذات جودة وصلاحية مناسبة بمعنى ان يكون مناسب وفعال وخال من التحيز ويكون الدليل قابل للقياس الكمي.

والا وجب ان يمتنع عن ابداء الرأي عند عدم اكتمال الادلة لعنصر معين.

ثالثا: معايير اعداد التقارير:

يعتبر تقرير مدقق الحسابات المنتج النهائي المادي الذي يتم من خلاله توصيل نتائج عملية التدقيق

الى مستخدمي القوائم المالية . حيث ان تقـــرير مدقـــق الحسابـــات يلعب دوراً رئيســـا عند اتخاذ مستخدمي القوائم المالية القرارات . لذلك تم تقسيم معايير اعداد تقرير مدقق الحسابات الى اربـــعة معايير كالاتي:

المعيار الاول

أ.عرض القوائم المالية طبقاً لمبادىء المحاسبة المتعارف عليها:

يجب ان ينص التقرير عما اذا كانت القوائم المالية قد اعدت وفقاً للمبادىء المحاسبـــية المقبـــولة عموماً.

المعيار الثاني

ب.الثبات على تطبيق المبادىء المحاسبـــية المتعارف عليها : يفترض المدقـــق ثبـــات المبـــادىء والاجراءات التي قامت المنشأة ـــ تحت التدقيق ـــ بتطبيقها ، مالم يرد في التقرير عكس ذلك.

المعيار الثالث

جـــ.الافصاح الكافي ينص المعيار الثالث من معايير اعداد التقرير على ان يتحقق المدقـــق من ان الافصاح في القوائم المالية كافي وملائم ، ولا يقوم المدقق بالاشارة الى ذلك في تقريره الا في حالة كون الافصاح غير كاف بدرجة معقولة فيجب ان يشير المدقق في هذه الحالة الى ذلك في تقريره. ولايقتصر بالافصاح الكافي فقط. نوع المعلومات وانما يتضمن كذلك اسلوب عرض هذه المعلومات وتبويبها وتصنيفها في القـــوائم المالية ، كذلك المصطلحات المستخدمة للتعبير عن العناصر الموجودة في القوائم المالية.

يرى البعض ان الحكم على ملاءمة الافصاح يتم وفقاً للاعتبارات الاتية:

١ –ان الافصاح الملائم يخدم المصلحة العامة للجمهور.

٢ –ان عامل الاهمية يلعب دوراً رئيسا في عملية الافصاح كونه يرتبط بالمصلحة العامة.

٣ –ان الافصاح الملائم يعبر عن محتويات القوائم المالية بشكل صريح ولا يحتمل التأويل او الشك للمستثمر.

٤ –ان عدم الافصاح في بعض الاحيان يعتبر مبرراً خاصة في حالة تضارب المصالح ، وان الافصاح يعود بالضرر على المنشأة ، ولا يعود بالفائدة الكافية على الغير.

المعيار الرابع:التعبير عن رأي المدقق:

ينص المعيار الرابع من معايير اعداد التقرير على انه يجب ان يتضمن التقرير راي المدقق في القوائم المالية كوحدة ، يمكن ان يعبر المدقق عن رأيه في القوائم المالية بأن يبدي احـــد الاشـــكال الاتية من الاراء.

ـــ الرأي النظيف: كالذي لا يتضمن تحفظات.

ـــ الرأي المقيد:الذي يتضمن بعض التحفظات.

ـــ الرأي السلبي : عدم ابداء رأي في القوائم المالية.

الرأي المعارض:ان القوائم المالية لاتعبر بصورة صحيحة وصادقـــة عن المركز المالي ونتائج اعمال المنشاة.

وقد يمتنع المدقق عن ابداء الرأي للاسباب الاتية:

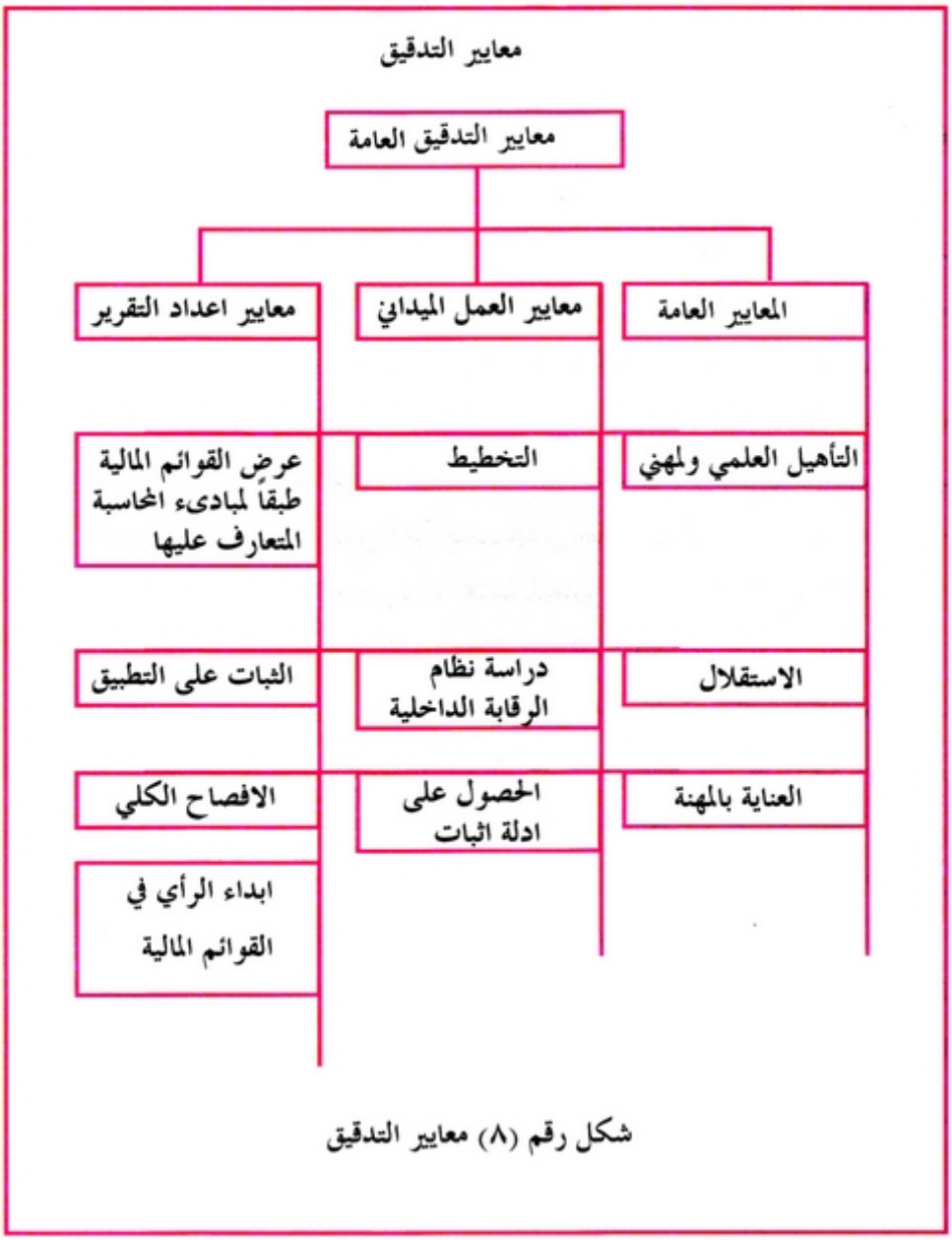
أ.تحديد نطاق عمل المدقق بطريقـــة تؤثر جوهرياً على اجراءات الفحـــص وعدم امكانية اجراء الفحص بشكل كاف.

ب.حالة عدم التأكد والتي تؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية لوحـــده والذي يجعل المدقـــق يعتبر ابداء رأي متحفظ غير مناسب بسبب عدم التأكد.

جـــ.عدم استقلال المدقق عن العميل والذي يؤدي الى عدم تمكنه من ابداء الرأي.

وفي النهاية على مدقق الحسابـــات ان يراعي عند اعداد تقـــريره الظروف البـــيئية والقـــوانين والتعليمات المطبقة في المنشأة التي يدقق اعمالها.

وفيما يأتي مخطط يوضح هيكلية هذه المعايير:



شكل رقم (٨) معايير التدقيق

معايير التدقيق الدولية

مقدمة:

في ١٢/ ٢٠٠٦ وافق مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي على اصدار مقدمة مقترحة للمعايير الدولية حول رقابة الجودة والتدقيق والمراجعة والتأكيد والخدمات ذات العلاقة والتي تعتبر نافذة المفعول اعتباراً من ١٥ /١٢ /٢٠٠٨ ، مع العلم بأنه قد سبق للمجلس اصدار هذه المقدمة عام٢٠٠٢ واعيد صياغتها اعوام ٢٠٠٣, ٢٠٠٤, ٢٠٠٥, ٢٠٠٦ , ٢٠٠٧، ولقد تضمنت موضوعات تتعلق ببيانات مجلس معايير التدقيق والتاكيد الدولية، والسلطة المرتبطة بالمعايير التي اصدرها مجلس معايير التدقيق والتاكيد الدولي.

والسلطة المرتبطة ببيانات الممارسة التي اصدرها مجلس معايير التدقيق والتاكيد الدولي،واوراق اخرى تم نشرها من جانب مجلس معايير التدقيق والتاكيد الدولي، واخيرا اللغة . كما اكد المجلس على انه تم اصدار هذه المقدمة للمعايير الدولية بشان رقابة الجودة والمراجعة وعمليات التدقيق والتاكيد الاخرى والخدمات ذات العلاقة لتسهيل فهم نطاق وسلطة البيانات التي يصدرها ، كما تم وضع نطاق الصلاحيات المقترح لمجلس معايير التدقيق والتاكيد الدولية، حيث ان مجلس معايير التدقيق والتاكيد الدولية ملتزم بتطوير مجموعة من المعايير الدولية المقبولة بشكل عام على نطاق العالم، ولدعم هذا الهدف يعمل مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية بشكل تعاوني مع واضعي الانظمة الوطنية ، ويقوم بدور قيادي في المشاريع المشتركة معهم ، وذلك لزيادة التوافق بين المعايير الوطنية والدوليةوالقبول لمعايير مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية.

بيانات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية يشير مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي في المقدمة لمقترحة للمعايير الدولية حول رقابة الجودة والتدقيق والمراجعة والتأكيد والخدمات ذات العلاقة الى ان بيانات مجلس معايير التدقيق والتاكيد الدولية والخدمات الاخرى ذات العلاقة التي يتم اجراوءها بالتوافق مع المعايير الدولية ، ولا تتجاوز القوانين او التنظيمات المحلية التي تحكم تدقيق البيانات المالية السابقة او عمليات التدقيق بشأن معلومات اخرى في دولة بعينها يجب اتباعها بالتوافق مع المعايير لوطنية لتلك الدولة، واذا اختلفت القوانين او التنظيمات الوطنية او تعارضت مع معايير

مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية بشأن موضوع محدد ، فسوف لن تمتثل اليا عملية التدقيق التي اجريت بالتوافق مع القوانين او التنظيمات الوطنية مع بيانات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية ، وكذلك فان المحاسب المهني لن يمتثل مع معايير عمليات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية ماعدا امتثال المحاسب المهني بشكل كامل لكل ماله علاقة بالعملية.

السلطةالمرتبطة بالمعايير التي اصدرها مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي

يشير مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي فيالمقدمة المقترحة للمعايير الدولية حول رقابة الجودة والتدقيق والمراجعة والتأكيد والخدمات ذات العلاقة الى ان السلطة المرتبطة بالمعايير التي اصدرها مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي تتمثل في الاتي:

١-يجب تطبيق معايير التدقيق الدولية في تدقيق البيانات المالية التاريخية.

٢-يجب تطبيق معايير عمليات المراجعة الدولية في مراجعة البيانات المالية التاريخية.

٣-يجب تطبيق معايير عمليات التأكيد الدولية في عمليات التأكيد التي تتناول المعلومات بخلاف المعلومات المالية السابقة.

٤-يجب تطبيق المعايير الدولية بشأن الخدمات ذات العلاقة في عمليات الجمع والعمليات التي تجرى لتطبيق الاجراءات المتفق عليها للمعلومات وخدمات عدمالتأكيد الاخرى كما تم تحديدها من قبل مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي.

٥-يشار الى كل من

- معايير التدقيق الدولية
- معايير عمليات المراجعة الدولية
- معايير عمليات التأكيد الدولية
- المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة

٦-يجب تطبيق المعايير الدولية لرقابة الجودة بواسطة مزودي الخدمات المدرجين تحت معايير عمليات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية.

و يشير مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي في المقدمة المقترحة للمعايير الدولية حـــول رقابـــة الجودة والتدقيق والمراجعة والتأكيد والخدمات ذات العلاقة الى ان معايير التدقيق الدولية مكتوبة في سياق تدقيق البيانات المالية(التي تشمل معلومات مالية تاريخية الا اذا اشير الى غير لك).

من قبل مدقق مستقل (المدقق)،وسيتم تعديل هذه المعايير كما تقتضي الظروف عند تطبيقها على عمليات تدقيق المعلومات المالية التاريخية الاخرى،وان الهدف من تدقـــيق البـــيانات المالية هو تمكين المدقق من التعبير عن رأيه حول ما اذا تم اعداد البيانات المالية ، في جميع جوانبها المادية ، وفقـــاً لاطار عمل معمول به في اعداد التقارير المالية .كما يتم اجراء التدقيق لتعزيز درجة ثقة المستخدمين.

للبيانـــــات المالية وتقدم معايير التدقيق الدولية في مجملها المعايير من اجل عمل المدقـــق في تحقيق هذا الهدف ، كما يكمن الهدف الاجمالي للمدقق،عند اجراء عملية تدقـــيق ما ، في الحصول على تاكيد معقول حول ما اذا كانت البـــيانات المالية في مجملها تخلو من الاخطاء الجوهرية ،ســـواء بسبب الغش او الخطأ،واعداد التقارير حول البيانات المالية وفقاً لاســـتنتاجات المدقـــق .وفي جميع الحالات ،وعندما لايتحقق هذا الهدف الاجمالي او لا يكون من الممكن تحقيقـــه ،فان معايير التدقـــيق الدولية تقتضي بأن يعدل المدقق رأيه بناءاً على ذلك او ان ينسحب من العملية.

لذلك يطبق المدقق كل معيار ذي علاقة بالتدقيق من معايير التدقيق الدولية عندما يكون هذا المعيار نافذ المفعول والظروف التي يتناولها هذا المعيار قائمة.

كما تتناول معايير التدقيق الدولية المسؤوليات العامة للمدقق فضلا عن اعتبارات المدقق الاخرى ذات الصلة بتطبيق تلك المسؤوليات في مواضيع معينة، ويتضمن معيار التدقيق الدولي اهدافاً وشروطاً معينة فضلا عن ارشادات ذات علاقة على شكل مواد تطبيقية ومواد توضيحـــية اخرى ، كما قـــد يتضمن كذلك مواد تمهيدية توفر السياق الرئيس لفهم معايير التدقـــيق الدولية والتعريفات بشـــكل صحيح،لذلك فانه من الضروري ان يؤخذ بعين الاعتبار لنص الكامل لمعيار التدقيق الدولي من اجل فهم شروطه وتطبيقها

اهداف معايير التدقيق الدولية

يتضمن كل معيار من معايير التدقيق الدولية هدفاً واحداً او اهدافاً عدة تقدم السياق الذي يتم ضمنه وضع شروط هذا المعيار، ويهدف المدقق الى تحقيق هذه الاهداف اخذاً بعين الاعتبار العلاقات المتبادلة بين معايير التدقيق الدولية،ولهذا السبب يستخدم المدقق الاهداف ليقدر ـــ بعد الالتزام بشروط معايير التدقيق الدولية ـــ فيما اذا تم الحصول على ادلة تدقيق مناسبة وكافية في سياق الهدف الاجمالي للمدقق ،وحيث لايتم تحقيق احد الاهداف اوليس من الممكن تحقيقه ،يأخذ المدقق بعين الاعتبار اذا كان هذا الوضع يمنعه من تحقيق هدفه الاجمالي ام لا.

– مفهوم معايير التدقيق الدولية

يطلق مصطلح معايير التدقيق الدولية على "المعايير التي تطبق في تدقيق البيانات المالية والمعايير التي تطبق فيما له صلة بالخدمات ذات العلاقة والابلاغ او اصدار التقارير بشأن مصداقية البيانات على المستوى الدولي" وتنطوي معايير التدقيق الدولية على مفردتين اولهما "المعايير" والتي يراد بها التطبيق النمطي او اية سمة قريبة من النمطية والثاني "الدولية" والتي تشير الى تخطي الحدود الوطنية او المحلية الى عالمية التطبيق.

وتضطلع بمسؤولية وسلطة اصدار هذه المعايير الدولية لجنة والتي تتالف من ممثلي ثلاثة عشر بلداً هي:استراليا والبرازيل وكندا وفرنسا والمانيا والهند واليابان ولمكسيك وهولندا والفلبين واسكندنافيا و(المملكة المتحدة وايرلندا) و الولايات المتحدة ،علماً بأن هذه العضوية تتغير من مدة لاخرى،وقد انشأت هذه اللجنة في سبيل تحقيق الهدف الرئيس والمعنى للاتحاد الدولي للمحاسبين والكامن في تطوير المهنة.

اهمية معايير التدقيق الدولية ودورها في التدقيق الدولي:

ان خضوع عملية التدقيق لمعايير متعارف عليها او متفق عليها دولياً يعمل على رفع مستوى الثقة في تقرير المدقق من جهة وزيادة مصداقية البيانات المالية المدققة من جهة اخرى كتحصيل حاصل في حالة كون رأي المدقق ايجابياً ، اذ ان التقيد بالمعايير الدولية لكل من المحاسبة والتدقيق قد يعطي الثقة

بعدم وجود اخطاء هامة في البيانات المالية، وذلك لان هذه البيانات قد تم اعدادها وتدقيقها من قبل محاسبين ومدققين ذوي خبرة ومؤهلين علمياً لاداء هذه المهام وفقاً لتلك المعايير الدولية.

وتتلخص اهمية معايير التدقيق الدولية

في النقاط الاتية:

١-ان وجود مجموعة معايير تدقيقية دولية مطبقة يمنح قراء او مستخدمي تقارير التدقيق المعدة في بلدان اخرى او ما يمكن تسميتهم بالمستثمرين الدوليين ثقة مبررة في رأي المدقق ، وعن طريق اضفائها الثقة على عمل المدقق الاجنبي فانها تمكنه من اضفاء الثقة على البيانات المالية التي يتم على اساس تدقيقها اعداد التقارير.

٢-ان المدقق عند استخدامه لمعايير التدقيق الدولية يكون قناعة بأن البيانات المالية موضع التدقيق تعكس (اولا تعكس) صورة مطابقة لواقع المنشأة المحاسبة الدولية ، أي ان استخدام معايير التدقيق الدولية يدعم ويعزز استخدام معايير المحاسبة الدولية والمنافع المتأتية من ذلك الاستخدام وذلك باعطاء القراء او المستخدمين ضماناً اكبر بان معايير المحاسبة الدولية قد تم الالتزام بها.

٣-ان المدقق عند استخدامه لمعايير التدقيق الدولية ستوفر دوافع وحوافز مضافة لتطوير ونشر مجموعة معايير المحاسبة الدولية.

٤-ان تنسيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية يسهل من عملية مقارنة المعلومات المالية بين الدول ، وان معايير التدقيق الدولية يمنحها الدعم لمعايير المحاسبة الدولية ستساعد القراء والمستخدمين في عمل مقارنات مالية دولية.

٥-ان استخدام معايير التدقيق الدولية يساعد على تدفق رؤوس الاموال الاستثمارية بين الدول النامية والمتقدمة ، اذ تمتلك بعض الدول النامية فائضاً من الاموال تسعى الى توظيفه في استثمارات فاعلة ، اما الدول المتقدمة فأنها بحاجة الى هذه الاموال وتمتلك فرصاً استثمارية خصبة ، فاذا ما ازدادت ثقة المستثمرين بالمعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات زادت رغبتهم وثقتهم في استثمار اموالهم وبما يحقق النفع للطرفين من جراء هذا التدفق الاستثماري.

٦-ان تطوير معايير دولية سوف يسهل للبلدان النامية عملية تكوين معايير محاسبة وتدقيق وطنية

او محلية فضلاً عن انه بامكان هذه الدول تبني المعايير الدولية دون بذل أي جهد او كلفة او وقت في ذلك.

٧-يكون التدقيق الفعال ذو المصداقية المضمونة ضرورياً في كافة الحالات وبالذات عندما يكون هنالك فصل حقيقي بين الادارة (التي تعد البيانات المالية) وبين الاطراف الخارجية (التي تستخدم البيانات المالية وتستند اليها في اتخاذ قراراتها). وتكون هذه الحاجة في اوج عظمتها في الشركات غير الوطنية اذ يكون الفصل واضحاً بين الادارة والاطراف الخارجية (كالمستثمرين والدائنين) بسبب اختلاف الثقافة والسياسة والانظمة الاقتصادية والحدود الجغرافية وما الى ذلك.فهنا يصبح استخدام معايير التدقيق الدولية افضل واكثر اهمية وفاعلية من المعايير الوطنية.

وتأكيدا على اهمية معايير التدقيق الدولية فقد قررت المنظمة الدولية لبورصات الاوراق المالية تطبيق هذه المعايير الموحدة ابتداء بعام ١٩٩٩م حرصاً منها على تشجيع تطور سليم للاسواق المالية العالمية التي اصبحت تمتاز بالشمولية والتنافس وبغية خلق فرص استثمار وتوظيف مربحة ركائزها الرئيسة الشفافية والمصداقية.

تشتمل العضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين على العضوية في لجنة معايير المحاسبة الدولية ، اذ ان العضوية في اللجنة المذكورة هي نفسها العضوية في الاتحاد المذكور وتتوثق وتتقرر العلاقة بينهما ،عن طريق التنسيق والتعاون والالتزام المتبادل بينهما .وهذا يعتبر دليلاً على ان عمل الاتحاد الدولي للمحاسبين المتمثل باصدار معايير تدقيق دولية هو عمل مكمل للجنة معايير المحاسبة الدولية المتمثل باصدار معايير محاسبة دولية ،لذا تستخدم معايير التدقيق الدولية كأداة لاثبات دقة وموثوقية معايير المحاسبة الدولية من حيث الالتزام والتقيد باستخدامها في البيانات المالية الخاضعة للتدقيق.

معايير وبيانات التدقيق الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين.

اصدرت لجنة التطبيقات التدقيقية الدولية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين معايير وبيانات التدقيق الدولية البالغ عددها (٣٨) معياراً وبيانا تبدأ بالرقم(١٠٠)وتنتهي بالرقم(١٠١٠) وتتناول مهنة تدقيق الحسابات والخدمات ذات العلاقة.وفيما يأتي جدول يلخص هذه المعايير والبيانات:

جدول رقم(٣) معايير وبيانات التدقيق الدولية

رقم المعيار او البيان	عنوان المعيار او البيان
١٠٠	امور تمهيدية مقدمة تمهيدية عن المعايير الدولية للتدقيق والخدمات ذات العلاقة
١١٠	معاني المصطلحات ما في تموز ١٩٩٥م
١٢٠	اطار المعايير الدولية للتدقيق
٢٠٠	المسؤوليات ـــ الاهداف والمبادىء العامة التي تحكم تدقيق البيانات المالية
٢١٠	شروط التكليف /التعهد بالتدقيق
٢٢٠	الرقابة النوعية للعمل التدقيقي
٢٣٠	التوثيق
٢٤٠	الغش والخطأ
٢٥٠	مراعاة القوانين والانظمة في تدقيق البيانات المالية
٢٦٠	توصيل الامور التدقيقية لاولئك الذين لديهم مسؤوليات توجيهية.
٣٠٠	التخطيط
٣١٠	معرفة طبيعة عمل المنشأة

رقم المعيار او البيان	عنوان المعيار او البيان
٣٢٠	الاهمية النسبية (المادية)في التدقيق.
٤٠٠	الرقابة الداخلية ــ تقدير المخاطر والرقابة الداخلية
٤٠١	التدقيق في بيئة نظم معلومات تستخدم الحاسوب
٤٠٢	اعتبارات التدقيق المتعلقة بالمنشأة التي تستعمل منظمات خدمية.
٥٠٠	اثباتات التدقيق
٥٠١	اثباتات التدقيق ــ اعتبارات اضافية لبنود محددة
٥١٠	التكليف بتدقيق لاول مرة ــ الارصدة الافتتاحية
٥٢٠	الاجراءات التحليلية
٥٣٠	المعاينة في التدقيق واجراءات الاختبارات الانتقائية الاخرى.
٥٤٠	تدقيق التقديرات المحاسبية
٥٥٠	الاطراف ذات العلاقة

رقم المعيار او البيان	عنوان المعيار او البيان
٥٦٠	الاحداث اللاحقة
٥٧٠	الاستمرارية
٥٨٠	اقرارات الادارة (كتاب التمثيل)
٦٠٠	استخدام (الاستفادة من) عمل مدقق اخر
٦١٠	اعتماد عمل التدقيق الداخلي
٦٢٠	استخدام (الاستفادة من) عمل خبير
٦٢١	العمل المشترك بين المدققين والاكتواريين في تدقيق شركات التأمين
٧٠٠	نتائج وتقارير التدقيق تقرير المدقق حول البيانات المالية
٧١٠	المقارنات
٧٢٠	المعلومات الاخرى في وثائق تحتوي على بيانات مالية مدققة
٨٠٠	المجالات المتخصصة تقرير المدقق عن مهمات تدقيقية لاغراض خاصة

رقم المعيار او البيان	عنوان المعيار او البيان
٨١٠	اختبار المعلومات المالية المتوقعة (المستقبلية)
٩٠٠	الخدمات ذات العلاقة ــ التكليف التعهد) بمراجعة البيانات المالية
٩٢٠	التكليف (التعهد) بانجاز اجراءات متفق عليها تتعلق بالمعلومات المالية.
٩٣٠	التكليف (التعهد)باعداد المعلومات المالية
١٠٠٠	البيانات التطبيقية التدقيقية الدولية اجراءات المصادقة المتبادلة بين المصارف.
١٠٠١	بيئة انظمة معلومات تستعمل الحاسوب ــ الحاسبات الشخصية المستقلة
١٠٠٢	بيئة انظمة معلومات تستعمل الحاسوب ــ انظمة الحاسبات المباشرة.
١٠٠٣	بيئة انظمة معلومات تستعمل الحاسوب ــ انظمة قاعدة البيانات.
١٠٠٤	العلاقة بين المشرفين على المصارف والمدققين الخارجيين.
١٠٠٥	اعتبارات خاصة عند تدقيق المنشآت الصغيرة
١٠٠٦	تدقيق المصارف التجاريه الدولية.

رقم المعيار او البيان	عنوان المعيار او البيان
١٠٠٧	الاتصالات مع الادارة
١٠٠٨	تقدير المخاطر والرقابة الداخلية ــ خواص واعتبارات لانظمة معلومات تستعمل الحاسوب.
١٠٠٩	طرائق (تقنيات) التدقيق بمساعدة الحاسوب
١٠١٠	اعتبارات الامور البيئية عند تدقيق البيانات المالية.

معايير التدقيق العراقية

مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق:

نبذة مختصرة:

يتولى مهمة وسلطة اصدار معايير التدقيق في العراق مجلس المعايير المحاسبية والرقابية الذي تم تأسيسه بموجب كتاب ديوان الرئاسة ذي العدد (١٠٥٤٢) في ١٩٨٨/٣/٢٢ م بناءً على المقترح المقدم من قبل ديوان الرقابة المالية ، وقد كان هذا المجلس يسمى بمجلس المعايير المحاسبية منذ تأسيسه ولغاية عام ١٩٩٦م اذ سمي بعدها بالتسمية الحالية وهي "مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق."

يتكون هذا المجلس من تشكيلة منتقاة من ممثلي بعض الوزارات والهيئات والجهات ذات العلاقة ، اذ انه يضم ستة وعشرين عضواً يتم تغييرهم من مدة لاخرى ، منهم ستة عشر عضواً يمثلون رئيس ديوان الرقابة المالية ونائبيه ورؤساء الدوائر التدقيقية في الديوان اما الاعضاء الباقين فهم ممثلين عن كل من وزارة المالية ــ الهيأة العامة للضرائب والصندوق العراقي للتنمية الخارجية وسوق بغداد للاوراق المالية ــ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ــ اساتذة جامعات ــ ووزارة الصناعة ووزارة التجارة وهيأة التخطيط والبنك المركزي العراقي ونقابة المحاسبين والمدققين ،وان للمجلس رئيساً هو نفسه رئيس ديوان الرقابة المالية وامينة سر فضلاً عن اعضائه المشار اليهم انفاً ، كما ان للمجلس نظاماً داخلياً ينص على ان يكون نصاب المجلس في حالة اقرار معيار ما عشرين عضواً من اصل ستة وعشرين عضواً ، وان عملية اصدار المجلس لاي معيار محاسبي او تدقيقي تمر بأربعة مراحل هي:

ــ مرحلة عرض المعيار المقترح على خبراء اولين.

ــ ثم مرحلة عرضه على المجلس لمناقشته.

ــ ثم مرحلة عرضه على خبراء اخرين.

ــ ومن ثم مرحلة عرضه على المجلس مجدداً لاقراره.

ــ ومن ثم اصداره بشكله النهائي.

معايير التدقيق العراقية:

اصدر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق التابع لديوان الرقابة المالية العراقية لحد الان (ستة معايير) والسابع قيد الاصدار.

وقد اطلق عليها تسمية ادلة التدقيق . وفي الجدول الاتي ملخص لهذه الادلة او المعايير التدقيقية العراقية : (مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق)

جدول رقم(٤) معايير التدقيق العراقية

رقم المعيار	عنوان المعيار
١	مسؤولية مراقب الحسابات عن الاحداث اللاحقة.
٢	تقرير مراقب الحسابات حول البيانات المالية.
٣	المعايير الرئيسة للتدقيق
٤	دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية
٥	التوثيق
٦	تخطيط عملية التدقيق والاشراف عليها
٧	هدف ونطاق تدقيق البيانات المالية

اسئلة الفصل

س١ :ما الفرق بين معايير التدقيق واجراءات التدقيق؟

س٢ :بين الانواع الرئيسية لمعايير التدقيق؟

س٣ :بين المقصود بالمعايير العامة (الشخصية) عددها؟

س٤ :بين المقصود بمعايير العمل الميداني ، اذكرها؟

س٥ :بين المقصود بمعايير اعداد التقرير ،اذكرها؟

س٦ :بين المقصود بالتأهيل العلمي؟ وما الفرق بينه وبين التأهيل العملي؟

س٧ :ما هي انواع الاستقلال التي يجب ان يركز عليها المدقق؟

س٨ :ما الشروط الواجب توفرها في المدقق الحكيم؟

س٩ :بين المقصود بكفاية ادلة وقرائن الاثبات؟

س١٠ .بين المقصود بكفاية الافصاح؟

س١١ :ما هي الاعتبارات الواجب اخذها في الحسبان للحكم على ملائمة الافصاح؟

س١٢ :ماهي الاسباب التي تدفع المدقق الى عدم ابداء الراي في تقريره؟

س١٣ :وضح انواع الرأي التي يمكن ان يبديها المدقق في تقريره؟

س١٤ :كيف يحدد المدقق الادلة الكافية والصالحة التي يقوم بجمعها لاثبات شيء ما؟

س١٥ :اختار الاجابة الصحيحة لما يأتي:

ما المقصود بالاستقلال:

أ.تجنب تاثير المصالح الشخصية على عملية التدقيق.

ب.العمل بأمانة وموضوعية

جـ.مراعاة مصالح الاطراف المستفيدة عند قيامه بتدقيق قوائم العملاء.

س١٦ :تتطلب العناية المهنية الواجبة:

أ.فحص كافة الادلة والقرائن المتاحة.

ب.اكتشاف الاخطاء

جـــ.الفحص الدقيق للعمل الذي يقوم به كل مستوى من مستويات الاشراف.

د.دراسة نظام الرقابة الداخلية.

س١٧ :افضل تعريف للمعايير المهنية لتدقيق الحسابات هو:

أ.انها اهداف للتدقيق

ب.انها اعمال يجب ان يؤديها المدقق.

جـــ.انها اجراءات تتبع لجمع ادلة الاثبات.

د.انها مقاييس لجودة اداء عمل المدقق.

س١٨ .تختلف معايير التدقيق المهنية عن اجراءات التدقيق في ان الاولى ترتبط:

أ.بقياس الاداء.

ب.بمبادىء التدقيق.

جـــ.بالعمل الواجب اداءه.

د:بالتقدير الشخصي للمدقق.

س١٩ .المعايير المهنية لمدقق الحسابات:

أ.يشار اليها في الفقرة الخاصة بابداء الرأي في تقرير المدقق.

ب.يرتبط اساساً بجودة الاداء في عمليات التدقيق.

جـــ.توضيح اجراءات التدقيق الواجب اتباعها في كل عملية تدقيق.

الفصل الخامس

تقرير المدقق

- مقدمة
- مفهوم تقرير المدقق
- اركان التدقيق
- العناصر والمكونات الاساسية للتقرير
- انواع التقارير

الفصل الخامس

تقرير المدقق

اهداف الفصل

بعد دراسة هذا الفصل ينبغي ان يكون الطالب قادراً على:

١-التعرف على مفهوم تقرير المدقق وتعريفه.

٢-بيان الاركان الواجب توفرها في تقرير المدقق.

٣-تحديد العناصر الاساسية لتقرير المدقق.

٤-اعداد المخطط البياني لانواع التقارير وتقسيماتها.

٥-شرح التقارير المختصرة وبماذا تختلف عن التقارير المطولة.

٦-شرح مفهوم الرأي المتحفظ وبيان اقسامها.

٧-مناقشة مفهوم الرأي السلبي ومسبباته واختلافه عن مفهوم الامتناع عن ابداء الرأي.

الفصل الخامس

تقرير المدقق

The Auditor's Report

مقدمة:

يعتبر الهدف الرئيس من عملية التدقيق ابـــداء الرأي الفني المحايد عن مدى صحـــة وعدالة تمثيل البيانات المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وما الى ذلك)لحقيقة اعمال المنشأة محل التدقيق وابداء الرأي للمدقق يتم من خلال التقرير والذي يعتبر الوسيلة التي يعبر بها عن رأيه في عدالة البيانات المالية ويقدم للاطراف ذات العلاقة ، وبذلك يعتمد الكثير من الاطراف على تقرير مدقق الحسابات وعلى ما يحتويه من معلومات لاتخاذ القرارات الحالية او المستقبلية.

وينص معيار التدقيق الدولي رقم (٧٠٠)على انه يجب على مدقق الحسابات اعداد تقرير حـــول البيانات المالية ، وان الغرض من هذا المعيار الدولي هو وضع معايير وتوفير ارشادات حـــول شـــكل ومضمون تقرير المدقق الصادر نتيجة التدقيق المنجز من قبل مدقق مستقل لبيانات منشأة ما.

لذا تعتبر عملية اعداد التقرير المكتوب وتقديمه للمستفيدين منه من اولى واجبات مدقق الحسابات واهمها بصفته رقيباً على اعمال الادارة ووكيلاً عن المساهمين او المالكين . وقد يخلط البعض ما بـــين التقرير والشهادة ،وينظر البعض الى ان الشهادة هي نفسها التقرير الى ان تم استخدام كلمة التقـــرير بشكل مستقل ومختلف عن الشهادة ،وكما هو معروف ان الشهادة هي نص خطي يدل على حقيقة معينة ، ويمكن التحقق من محتويات الشهادة ومطابقتها للواقـــع ١٠٠ %،فمثلاً الشـــهادة الجامعية لاحد الطلبة تحتوي على حقائق وهي ان هذا الطالب قد تخرج فعلاً من الجامعة وحـــصل على درجة علمية معينة في تخصصه وبمعدله الذي حـــصل عليه فعلاً ، وبمعنى اخر فأن البـــيانات التي تحتويها في الشهادة هي بيانات حقيقية وليست تخمينية اما التقرير فهو يعطي معلومات ليست حقيقية ١٠٠ % كونها تبنى على ما تحتويه البيانات المالية من معلومات والتي من الممكن ان تكون تقريبية ، مثل اندثار الاصول الثابتة او المخصصات وغيرها.

هذا ولابد للمدقق من تحديد الشكل الذي سيقدم فيه نتيجة اعماله للاطراف المعنية بأعمال المنشأة

التي يقوم بتدقيقها ، وعادة يتم تقديم هذه النتيجة على شكل تقرير يرفق مع القوائم المالية ويعتبر جزءاً مرافقاً لها.

مفهوم تقرير المدقق:

هناك العديد من الاطراف قامت بتعريف تقرير المدقق اذ عرفه البعض بأنه عبارة عن رأي معطى بشكل مهني مناسب يمكن الاعتماد عليه وان هذا الرأي يشهد بأن الحسابات المعنية يمكن الاعتماد عليها ، ويجب صياغة هذا الرأي باستخدام المصطلحات الشائعة في محيط المهنة.

ويمكن ان يعرف تقرير المدقق على انه ملخص مكتوب يبدي فيه المدقق رأيه الفني المهني المحايد عن صحة البيانات الواردة في القوائم المالية والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ويوجه هذا التقرير الى الاطراف ذات العلاقة بمثل هذه البيانات.

او يعرف :هو راي لمدقق ومجموعة ملاحظاته التي يبديها بشأن القوائم المالية ، وذلك خلال قيامه بالتدقيق ، كما يقصد به ذلك التقرير الذي يعده المدقق الحكومي بعد انتهائه من تدقيق الاداء.

الاركان الواجب توافرها في تقرير مدقق الحسابات

هناك عدد من الاركان او الشروط التي يجب توافرها في تقرير مدقق الحسابات من اهمها:

١-يجب ان يكون التقرير مكتوباً ، كونه وثيقة موجهة من المدقق الى الجمعية العامة للمساهمين او المستفيدين ، يعبر فيه المدقق عن رايه الفني المحايد حول نتيجة فحصه وتدقيقه لدفاتر وحسابات المنشأة.

٢-ان يكون التقرير موجهاً الى الهيئةالعامة للمساهمين،أي الى جميع المساهمين وليس الى فئة معينة منهم بصفة المدقق وكيلاً عن هؤلاء جميعاً.

٣-يجب ان يتضمن تقرير المدقق توقيعه ورقم قيده في سجل المدققين (رقم وفئة رخصة المزاولة) فضلاً عن المهنية التي يحمل عضويتها.

٤-ان يكون التقرير مؤرخاً ، اذ ان التاريخ يفيد في تحديد مسؤولية المدقق حتى لا يسأل عن احداث او وقائع تقع بعد تاريخ اعداده للتقرير / وتؤثر على المركز المالي للمنشأة.

٥-يجب ان يتضمن تقرير المدقق الفترة المالية التي تمثلها البيانات المالية والتي تغطيها عملية التدقيق والتقرير.

٦-صياغة التقرير بعبارات سهلة وواضحة ، يسهل على القارىء فهمها دون غموض او احتمال اختلاف المعنى والتفسير.

العناصر الرئيسة لتقرير المدقق

يجب ان يتضمن تقرير مدقق الحسابات عدداً من العناصر المكونة له كما نص عليها معيار التدقيق الدولي رقم (٧٠٠)وعلى النحو الاتي:

١-عنوان التقرير : يجب ان يتضمن تقرير مدقق الحسابات عنواناً مناسباً يساعد في التعرف على هذا التقرير والتفريق بينه وبين التقارير الاخرى التي تصدر من جهات اخرى مثل تقرير مجلس الادارة.

٢-الجهة التي يوجه اليها التقرير :يجب توجيه التقرير الى الجهة التي قامت بتعيين مدقق الحسابات مثل الجمعية العامة للمساهمين للمنشأة التي يدقق اعمالها المدقق.

٣-الفقرة الافتتاحية او (التمهيدية):ويجب ان تتضمن ما يأتي:

أ.يجب ان يحدد تقرير المدقق البيانات المالية للمنشأة الخاضعة للتدقيق والمدة التي تغطيها هذه البيانات.

ب.يجب ان يتضمن التقرير بياناً بان اعداد البيانات المالية هي من مسؤولية الادارة ، وتصريحاً بأن مسؤولية المدقق هي ابداء الرأي بالبيانات المالية استناداً الى عملية التدقيق.

جـ.البيانات المالية هي عرض من الادارة ، اذ ان اعداد مثل هذه البيانات يتطلب قيام الادارة بعمل تقديرات واجتهادات محاسبية مهمة ، وكذلك تحديد المبادىء والطرق المحاسبية المناسبة المتبعة في اعداد البيانات،وعلى العكس من ذلك ، فان مسؤولية المدقق هي تدقيق هذه البيانات المالية لغرض ابداء الرأي بشأنها.

٤-فقرة النطاق : تشير كلمة نطاق الى انه باستطاعة المدقق القيام باجراءات التدقيق التي يعتقد بانها ضرورية في تلك الظروف ويحتاج القارىء الى ذلك للتأكيد بأن عملية التدقيق قد انجزت

متماشية مع المعايير او الممارسات الراسخة ما لم يتم النص على العكس فأن معايير او ممارسات التدقيق المتبعة يفترض ان تكون تلك المتبعة في القطر المشار اليه بعنوان المدقق.

ويجب ان تتضمن فقرة النطاق الاتي:

أ.يجب ان يصف تقرير المدقق نطاق التدقيق وذلك بالنص على ان عملية التدقيق قد تم انجازها وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق او وفقاً للمعايير او الممارسات الوطنية المناسبة وحسبما هو ملائم.

ب.يجب ان يتضمن التقرير بياناً بأن عملية التدقيق قـــد تم التخطيط لها وتنفيذها لغرض الحصول على ثقة معقولة فيما اذا كانت البيانات المالية خالية من معلومات جوهرية خاطئة.

ويجب ان يصف تقرير المدقق عملية التدقيق بأنها قد تضمنت الاتي:

١-الفحص على اساس الاختيار ، لادلة تؤيد مبالغ وافصاحات البيانات المالية.

٢-تقييم المبادىء المحاسبية المستخدمة في اعداد البيانات المالية.

٣-تقييم التقديرات المهمة التي قامت بها الادارة عند اعداد البيانات المالية.

٤- تقييم طريقة عرض البيانات المالية ككل.

جـــ.يجب ان يتضمن التقرير بياناً من المدقق بأن عملية التدقيق قد وفرت اساســـاً معقـــولاً للرأي الذي تم ابداءه.

٥-فقرة الرأي :يجب ان تنص فقرة الرأي في تقرير المدقق بشكل واضح على اطار التقارير المالية التي تم استخدامها لاعداد البيانات المالية، ويجب ان ينص تقرير المدقق بشكل واضح على رأي المدقق فيما اذا كات البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة (او تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية) وفقاً لاطار التقارير المالية ، فضلا عن اشارته ،حيثما كان مناسبـــاً ، فيما اذا كانت البـــيانات المالية ملتزمة بالمتطلبات القانونية.

٦-تاريخ التقرير :يجب على المدقق ان يؤرخ التقـــرير بـــتاريخ اكمال عملية التدقـــيق .وبما ان مسؤولية المدقق هي تقديم تقرير حول البيانات المالية المعدة والمقدمة من قبـــل الادارة ، لذا يجب على المدقق عدم اصدار تقريره بتاريخ يسبق تاريخ توقيع وموافقة الادارة على تلك البيانات.

٧-عنوان المدقق :يجب ان يتضمن التقرير اسم موقع محدد ، وهو عادةً المدينة التي يريد فيها المدقق

مكتبه المسؤول عن عملية التدقيق تلك.

٨-توقيع المدقق :يجب ان يوقع التقرير بأسم مؤسسة التدقيق او بالاسم الشخصي للمدقق او كلاهما معاً وحسبما هو مناسب.

والشكل الاتي يبين انموذجاً لتقرير المدقق يوضح العناصر الرئيسة للتقرير:

نموذج رقم(١) تقرير مدقق الحسابات

تقرير مدقق الحسابات

الى (الجهة ذات العلاقة).

الفقرة التمهيدية :لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية لشركة الوفاءوالمتمثلة فيقائمة المركز المالي المعدة في ٢٠٠٨/١٢/٣١ والمرفقة بهذا التقرير ، وكذلك قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وان هذه البيانات هي من مسؤولية ادارة الشركة ، وتكمن مسؤوليتنا في ابداء الرأي حول هذه البيانات المالية وفقاً لما قمنا بتدقيقه.

فقرة النطاق:لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق،ان هذه المعايير تتطلب بأن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق لغرض الحصول على تأكيد معقول فيما اذا كانت البيانات المالية خالية من معلومات جوهرية خاطئة ، وتتضمن عملية التدقيق فحصاً للادلة ، على اساس الاختيار ، التي تؤيد المبالغ والافصاحات في البيانات المالية ،كذلك تتضمن عملية التدقيق تحديد المبادىء المحاسبية المستعملة والتقديرات المهمة التي قامت بها الادارة ، بالاضافة الى تقييم لطريقة عرض البيانات المالية وفي اعتقادنا ان عملية التدقيق قد وفرت اساساً معقولاً لابداء الرأي.

فقرة الرأي : في رأينا ان البيانات المالية تعبر بصورة عادلة عن المركز المالي للشركة كما هو في ٢٠٠٨/١٢/٣١،ونتيجة عملياتها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

المدقق

التاريخ--------- ٢٠٠٩/١/٣١

العنوان------- التوقيع-------

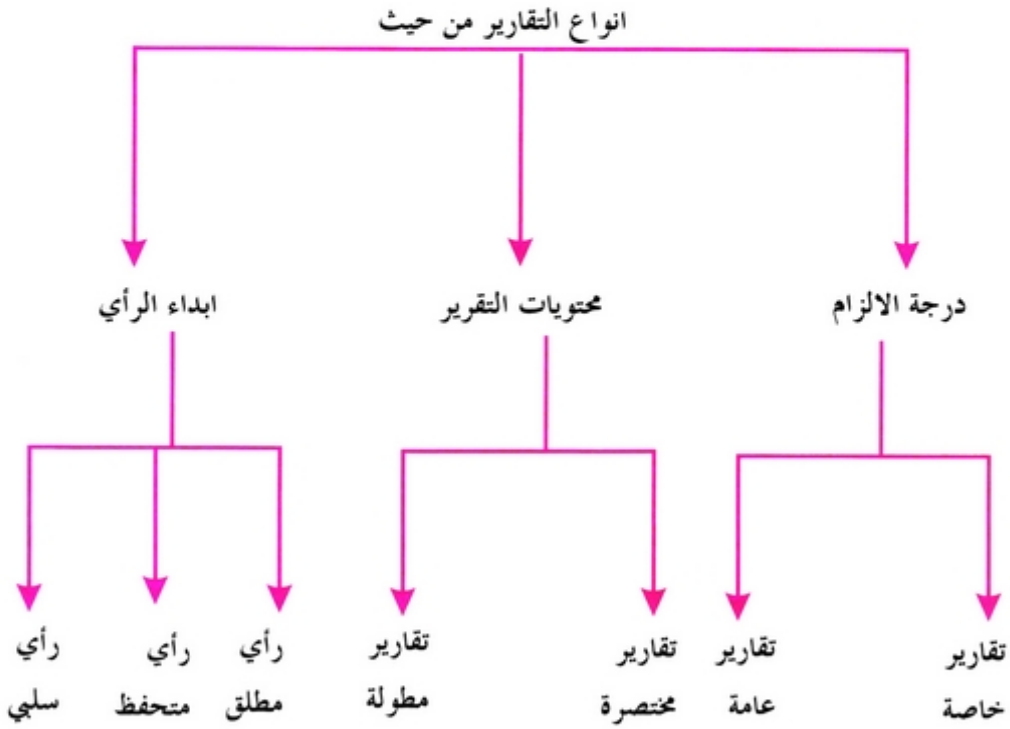
انواع التقارير:

تختلف التقارير باختلاف الزاوية لتي ينظر لها ونستطيع تقسيمها بصورة اجمالية:

- من حيث درجة الالزام Degree of Compulsion
- من حيث محتويات التقرير .Length ,Contents
- من حيث ابداء الرأي Opinion

ويمكن حصر انواع التقارير وكما هو مبين

في المخطط الاتي:



شكل رقم (٩)انواع التقارير

وفيما يأتي نقدم شرحاً موجزاً لهذه الانواع:

١-من حيث درجة الالزام:

تقسم التقارير من حيث درجة الالزام في اعدادها الى نوعين هما:

أ.التقارير الخاصة: Special Reports

وهي التقارير المرتبطة بمهام محددة وخاصة ، ولم ينص القانون على اعدادها .ومثال ذلك ـــ تقارير المشروعات الفردية وشركات الاشخاص

ـــ المراجعات الجزئية ـــ في ظل أي قانون او عدمه ـــ مثلاً تقييم الشهرة.

ـــ او تقدير الخسارة الناجمة عن حريق ما ، وما شابه ذلك.

ب.التقارير العامة : Public Reports

وهي التقارير التي يعدها المدقق تمشياً مع نصوص القوانين المنظمة للشركات كالقانون رقم(٢٢) لسنة ١٩٩٧ في الاردن والذي الزم الشركات المساهمة بتدقيق حساباتها من قبل مدقق خارجي ،وغالباً ما يطلق على هذا النوع من التقارير تقرير الميزانية ، وهو التقرير الوحيد الذي نص عليه القانون الاردني ، بينما نصت بعض المشاريع الاخرى (في مصر مثلاً) على انواع اخرى من التقارير مثل:

ـــ تقرير الاقرار الضريبي.

ـــ تقرير زيادة رأس المال.

ـــ تقرير اصدار الاسهم والسندات.

وثمة فارق بين التقرير الخاص والعام وهو ان التقرير العام يتوجب قانوناً نشره في الصحف اليومية لاطلاع ذوي العلاقة عليه ، بينما ليس للتقرير الخاص ما يوجب نشره.

١-من حيث محتويات التقرير :يمكن تقسيم التقارير من حيث محتوياتها الى الانواع الاتية:

أ.تقارير مختصرة : Short - Form Reports

هي التقارير المتعارف عليها بالتقارير القصيرة ويطلق عليها البعض تقرير الميزانية ، ويتكون هذا التقرير من جزئين هما كالاتي:

١ –جزء خاص بفقرة النطاق : ويبين فيها المدقق عملية التدقيق والغرض منها.

٢ –جزء خاص بفقرة الرأي :وتتضمن الرأي الفني المحايد لمدقق الحسابات حـــول دفاتر المنشـــأة والقوائم المالية ونتيجة الاعمال خلال الفترة المالية محل التدقيق ، ويتضمن نموذج التقارير المختصرة القوائم المالية الرئيسة والتي تتمثل كالاتي:

ـــ **قائمة** المركز المالي.

ـــ **قائمة** الدخل

ـــ **قائمة** التغير في المركز المالي.

ـــ الملاحظات المرافقة للتقرير المالي والتي توضح السياسات المحاسبية المطبقـــة في اعداد القـــوائم المالية.

ـــ الجداول التفصيلية الخاصة ببنود القوائم المالية.

ـــ الملاحظات التوضيحية المرافقة للتقرير المالي والخاصة بعناصر القوائم المالية.

ويستخدم هذا النوع من التقرير لاغراض المراجعة الخارجية لتوصيل المعلومات للطرف الثالث ، ويعطى مثل هذا التقرير اذا لم تكن هناك ملاحظات نهائياً ، او لم تكن كثيرة ، تســـتدعي الشـــرح او الايضاح.

ب. التقارير المطولة : **Long - form Reports**

وهي التقارير التي تعد لاغراض خاصة وتقدم للادارة ،ويتضمن هذا النوع من التقـــارير شـــرح مفصل ، وامور لايرد ذكرها في التقرير المختصر ، ومن الامثلة عليها التقارير الخاصة بشرح الاخطاء التي اكتشفها المدقق اثناء عمله ، او توصيات المدقق بخصوص النظام المحاسبي لرفع كفاءته ، او تقديم التوصيات لتطوير نظام الرقابة الداخلية بذلك يتضمن التقـــرير المطول معلومات يتم عرضها خارج نطاق القوائم المالية ولا تعتبر ضرورية للالتزام بالمبادىء المحاسبية ومن هذه المعلومات:

ـــ جداول ومعلومات لبعض بنود القوائم المالية الاساسية.

ـــ ملخص لبعض البنود مثل الدخل وربحية السهم العادي.

ـــ بعض الحسابات التفصيلية مثل المصاريف الادارية ، المصاريف التسويقية.

ـــ بعض الجداول والاشكال والبيانات الاحصائية.

ـــ بعض المعلومات غير المحاسبية.

ـــ عرض لاجراءات التدقيق التي تم اتباعها في فحص بعض العناصر.

٣- من حيث ابداء الرأي : تقسم التقارير من حيث ابداء الرأي الى الاقسام الاتية:

أ. الرأي المطلق: **Unqualified Opinion**

ويصدر هذا الرأي عندما لا نجد المدقق أي ملاحظات او اقتراحات اثناء قيامه بعملية التدقيق تؤثر على صحة القوائم المالية ، أي ان القوائم المالية تمثل واقع المشروع ، وان المدقق كون هذا الرأي بعد قيامه بالاتي:

١- حصوله على ادلة وقرائن اثبات كافية.

٢- اعداد القوائم المالية وفق المبادىء المحاسبية المتعارف عليها ، وان تلك المبادىء طبقت كما في السنة الماضية ، وانها تحتوي على كافة المعلومات الاضافية اللازمة.

والشكل الاتي يبين انموذجاً لتقرير المدقق (غير متحفظ)

نموذج رقم(٢)

شكل تقرير نموذجي (غير متحفظ)

تقرير مدقق الحسابات

العنوان-------

الى---------- الجهة المناسبة

الفقرة التمهيدية : لقد قمنا بتدقيق الميزانية العمومية المرفقة لشركة XYZ كما في ٢٠٠٠/٢/٣١ وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وان تلك القوائم المالية تعتبر مسؤولية ادارة الشركة وان مسؤوليتنا تتمثل في ابداء الرأي عن هذه القوائم المالية استناداً الى التدقيق الذي قمنا به.

فقرة النطاق : لقد قمنا باجراء عملية التدقيق بناءً على معايير التدقيق المتعارف عليها ، تلك المعايير تتطلب منا ان نقوم بتخطيط واجراء عملية التدقيق للحصول على تأكيد معقول بخصوص ما اذا كانت القوائم المالية خالية من التحريفات الجوهرية ، ان عملية التدقيق تتضمن فحص لادلة الاثبات على اساس اختباري ، المؤيد للقيم والافصاحات في القوائم المالية . كذلك تتضمن عملية التدقيق تقييم للمبادىء المحاسبية المستخدمة والتقديرات الجوهرية التي قامت باجراءها الادارة ، بالاضافة الى تقييم العرض الشامل للقوائم المالية ،وفي اعتقادنا بأن تدقيقنا يوفر اساساً معقولاً لابداء رأينا.

فقرة الرأي:في رأينا ان القوائم المالية المشار اليها اعلاه عرضت بعدالة وصدق ،في كافة النواحي الجوهرية ،المركز المالي للشركة المؤرخ في ٢٠٠٠/١٢/٣١ ونتائج اعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

المدقق

التاريخ-------- -----

العنوان----- التوقيع-----

ب. الرأي المتحفظ Qualified Opinion

وهو ان يصدر المدقق التقرير المتحفظ بسبب وجود بعض الاعتراضات ، ويجب على المدقـــق ان يذكر هذه التحفظات واثرها على القوائم المالية المدققة . ويصدر هذا الرأي عند وجود التحـــفظات من ملاحظات واعتراضات وهنا لابد من ذكر موضوع التحفظ واسبابه واثره على القوائم المالية ان امكن ، اما اذا كان التحفظ من الاهمية بمكان ،بحيث يؤثر على صحة البيانات الى درجة كبيرة فلابد من الامتناع عن ابداء الرأي ، او اعطاء الرأي المعاكس ، اذا ما تكونت القناعة لدى المدقق بأن ذلك التحفظ يجعل القوائم المالية غير ممثلة لواقع المشروع ،ويذكر التحفظ عادة في فقرة وسيطة بين فقرتي النطاق والرأي ، وتقسم التحفظات الى ثلاثة اقسام:

١ –التحفظات التي تهدف الى تحديد مسؤولية المدقق ومثال ذلك ما يقرره المدقق عادة من انه اعتمد حسابات الفروع مع انه لم يقم بزيارتها شخصياً ، او لم تصل اليه ردود المصادقات من المدينين.

٢ – التحفظات التي تفصح عن اختلاف رأيه مع الادارة والتي غالباً ما تشير الى مخالفة الشـــركة للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها مثل عدم كفاية مخصصات الاســـتهلاكات او مخصصات الديون المشكوك فيها.

٣– التحفظات التي تشير الى مخالفات لقانون الشركات او لنظام الشركة الداخلي.

والشكل الاتي يبين انموذجا لتقرير مدقق يتضمن رأياً متحفظاً : (النموذج في صفحة٢٢٨).

نموذج رقم(٣)

شكل تقرير نموذجي (رأي متحفظ)

تقرير مدقق الحسابات

الى (الجهة ذات العلاقة)

الفقرة التمهيدية : كما هي في التقرير دون تعديل

فقرة النطاق :باستثناء ما سيتم بحثه في الفقرة الاتية فقد قمنا بتنفيذ عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق---------

فقرة ايضاحية: لم نتمكن من القيام بملاحظة الجرد الفعلي للبضاعة كما هو في ٢٠٠٨/١٢/٣١ كون ذلك التاريخ كان سابقاً للوقت الذي تم به تعييننا كمدقق لهذه الشركة . وبسبب طبيعة سجلات الشركة فاننا لم نتمكن من تكوين القناعة الكافية حول كمية البضاعة باجراءات اخرى.

فقرة الرأي:باستثناء تاثير تلك التعديلات ، ان وجدت ، والتي ستكون ضرورية فيما لو تمكنا من تكوين القناعة بكميات البضاعة الفعلية ،برأينا ان البيانات المالية تعبر بصورة عادلة وحقيقية عن المركز المالي للشركة كما هو في ٢٠٠٨/١٢/٣١،ونتيجة عملياتها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

المدقق

.....

التاريخ ٢٠٠٩/١/٣١

العنوان

التوقيع----

جـ. الرأي السلبي (المعاكس) Adverse Opinion

وهو التقرير الذي يتضمن رأياً معاكساً عندما يتأكد المدقق بأن القـــوائم المالية لا تعكس الصورة الصحيحة لواقع المنشأة وعندها يجد المدقق ان التحفظ في تقريره غير كافي للافصاح عن النقـــص او التضليل في القوائم المالية ويجب على مدقق الحسابات بيان اسبـــاب اصداره للرأي الســـلبي ويمكن لمدقق الحسابات اصدار رأي سلبي (معاكس) في **الحالات الاتية:**

١-عند عدم رضا المدقق عما ما تكنه القـــوائم المالية من معلومات وانها لاتمثل الصورة الصادقـــة والعادلة للوضع المالي للمنشأة.

٢-عدم التوافق بينه وبين الادارة فيما يتعلق بوجود مشاكل في الدفاتر والسجلات مثل التزوير ، والتضليل مما يؤثر على عدالة القوائم المالية

والشكل الاتي يبين انموذجاً لتقرير المدقق يوضح الرأي السلبي (المعاكس)

نموذج رقم(٤)

شكل تقرير نموذجي (رأي سلبي)

تقدير مدقق الحسابات

الى (الجهة ذات العلاقة)

الفقـــرة التمهيدية : لقـــد قـــمنا بتدقـــيق الميزانية العمومية المرفقـــة لشـــركة الوفا كما هي في ٢٠٠٨/١٢/٣١وقائمة الدخل والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ،وان هذه البيانات هي من مسؤولية ادارة الشركة ، وان مسؤوليتنا تتمثل في ابداء الرأي في هذه القوائم المالية التي قمنا بتدقيقها.

فقرة النطاق : وفقاً لما تم مناقشته في الملاحظة رقم ٥ المرفقة للبيانات المالية ، فأن الشـــركة لم تقـــم باحتساب استهلاك في البيانات المالية ، والذي في رأينا ان هذه السياسة لاتتماشى مع المعايير الدولية للمحاسبـــين حـــيث ان مخصص الاســـتهلاك للســـنة المنتهية في ٢٠٠٨/١٢/٣١ يجب ان يكون ٨٠٠٠دينار محسوباً على اساس طريقة القسط الثابت للاستهلاك باستخدام معدل ٨ % للمباني و ١٥% للمعدات سنوياً ، وفي رأينا فانه يجب تخفيض الموجودات الثابتة بقيمة الاســـتهلاك المتراكم والذي يبلغ (٦٢٠٠) دينار على التوالي.

في رأينا وبسبب تاثير الامر المشار اليه في الفقرة السابقة على البيانات المالية ،فان البيانات المالية لا تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للشركة كما هو في ٢٠٠٨/١٢/٣١ونتيجة نشـــاطها وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الاولية.

المدقق

التاريخ ٢٠٠٩/١/٣١ -------

العنوان ------- التوقيع----

د. الامتناع عن ابداء الرأي Disclaimer of Opinion

ويصدر هذا الرأي عندما لا يحصل المدقق على ادلة وقرائن اثبات كافية لابـــداء رأي فني محايد في القوائم المالية ، سواء كان ذلك بسبب تضييق نطاق التدقـــيق من حـــيث الزمن ام الكلفة ام وجود ظروف استثنائية غير طبيعية.

والشكل الاتي يبين انموذجاً لتقرير يحتوي امتناع المدقق عن ابداء الري

نموذج رقم(٥)

شكل تقرير نموذجي (امتناع عن ابداء رأي)

تقرير مدقق الحسابات

الى(لجهة ذات العلاقة)

الفقـــرة التمهيدية : لقـــد تم تعييننا لتدقـــيق الميزانية المرفقـــة لشـــــركة الوحـــــدة كما في ٢٠٠٨/١٢/٣١وبيان الدخل والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ ، ان هذه البيانات المالية هي من مسؤولية ادارة الشركة (تحذف الجملة التي تبين مسؤولية المدقق).

فقرة النطاق :اما تحذف او تعدل وفقاً للظروف فقرة ايضاحية :لم نتمكن من ملاحظة الجرد الفعلي لكافة البضاعة ولم نتمكن من تأييد حسابات تحت التحصيل بسبب القيود التي فرضت من قبل ادارة الشركة على نطاق عملنا.

فقرة حجب الرأي:

نظراً لاهمية الامر السابق ، فاننا لا نستطيع ابداء الرأي في البيانات المالية.

المدقق

التاريخ ٢٠٠٩/١/٣١ -------

العنوان------- التوقيع-----

اسئلة الفصل

س١ :من المسؤول عن اعداد القوائم المالية الختامية ـــ المحاسب ام المدقق ؟ولماذا؟

س٢ :ما هو النص القانوني المختص بمسؤولية المدقق عن صحة البيانات المحتواة في القوائم المالية؟

س٣ :ما هو الفرق بين الشهادة والتقرير ؟ وضح ذلك ، واعط مثالاً لكل منهما.

س٤ :عرف تقرير المدقق ،وما هي العناصر الرئيسة لتقرير المدقق؟ وضح ذلك.

س٥ : ما هي الاركان الواجب توافرها في تقرير مدقق الحسابات؟

س٦ :ما هو الفرق بين انواع التقارير من حيث درجة الالزام؟

س٧ :ما هو الفرق بين انواع التقارير من حيث محتويات التقرير؟

س٨ :تقسم التقارير من حيث ابداء الرأي الى عدة انواع ، اذكرها مع توضيح كل نوع منها.

س٩ .متى يقوم المدقق باصدار رأي متحفظ.

س١٠ .ما هي الظروف التي تستدعي المدقق الى اصدار رأي مضاداً او (معاكس)؟

س١١ :في أي الحالات يمتنع المدقق عن ابداء الرأي؟

تم بعونـه تعالـى